

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

مذكرة ماجستير

تخصص : نقود - بنوك ومالية

الموضوع:

دور سعر الصرف في تعديل ميزان مدفوعات الدول النامية -
دراسة حالة موريتانيا في الفترة 1996-2008

تحت إشراف :

الأستاذ الدكتور: بن بوزيان محمد

إعداد الطالب :

سيد أحمد ولد أحمد

أعضاء لجنة المناقشة

* أ.د بن حبيب عبد الرزاق	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
* أ.د. بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
* د. الطاولي مصطفى	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	عضوا
* د. مناقر نور الدين	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	عضوا

السنة الجامعية 2010-2011

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

— الفصل التمهيدي

— مقدمة

— إشكالية الدراسة

— فرضيات بحثنا تقوم علي

— أهمية البحث

— مبررات إختياري الموضوع

— مخطط العمل

الفصل الأول : الإطار النظري لسعر الصرف

المبحث الأول : أسعار الصرف وأنظمتها

المطلب الأول : تعريف سعر الصرف

المطلب الثاني : أنواع ووظائف سعر الصرف

المطلب الثالث : خصائص سعر الصرف

المطلب الرابع : أنظمة سعر الصرف

المبحث الثاني : أسواق الصرف

المطلب الأول : ماهية سوق الصرف

المطلب الثاني : وظائف سوق الصرف

المطلب الثالث : أنواع أسواق الصرف

المطلب الرابع : المتعاملون في أسواق الصرف

المبحث الثالث : النظريات المحددة لسعر الصرف

المطلب الأول : نظرية تعادل القوة الشرائية

المطلب الثاني : نظرية المرونات

المطلب الثالث : نظرية تعادل أسعار الفائدة

المطلب الرابع : نظرية كفاءة سوق الصرف

المطلب الخامس : نظرية الأرصدة (حالة ميزان المدفوعات)

المطلب السادس : نظرية مستوي الإنتاجية

الفصل الثاني : الاختلال في ميزان المدفوعات

المبحث الأول : ماهية ميزان المدفوعات

— المطلب الأول : مفهوم ميزان المدفوعات

المطلب الثاني : عناصر ميزان المدفوعات

— المطلب الثالث : الشكل العام لميزان المدفوعات

المبحث الثاني : أوضاع ميزان المدفوعات

المطلب الأول : الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات

المطلب الثاني : أسباب الإختلال

المطلب الثالث : أنواع الاختلال

المبحث الثالث : علاج الاختلال في ميزان المدفوعات باستخدام سعر الصرف

المطلب الأول : منهج المرونات

المطلب الثاني : منهج الإستيعاب

المطلب الثالث : المنهج النقدي

الفصل الثالث : سياسات تسوية الإختلال في ميزان المدفوعات

المبحث الأول : تقسيم الدول حسب التقدم الاقتصادي

المطلب الأول : تقسيم العالم بعد الحرب العالمية الثانية

المطلب الثاني : تقسيم العالم في الثمانينات

المطلب الثالث: أهم الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية

المبحث الثاني : تخفيض العملة

المطلب الأول : مفهوم التخفيض

المطلب الثاني : أسباب التخفيض

المطلب الثالث: تحديد نسبة التخفيض

المطلب الرابع : أهم الآثار المنتظرة من عملية التخفيض علي ميزان المدفوعات

المبحث الثالث : الرقابة علي الصرف

المطلب الأول : مفهوم الرقابة علي الصرف

المطلب الثاني: أشكال الرقابة علي الصرف

المطلب الثالث: أهداف الرقابة علي الصرف

المطلب الرابع: مبادئ وآثار الرقابة علي الصرف

الفصل الرابع : دور سعر صرف الأوقية في تعديل ميزان مدفوعات موريتانيا في الفترة

(1996 – 2008)

المبحث الأول : الاقتصاد الموريتاني وأهم اختلالاته

المطلب الأول: الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في موريتانيا

المطلب الثاني : أهم اختلالات الاقتصاد الموريتاني

المبحث الثاني : تطور آليات تحديد سعر صرف العملة الموريتانية

المطلب الأول : المرحلة الأولى : نظام الرقابة الصارمة علي الصرف (1973_1985)

المطلب الثاني : المرحلة الثانية : سعر صرف العملة الموريتانية من الرقابة غير المباشرة إلى التعويم

(1985_2008)

المطلب الثالث : تخفيض قيمة العملة الموريتانية .

المطلب الرابع : العوامل الكامنة وراء تخفيض قيمة العملة الموريتانية

المبحث الثالث :سعر صرف الأوقية الموريتانية وأثره علي ميزان مدفوعاتها في الفترة

1996 _ 2008

المطلب الأول: وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 1996_2008

المطلب الثاني : أثر سعر صرف العملة الموريتانية في تعديل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة

(1996_2008)

الخاتمة

فهرس الأشكال والجداول

فهرس الأشكال والجداول

الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تركيبية ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي	
02	توازن الميزان التجاري	
03	التوازن المحلي للاقتصاد	
04	التوازن الخارجي	
05	دجما لكلا من التوازن الداخلي والتوازن الخارجي	
06	التوزيع الجغرافي لصادرات موريتانيا من الحديد سنة 2008	
07	التوزيع الجغرافي لصادرات الشركة الموريتانية لتسويق السمك بالقيمة 2008	

الجدول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
	التوزيع الجغرافي للدول النامية.	01
	المنتجات الرئيسية لبعض الدول النامية	02
	تطور نمو السكان والدخل في مناطق الدول النامية	03
	الفقر في المناطق النامية	04
	حجم الديون الخارجية على الدول النامية ودول اقتصاديات السوق الناشئة الأخرى (1998-2003)	05
	سكان العالم، الحجم ومعدلات النمو للفترة 1950-2025	06
	متوسط نمو قوة العمل في المناطق النامية (1970-2010) %	07
	تطور مخزون الثروة الحيوانية سنة 2008 بآلاف الرؤوس	08
	يوضح تطور سعر صرف العملة الموريتانية مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1973- 1984)	09
	يوضح تطور سعر صرف العملة الموريتانية مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1985- 2008)	10
	يوضح تطور قيمة الصادرات السلعية خلال الفترة (1996-2008) بملايين الدولارات	11
	يوضح تطور قيمة الواردات السلعية خلال الفترة (2006-2008) بملايين الدولارات	12
	يوضح تطور رصيد الميزان التجاري الموريتاني خلال الفترة (1996-2008) بملايين الدولارات	13
	تطور قيمة الرصيد الجاري خلال الفترة (2006-2008)	14
	يوضح تطور رصيد ميزان العمليات الرأسمالية خلال الفترة (1996-2008) بملايين الدولارات	15
	تطور رصيد ميزان المدفوعات الموريتاني خلال الفترة (1996-2008) بملايين	16

	الدولارات	
	تطور الرصيد الإجمالي بمليار أوقية	17
	معدل التغير في الواردات ومقارنته بمعدل التغير في سعر صرف الأوقية خلال الفترة (1996_2008) ب %	18
	معدل التغير في الرصيد التجاري ومقارنته بمعدل التغير في سعر صرف الأوقية خلال الفترة (1996_2008) ب %	19
	يوضح تطور معدل تغير الرصيد الجاري مقارنة بمعدل التغير في سعر صرف الأوقية خلال الفترة (1996_1998) ب %	20
	يوضح معدل التغير في حساب رأس المال مقارنة بمعدل التغير في سعر الصرف	21
	يوضح تطور معدل التغير في رصيد ميزان المدفوعات الموريتاني مقارنة بالتغير في سعر صرف الأوقية خلال الفترة (1996_2008) ب %	22

الفصل الأول
الفصل الأول

الإطار النظري لسعر الصرف

مقدمة

إن أهم الاختلافات بين التبادل الدولي والتبادل المحلي هو أن تسوية الأول تتم بالعملات الأجنبية في حين يسود التبادل المحلي بالعملة المحلية, ومن شأن هذا التباين في أنواع العملات المستخدمة أن يقود إلى بروز مشكلة نقدية لدى الأقطار المختلفة مؤادها: كيفية قياس هذه القيم النقدية، وكيف يتم معادلتها ومن ثم تسويتها .

من هنا يأتي أهمية دراسة الصرف الأجنبي وذلك لمعالجة المسائل المتعلقة بتعدد العملات, ومدى قبولها عالميا, وبالتالي تحويلها فيما بينها في خضم المعاملات الاقتصادية المالية والتجارية التي تجري في مختلف أقطار العالم سواء كانوا أفرادا أم شركات أم بنوك .. الخ.

ومن الطبيعي أن يكون لسعر الصرف أهمية كبيرة لأي اقتصاد كان, لكونه يؤثر علي المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل تأثيره علي نظام الأسعار في الاقتصاد الوطني, وعلى حجم التجارة الخارجية، وبالتالي علي موقف ميزان المدفوعات .

وعلي هذا الأساس كان تقسيمنا لهذا الفصل علي هذا الأساس :

المبحث الأول : أسعار الصرف وأنظمتها

المبحث الثاني : أسواق الصرف

المبحث الثالث : النظريات المحددة لسعر الصرف

المبحث الأول: أسعار الصرف وأنظمتها

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف

1- ماهو سعر الصرف ؟

يوجد العديد من التعريفات لمفهوم سعر الصرف يدور مضمونها حول ما يلي :

هو عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية .¹

ويربط سعر الصرف بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي وهو عبارة عن سعر النقد الأجنبي بالعملة المحلية.

-هو عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات.

-هو وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة.

-هو أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.

-وبذلك يعرف سعر الصرف بأنه ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية .²

ويوجد كذلك نوعين من الصرف هما:³

1- موسي سعيد مطر ,شقيري نوري موسي ,ياسر المومني ,التمويل الدولي,دار صفاء للنشر والتوزيع ,عمان ,الطبعة الأولى , 2008, ص 43.

2 - زينب حسين عوض الله ,العلاقات الاقتصادية الدولية ,دار الجامعة الجديدة , 2008, ص 44 .

2 - شمعون شمعون ,البورصة (بورصة الجزائر),دار هومة للطبع والنشر والتوزيع ,الجزائر , 1999ص 140 .

— **الصرف اليدوي** : وهو الذي تتم فيه عملية المبادلة بين الصراف والمشتري كما يحدث لدى استقبال السائحين في المطار.

— **الصرف المسحوب** : وهو الذي تتم فيه عملية المبادلة علي أوراق مسحوبة علي الخارج وتعطي لحاملها الحق في تحويلها في الخارج إلي نقود أجنبية مثل: الكمبيالات المسحوبة علي الخارج والحوالات المصرفية , وكذلك الأوراق المالية المقومة بالعملة الصعبة , كما أن هناك طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر.

***لتسعير المباشر** : هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول علي وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي الوقت الراهن قليل من الدول تستعمل طريقة التسعير المباشر وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا العظمى، وفي المركز المالي في لندن، يقاس الجنيه الإسترليني كما يلي: 1 جنيه إسترليني = 3.476 فرنك فرنسي.

***التسعير غير المباشر** : فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول علي وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر، ففي الجزائر يقاس \$ الأمريكي بعدد من الوحدات من الدينار كما يلي: \$1 = 59.67 دج. كما أن لسعر الصرف أشكال مختلفة، كل شكل حسب مفهومه وخصائصه فما هي هذه الأشكال ؟ وكيف يتم التعرف عليها ؟.

2 — أشكال سعر الصرف :¹

يتكون ثمن أي سلعة نتيجة لتلاقي عرضها بطلبها . وكذلك يتكون سعر صرف عملة من العملات بتلاقي عرضها مع الطلب عليها , ويتأثر سعر الصرف فضلا عن ذلك , بعوامل أخرى وعادة ما يتم التمييز بين عدة أشكال من سعر الصرف² .

¹- عادل أحمد حشيش , مجدي محمود شهاب , العلاقات الاقتصادية الدولية , درا الجامعة الجديدة , الاسكندرية , 2005 , ص 229 .

²- مدحت صادق , النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي , دار غريب للطباعة والنشر , الطبعة الأولى , مصر 1997 ص 138

أ — **سعر الصرف الإسمي** : يعرف سعر الصرف الإسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات من عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، والمقصود من هذا التعريف هو سعر الصرف الإسمي أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الإعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين.

عندما نستعمل التعريف الأول فإننا نعبر من سعر العملة الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية ونرمز له بـ E فمثلا في حالة الدولار والدينار الجزائري يرمز لعدد وحدات الدولار مقابل الدينار بـ $\$/AD$ (دولارات للدينار الواحد) ويشمل تحويل الدولارات للدينار بالتقسيم على E والعكس بالضرب بـ \bar{E} حيث هو $\bar{E} = 1/E$.

يتغير سعر الصرف الإسمي يوميا، وهذه التغيرات تسمى تدهورا أو تحسينا التحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية أما التدهور فهو انخفاض سعر العملة المحلية ، باستعمال التعريف الأول فإن التحسين يعني انخفاض سعر الصرف والتدهور يعني ارتفاع سعر الصرف الإسمي (E)، يمكن لسعر الصرف أن يأخذ منحني إتجاهيا مغايرا لمستواه الحالي في الأجل الطويل وكذلك يمكن أن يتذبذب بشدة تبعا للظروف الاقتصادية السائدة.

وينقسم سعر الصرف الإسمي إلي سعر صرف رسمي، أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية وسعر صرف موازي ، المعمول به في الأسواق الموازية ، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد².

ب — **سعر الصرف الحقيقي**³: نفرض أن الأسعار العام في بلد ما هو P وفي البلد الأجنبي هو P^* و E هو سعر الصرف الإسمي، فإن سعر الصرف الحقيقي يعرف كالتالي:

¹- لعباس بلقاسم ،(سياسات أسعار الصرف)،سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية ،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، العدد23 نوفمبر2003،ص02.

²- عبد المجدي قدي ، المدخل إلي السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003،ص103.

³- العباس بلقاسم ، مرجع سابق،ص5.

$$E = \frac{EP^*}{P}$$

حيث أن e : يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

إذن يعبر سعر الصرف الحقيقي عن وحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ، أي أنه ذلك المؤشر الذي يجمع بين كل تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم. باعتبار انه يأخذ في الاعتبار تقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم. فمثلا ارتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلي التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الإرتفاع في العوائد لا يؤدي إلي أي تغير في أرباح المصدرين وإن إرتفعت مداخيلهم الاسمية بنسبة عالية .

فلو أخذنا بلدين كالجائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي :¹

$$TCR = \frac{TCN/Pdz}{1\$/Pus} = \frac{TCN.Pus}{Pdz}$$

حيث أن :

TCR: سعر الصرف الحقيقي .

TCN: سعر الصرف الإسمي .

P_{us} : مؤشر الأسعار بأمریکا .

P_{dz} : مؤشر الأسعار بالجزائر .

¹ - عبد المجيد قدي , مرجع سابق , ص 104 .

تعطينا القوة الشرائية $1\$ / P_{us}$ للدولار الأمريكي في أمريكا، أما TCN/P_{dz} فتعطينا القوة الشرائية للدولار في الجزائر. وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر. وكلما إرتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر.¹

— مقاييس حساب سعر الصرف الحقيقي :

بما أن تغيرات الأسعار الداخلية والأسعار الخارجية تستطيع أن تغير القوة الشرائية للعملة المحلية والأجنبية يصبح من الضروري إزالة تضخم سعر الصرف الاسمي TCN للحصول علي سعر الصرف الحقيقي TCR . في شكله الأصلي سعر الصرف الحقيقي هو سعر الصرف الإسمي بدون تضخم باستعمال المستوي العام للأسعار.

إذا كان سعر الصرف الاسمي هو كمية العملة المحلية اللازمة لاقتناء وحدة عملة أجنبية، فإن سعر الصرف الحقيقي مع إزالة التضخم $PLDER^*$ يعبر عن كمية السلع المحلية التي يمكن اقتنائها بوحدة من العملة الأجنبية ويمكن توضيح ذلك من خلال العلاقة التالية:²

$$TCR = \frac{e}{p}$$

حيث أن :

e:سعر الصرف الاسمي (TCN)

P:مستوي الأسعار الداخلية .

¹ - عبد المجيد قدي ,مرجع سابق ص 104.

2-Maih Bahoya II junior,(Taux de change et performance des économies de la zone France),Diplôme d'étude approfondie (DEA)en science économique ,université de Yaounde II,1998,p,44

تستعمل عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي , كالحساب الشائع المعتمد علي مؤشرات أسعار الاستهلاك .

أما المقياس الثاني فهو السعر النسبي للسلع القابلة للتجارة والسلع غير القابلة للتجارة وتعرف كالتالي¹:

$$TCR = \frac{P^T}{P^{NT}}$$

حيث أن :

P^T : سعر السلع القابلة للتجارة.

P^{NT} : سعر السلع غير القابلة للتجارة.

اختيار مؤشر سعر الصرف الحقيقي²:

اختيار مؤشر سعر الصرف الحقيقي يتوقف علي هدف الدراسة , إن سعر الصرف الحقيقي يقيس القدرة التنافسية , حيث تظهر الكمية اللازمة من السلع الأجنبية لضرورة لشراء وحدة من السلع الداخلية .

إن ارتفاع (في حالة المعاكسة , انخفاض) سعر الصرف الحقيقي ينطوي علي أنه يتطلب أكثر (في حالة المعاكسة , أقل) عدد من وحدات السلع الأجنبية لشراء وحدة من السلع المحلية ومنه إذن نوع من فقدان (في حالة المعاكسة , ربح) في المنافسة.

1 -Maih Bahoya II junior ,op.cit ,P.44

2 - Maih Bahoya II junior ,op.cit ,P.45 .

كما أن اختيار مؤشر الأسعار لحساب سعر الصرف الحقيقي يطرح إشكالية كيفية قياس القدرة الشرائية للعملية، مؤشر أسعار الاستهلاك يقيس القدرة الشرائية للسلع الاستهلاكية فقط ولكن هو الأكثر توفرا واستخداما وينشر بشكل دوري.¹

ج - سعر الصرف الفعلي الحقيقي² : الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر إسمي هو عبارة عن القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية، أي القدرة الشرائية للعملة الوطنية بالنسبة لدولة أجنبية و هو يحدد على اساس تعادل القوى الشرائية النسبية في الدولتين، أو على أساس الأسعار النسبية لسلع التبادل .

إذا كان سعر الصرف الاسمي لبلد معين ثابت دون أي تغير، لكن مستوى الأسعار في هذا البلد ارتفع فهذا يعني أن سلع التصدير في هذا البلد سوف يرتفع ثمنها وتصبح عملة البلد مبالغ في قيمتها مما يلقي ضغوطا على ميزان الحساب الجاري.

ولتقييم تطور القيمة الدولية للعملة، نقوم بحساب سعر الصرف الفعلي لهذه العملة والذي يتعلق بالمتوسط الهندسي لأوزان أسعار الصرف الثنائية لكل الشركاء التجاريين الأساسيين. ويعبر الوزن عموما عن الوزن النسبي لحصة كل دولة أجنبية في التجارة الخارجية الكلية للبلد المعني.³ وكثيرا ما تجري المحاولة في الدراسات التحريية لحساب سعر صرف فعلي الواردات وأخري للصادرات، علي هذا الأساس نوضحها في ما يلي⁴ :

1 - سعر الصرف الفعلي للصادرات : هو عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمة دولارا واحدا من الصادرات، علي أن تأخذ بعين الاعتبار رسوم التصدير

¹ - العباس بلقاسم، مرجع سابق، ص 5

² - عيد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 106 .

³ - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص.76.

⁴ - محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 76

والإعانات المالية والرسوم الإضافية وأسعار الصرف الخاصة والإعانات الخاصة بعوامل الإنتاج المتضمنة في الصادرات, وغير ذلك من التدابير المالية والضريبية التي تؤثر في سعر الصادرات .

2- سعر الصرف الفعلي للواردات: هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولارا واحدا من الواردات, علي أن تأخذ بعين الاعتبار التعريفات الجمركية, والرسوم الإضافية, الفوائد علي ودائع الاستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر في سعر الواردات .

وعليه سعر الصرف الفعلي يتألف من عنصرين هما سعر الصرف الاسمي وأخر غير مرتبط بالصرف (التعريفات الجمركية, الإعانات المالية ...).

ترمي نسبة سعر الصرف الفعلي للصادرات إلي سعر الصرف الفعلي للواردات إلي التعبير عن تغيير الأسعار النسبية بين ما هو قابل للتصدير وما هو قابل للاستيراد.

ومن الممكن النظر إلي سعر الصرف علي أنه مؤشر عن مدي ربحية الصادرات بالنسبة إلي الإنتاج المنافس للواردات. فإذا كان هذا المؤشر أقل من الواحد الصحيح فإن هذا يمثل انخفاضا ضد الصادرات , ويعرف بعض المؤلفين الاقتصاديين سياسة استبدال المستوردات علي أنها السياسة التي يؤدي فيها نظام التجارة الخارجية إلي العلاقة التالية : $(NEER_X / NEER_M < 1)$ وتميل البلدان التي تتبع سياسات تقضي بتنشيط الصادرات عامة إلي العودة بالنسبة إلي ما يقارب الواحد الصحيح.¹

إن الاقتصاد الذي يقوم بالمعاملات التجارية مع عدة دول, وعندما نرغب في معرفة التقدير الصحيح لتطور تنافسية بالنسبة لبقية العالم وليس فقط لكل بلد شريك في المعاملات, فإن حساب سعر الصرف الحقيقي الثنائي لا يكفي, بهذا الحساب وبهذه الطريقة يكون لدينا فقط مقارنة

¹ - محمود حميدات, مرجع سابق, ص.77.

حقيقية للدول الشركاء وليس قياس فعلي محكم والذي نحصل عليه بقياس سعر الصرف الفعلي الحقيقي .

سعر الصرف الفعلي الحقيقي λp هو تركيب لسعر الصرف الاسمي ومؤشرين للأسعار حيث أنه من خلال المعادلة التالية يتحدد سعر الصرف الفعلي الحقيقي :

$$\lambda p = E \cdot P^* / P \dots \dots (I)$$

حيث أن E في هذه الحالة يعبر عن متوسط المرجح للأسعار الصرف الثنائية , إنه سعر الصرف الفعلي الاسمي , $p^* \cdot p$: يمثلان مؤشرات الأسعار للاقتصاد المحلي والأجنبي علي الترتيب .

P^* هو متوسط مرجح لأسعار المعمول بها لعدد دول الشركاء التجاريين للاقتصاد المحلي .

المطلب الثاني : أنواع ووظائف سعر الصرف

1- أنواع سعر الصرف

هناك عدد من المعاملات التي تأخذ مجراها في أسواق الصرف الأجنبي من بينها المعاملات الفورية والصفقات الآجلة، وهناك نوعين لسعر الصرف يتمثلان في سعر الصرف الفوري وسعر الصرف الأجل¹:

أ- سعر الصرف الفوري: يتمثل في شراء عملة مقابل بيع عملة أجنبية أخرى، فإذا تم الاتفاق علي صفقة نقد أجنبي بسعر صرف محدد فيكون ذلك باستخدام تاريخ التسوية الفوري، وهذا يعني أن العملة سيتم تسويتها بعد مضي يومين من تاريخ إبرام الصفقة كحد أقصى .

ب - سعر الصرف الأجل: يمثل ذلك السعر الذي يتم علي أساسه بيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ عقد الصفقة، ويتم تحديد هذا السعر وتاريخ التسليم ثم مبالغ العملتين موضوع التعامل في نفس تاريخ إبرام عقد الصفقة، وسعر الصرف الأجل ببساطة هو سعر الصرف الفوري السائد وقت إبرام الصفقة مضافا إليه فرق سعري الفائدة السائدين في الأسواق النقدية الدولية علي العملتين موضوع التبادل، بمعنى أن الفرق بين سعر الصرف الفوري وسعر الصرف الأجل هو الفرق بين سعري الفائدة علي العملتين².

وبذلك سعر الصرف الأجل (T) معرف انطلاقا من سعر الصرف الفوري (T)

$$T=C.(1+r /1+r)$$

حيث أن r: سعر الفائدة علي العملة المحلية والأجنبية علي الترتيب .

¹ - جديدن لحسن، "تسيير خطر سعر الصرف، حالة الجزائر" (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2004، ص10).

² - مدحت صادق، مرجع سابق، ص 146.

— إذا كان $c = T : r' = r$ هناك تعادل بي سعرين .

— إذا كان $c < T : r' < r$ سعر الأجل مسعر بعلاوة $At.A.Premum$.

— إذا كان $c > T : r' > r$ سعر الأجل مسعر بخصم $At.A.discunt$.

2— وظائف سعر الصرف : يقوم سعر الصرف بعدة وظائف في الاقتصاد وهي كالآتي :¹

أ— وظيفة قياسية : حيث يعتمد المنتجون المحليين علي سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (لسلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية , وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية و الأسعار العالمية .

وعن طريق سعر الصرف تجد الأسعار العالمية باعتبارها تجسيد للقيمة الدولية للبضائع تعبيرها النقدي بعملات وطنية . معني هذا أن سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة للقياس الفاعلية المباشرة للتجارة الخارجية أو بالأحرى لعمليات تجارية معينة .

ب — وظيفة تطويرية : هذه الوظيفة تتلخص في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة , بهدف تشجيع هذه الصادرات , كما أنه من الممكن تعطيل فروع صناعية يمكن توفيرها عن طريق الاستيراد بسعر أقل من الداخل حيث يتم المقارنة هنا عن طريق أسعار الصرف , كما أنه من الممكن إتباع سياسة معينة لسعر الصرف تشجع علي توفير وتأمين استيرادات معينة ذات أهمية للاقتصاد الوطني , وذلك عن طريق إتباع أسعار الصرف ملائمة تعمل علي تشجيع استيرادات معينة . وبالعكس أيضا من الممكن عرقلة استيرادات غير مرغوب فيها , بواسطة سياسة سعر الصرف , وبالتالي يؤثر سعر الصرف علي التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار.²

¹ — عرفات تقي الحسيني , مرجع سابق , ص 149

² — عرفات تقي الحسيني , مرجع سابق , ص 150 .

ج — وظيفة توزيعية: يمارس سعر الصرف اعتياديا وظيفة توزيعية داخل الاقتصاد الوطني ويمارس أيضا الوظيفة المذكورة علي المستوى الدولي, فمن المعروف أن التجارة الخارجية تقوم بوظيفة توزيعية للثروات الوطنية من خلال عملية التبادل التجاري وكما هو معلوم فإن التبادل التجاري بين البلدين يتم عن طريق الأسعار, لذا يمكن القول أن سعر الصرف يعمل من جانبه علي دعم الوظيفة التوزيعية التي تقوم بها التجارة الخارجية للدخل القومي بين البلدين.¹

إن هذه الوظيفة التوزيعية التي يمارسها سعر الصرف يمكن أن تنعكس في حالة تخفيض أوزيادة القيمة الخارجية للعملة, أي التغير في سعر صرفها, فإنها ستؤثر علي حجم الاحتياطي الموجود بميثة الرصيد لدي البنوك المركزية في الأقطار الأخرى, وتحسب هذه الألية لسعر الصرف في حالة التدفقات الدولية لراس المال طلبا للاستثمارات والمضاربات في أسواق النقد أيضا.²

المطلب الثالث: خصائص سعر الصرف

يمكننا أن نقسم خصائص سعر الصرف إلي ثلاثة أنواع وهي كالاتي التحكيم, والمضاربة والتغطية وستعرض لكل منهما بالتفصيل:³

1 — التحكيم : تميل أسعار صرف العملات إلي أن تكون متقاربة إلي حد كبير في مختلف المراكز المالية الدولية, إلا أن هذا لا يستبعد إمكانية وجود فروق بسيطة في أسعار صرف العملات من مركز مالي إلي مركز مالي آخر لعدة أسباب منها :

— اختلاف العرض والطلب علي العملات الأجنبية من سوق إلي آخر, ومن ثم تتحدد أسعارها عند مستويات مختلفة. — تفاوت درجات نشاط التعامل في أسواق الصرف الأجنبي, فالأسواق النشطة يضيق فيها غالبا الهامش بين سعري شراء وبيع العملة, في حين يتسع هذا

¹ — أمين رشيد كونة, الاقتصاد الدولي, مطبعة الجامعة ببغداد, الطبعة الأولى, العراق, 1980, ص 205

³ — عرفات تقي الحسيني, مرجع سابق ص 151

¹ — جديدين لحسن, مرجع سابق, ص 12 .

الهامش في الأسواق التي يقل فيها النشاط وبالتالي تختلف أسعار الصرف فيها عن تلك السائدة في أسواق أخرى .

— يجري التعامل أحيانا بين البنوك المحلية العاملة في سوق واحد من خلال , سمسرة يتقاضون عمولة تضاف إلى قيمة العملة , في حين يجري التعامل مع البنوك الخارجية مباشرة بدون سمسرة مما يترتب عليه وجود اختلافات بسيطة في أسعار العملات في هذه الأسواق .

فإذا ما وجدت بعض الاختلافات في أسعار صرف العملات في عدد من الأسواق في وقت واحد فإنه يمكن استخلاص بعض الأرباح من شراء العملة .

علي هذا الأساس يقصد بعملية التحكيم شراء عملة في أحد المراكز المالية وبيعها في مركز مالي آخر بهدف تحقيق ربح نتيجة فروق الأسعار. وتحقق هذه العملية عندما تتفاوت أسعار عملة ما في عدد من الأسواق المختلفة في وقت واحد .

وبذلك فإن عمليات التحكيم هي التي تنشأ من اختلاف ونقص في الأسواق المرتبطة خاصة بتكاليف المعاملات وتكاليف الحصول علي المعلومات .

2 — المضاربة¹: يقصد بها التعاقد علي شراء عملة أجنبية بسعر معين وبيعها في موعد آجل بسعر أعلى بناء علي التوقعات , وبالتالي فإنه من المحتمل أن يتعرض المضارب إلى الخسارة الناشئة عن الفرق في سعر صرف تلك العملة بين فترتين متباعدتين .

المضارب يكون مقبلا وباحثا عن مخاطر الصرف الأجنبي علي أمل الحصول علي الربح متخذاً لنفسه الموقع المكشوف (Open position) بالنسبة للعملة التي يضارب عليها , ويطلق عادة علي المضارب الذي يتوقع ارتفاع قيمة العملة المعينة بالمضارب علي الصعود

1— جديدن لحسن، مرجع سابق، ص 13

(Bull)، أما المضارب الذي يتوقع انخفاض قيمة العملة بالمضارب علي الهبوط (Bear) والمضاربون هم عادة الأفراد الشركات ذات الثروات الكبيرة والبنوك.¹

المضاربة تكون نتیجتها الخسارة في الحالة المعاكسة والربح في حالة تحقيق التوقعات الذي يعتبر ثمن تحمل الخطر، فتوقعات أغلب المضاربين تعمل علي تحريك سعر الصرف في اتجاه موافق لهذه التوقعات، إلا إذا تدخلت البنوك المركزية لحد من هذا التحرك، مثلاً إذا كان أغلب المضاربين يعتقدون أنه سيكون هناك ارتفاع للدولار مقابل الين، فإن شراء الدولار مقابل الين يصبح يطغي علي عمليات بيعه مقابل الين وهذا الطلب الفائض للدولار في السوق يعمل علي رفع سعر الدولار مقابل الين، فهكذا التوقعات علي الارتفاع تصنع ارتفاع الأسعار.²

فعند قيام المضاربة لا يكون لدى الوسيط، مشتري ولهذا فهو يتعرض للمخاطرة وغني عن القول أنه بسبب وجود عنصر المخاطرة فإن عائد المضاربة الناجحة يفوق كثيراً عائدة التحكيم .

3 — التغطية:³ يقصد بها تجنب الخسارة في سعر الصرف أي الخسارة المترتبة علي تقلبات سعر الصرف، وهو ما يطلق عليها أحيانا بتغطية الوضع المفتوح (Open position) للمتعامل في أسواق الصرف الأجنبية. دون أن تتضمن هذه العملية، تسليم صرف أجنبي أو دفع الثمن بالعملة المحلية في الحال وإنما هو مجرد اتفاق علي بيع وشراء صرف أجنبي .

في عالم مليء بعدم التأكد في أسواق الصرف الأجنبي، مقدرة التجار والمستثمرين علي التغطية تسهل بشدة التدفق الدولي للتجارة والاستثمارات، بدون التغطية ستكون هناك تدفقات رؤوس أموال أصغر، تجارة وتخصص في الإنتاج أقل.⁴

2- عرفات تقي الحسيني، مرجع سابق، ص 184

1-Bernard Guillochon .Annie Kaweeki(Economie internationale)4éme

édition,Dunod,paris ,2003 , 7 ,P .276 .

2 — جديدن لحسن، مرجع سابق، ص 14 .

3 — ص كامل بكري، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 333.

المطلب الرابع : أنظمة الصرف : تاريخيا : يمكن إجمال أنظمة الصرف التي تأخذ بها الدول في عدة أنظمة أساسية يرتبط كل نظام منها بقاعدة معينة من القواعد النقدية :¹

1- نظام ثبات الصرف

2- نظام حرية الصرف

3- نظام الرقابة علي الصرف

4- نظام استقرار أسعار الصرف

5- نظام أسعار الصرف المعومة

1- نظام ثبات الصرف

لاشك أن التطورات النقدية الدولية التي تلاحقت بعد استمرار تفاقم عجز ميزان المدفوعات الأمريكي واستمرار المضاربة من المحتفظون بالدولار في تحويله إلى العملات القوية كالمارك والين الياباني الأمر الذي زعزع النظام النقدي برمته.²

وعليه فقد أعلنت حكومة الرئيس نيكسون في سنة 1971 إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب مع عدد من الإجراءات الاقتصادية، وكان هذا يعني الانتهاء بالعمل بقاعدة الصرف بالذهب الذي قام عليها نظام بريتون وودز.

في ظل هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى :

4- زينب حسين , مرجع سابق , ص 48
² - صبحي تادريس قريصة "النقود والبنوك" ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1989، ص 64-67.

أ. سعر الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة: في هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى عملة تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار دون إحداث تغيير إلا في بعض الحالات كما كان حال الفرنك الإفريقي سابقاً مع الفرنك الفرنسي، وكما هو الحال للدينار الأردني مع الدولار الأمريكي ولقد شكلت العملات المربوطة بعملة واحدة سنة 1996: ¹

— 20 عملة بالدولار الأمريكي .

— 14 عملة بالفرنك الفرنسي .

ب. سعر الصرف الثابت المرتبط سلة من العملات: في هذا النظام يتم ربط سعر صرف عملة البلد المعني سلة من العملات، وعادة ما يتم اختيار العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة كما هو شأن.

انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص (DTS) كما هو الحال بالنسبة للدينار الإماراتي أو الربط حالياً باليورو وباعتبارها امتداد لسلة العملات المكونة للإبكي (ECU) سابقاً. لقد تم تسجيل عشرين (20) عملة مرتبطة سلة من العملات من غير حقوق السحب الخاصة في سنة 1996.

ج. سعر الصرف الثابت المرن (ضمن هوامش محددة): أما في هذا النظام فيقيم المحافظة على ثبات قيمة العملة مع وجود هوامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف.

1 - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 116 .

2- نظام حرية الصرف :¹ عرف العالم هذا النظام في ظل النقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب, وهذا إثر تخلي بريطانيا عن القاعدة الذهبية في 21 سبتمبر 1931, وتبعته في ذلك كافة الدول, وحتى قيام الحرب العالمية الثانية.

أصبحت النقود الورقية غير قابلة للتحويل إلى ذهب, وهكذا أصبح سعر الصرف عرضة للتقلبات وفقا لقوى العرض والطلب علي الصرف الأجنبي, ويتحدد مستوي التوازن في العلاقات النقدية الدولية في الفترة الطويلة فتخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات ويحدث العكس في حالة ارتفاع قيمة العملة الوطنية.

علي الرغم من هذه المزايا التي يتميز بها نظام الصرف الحر, إلا أنه قد تم التخلي عنه وذلك لأن أسعار الصرف متغيرات رئيسية في الاقتصاد الدولي, فثباتها واستقرارها أمر ضروري لتوطيد وسائل الاتصال بين الاقتصاد القومي لمختلف الدول.²

3- نظام الرقابة على الصرف³: بدأ هذا النوع من السياسة الاقتصادية أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى ثم استخدمت على نحو مكثف أثناء أزمة الكساد, ويقصد بها تدخل السلطات العامة في مجال الصرف الأجنبي سواء بتحديد سعر صرف محدد للعملة الوطنية, أو الكميات المسموح بتحويلها. وحتى الآن لا تزال بعض الأقطار تستخدم الرقابة على الصرف الخارجي لعملتها ولكن بدرجات متفاوتة فهناك الرقابة الجزئية أي على أجزاء معينة من ميزان المدفوعات كالرقابة على حركة رؤوس الأموال الدولية أو تقييد حرية الأفراد بالاحتفاظ بالعملات الأجنبية. أما الرقابة التامة فإنها تنطوي على إنهاء حرية سوق الصرف الأجنبي وإلغاء جميع العوامل المؤثرة على عرض أو طلب العملات الأجنبية, وذلك من خلال السيطرة الرسمية على جميع فقرات ميزان المدفوعات.

1- زينب حسين عوض الله, مرجع سابق, ص 50.

2- زينب حسين عوض الله, مرجع سابق, ص 52.

3- زينب حسين عوض الله, مرجع سابق, ص 54.

ولم تتخلى عن هذا النظام دول أوروبا الغربية إلا في أواخر سنة 1958 عندما شعرت بالاستقرار الاقتصادي.

وفي الوقت الحالي نجد أن العديد من الدول قد أزال العديد من القيود المفروضة على الصرف الأجنبي، إلا أن بعض من الدول - وعلى الأخص الدول النامية اقتصادياً - ما زالت ترى ضرورة الإبقاء على الرقابة على الصرف الأجنبي لفترة أخرى من الزمن.

4- نظام استقرار أسعار الصرف¹ : بعد إنشاء صندوق النقد الدولي إثر اتفاق Bretton woods أصبح نظام الصرف يعتمد على أسعار صرف ثابتة ومستقرة، حيث تقوم كل دولة بتحديد سعر صرف عملتها إلى الدولار الأمريكي والذهب حيث 1 دولار يساوي 0,88867 غرام من الذهب، مع إعطاء كل الحرية إلى التحويل إلى الذهب، وكان يسمح لسعر الصرف بالانخفاض أو الارتفاع في حدود 1% من سعر التعادل وتحولت هذه النسبة إلى حدود 2% سنة 1959 ، وكان لكل دولة عضو

في الصندوق الحق في تغيير سعر التعادل لعملتها طالبة التخفيض في حدود 10% في حالة وجود اختلال أساسي في ميزان المدفوعات .

لم يكن الاستقرار كاملاً في العمل بنظام استقرار أسعار الصرف، بل نجد أن الهزات الأولى التي شهدتها هذا النظام قد حدثت عند ظهور الضعف على بعض العملات ومنها الجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي والدولار الأمريكي.

ففي بريطانيا أدى ضعف الجنيه سنة 1961 إلى طلب الحكومة من صندوق النقد الدولي قرصاً مقداره 1,5 مليار دولار، ثم تعرضت البلاد إلى أزمة مضاربات أخرى في أكتوبر 1964

1 - أحمد الجامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، درا النهضة العربية، القاهرة، الجزء الأول، الطبعة الثانية، 1980، ص 344 .

أدت إلى طلب جديد للقروض مولتها مجموعة العشر وكل هذه الأزمات أدت إلى انخفاض قيمة الجنيه في نوفمبر 1967¹، ثم قامت فرنسا بتخفيض قيمة عملتها في أوت

1968 بمعدل 11,1 %، كما قامت ألمانيا برفع قيمة عملتها بنسبة 9%، وفي سنة 1971 انخفضت احتياطات أمريكا من الذهب إلى 11 بليون دولار بعدما كانت تزيد عن 20 بليون دولار، وكانت أسعار الذهب تعرض لنفس الضغوط منذ 1968، فقد عملت عوامل المضاربة على رفع سعر الذهب، الأمر الذي أفسد دوره كمقياس لأسعار التعادل، إذ لا يجوز القياس على معيار متغير الأمر الذي أفسد دور الدولار كمقياس بعدما اختلفت العلاقة بينه وبين الذهب، وهذا يعني عدم القابلية لتحويل الدولار إلى ذهب بعدما اختلفت كميات الدولار خارج

أمريكا ومخزون أمريكا من الذهب، الأمر الذي دفع الرئيس الأمريكي نيكسون إلى إلغاء تحويل الدولار إلى ذهب في 15 أوت 1971 وفرض رسوم إضافية بمقدار 10% على الواردات الأمريكية من اليابان من أجل إجبار اليابان على إعادة تقييم الين الياباني²، هذا القرار أضعف الدول الأخرى التي قامت بإيقاف الأخذ بمبادلات التحويل على أساس قيمة التعادل بين العملات كما أدت التباعدات عن سعر صرف التعادل إلى رفع قيمة معظم العملات الرئيسية مقابل الدولار وبهذا تحول النظام من نظام ثابت ومستقر إلى نظام صرف يعتمد على سياسة تعويم العملات.

5 – نظام أسعار الصرف المعمومة³: تعرف سياسة التعويم في عدم السماح للسلطات

النقدية بالتدخل في سوق الصرف من اجل مساندة عملتها الوطنية وهو ما يعرف بالتعويم الحر، غير أن لهذا النظام ثلاثة أشكال لنظم أسعار الصرف العائمة وهي:

1 - قادري عبد العزيز، "صندوق الدولي (الآليات والسياسات)"، دار هومة، طبعة أولى، الجزائر 2003، ص 21.

2 - كامل بكري، "الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية، بيروت 1988، ص 261.

1- أحمد الجامع، مرجع سابق، ص 472 - 482.

أ. نظام سعر الصرف المختلط: يجمع هذا النظام بين خاصيتين التثبيت والتعويم ويطبق في مجموعة النظام النقدي الأوروبي، حيث تكون دول المجموعة مثبتة بالنسبة لبعضها البعض وعائمة أمام عملات الدول الأخرى خارج المجموعة.

ب. نظام سعر المدار (التعويم المدار): وضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات.

ج. التعويم الغير نظيف: يقصد بالتعويم غير النظيف تدخل البنط المركزي أو السلطات النقدية معتمدة الحفاظ على سعر صرف العملة غير واقعي مما يؤدي إلى أضرار بالنظام النقدي الدولي أو بعملات أخرى.

د. التعويم الحر: يتحدد سعر الصرف في هذا النظام طبقاً لشروط الطلب والعرض في السوق ويتبع هذا النظام أغلب البلدان المتقدمة، كما أن هناك بعض الدول النامية تقوم بتطبيقه وهي في تزايد، ويكون التعويم حراً إذا لم تتدخل السلطات النقدية في السوق لتدعيم عملتها الوطنية ويتأثر سعر الصرف الحر بالتقلبات حسب التوقعات والحاجات المختلفة للمتعاملين في السوق.

يعتبر التعويم ظاهرة دولية لأن الدول الصناعية التي تنتهج هذه السياسة تشكل معاملاً ثلاثاً أرباع حجم التجارة الدولية.

وهو وضع يسمح لقيمة العملة أن تتغير صعوداً وهبوطاً حسب قوى السوق ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتححرر من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة، ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار لصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيوداً.

إلا أن هذا الأسلوب من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملة ويخضع سعر الصرف إلى مزاجية السلطات فضلاً عن صعوبة اللجوء إلى هذا الأسلوب في ظل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي والتي يقتضي بعدم إمكانية اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف.

المبحث الثاني : أسواق الصرف

المطلب الأول : ماهية سوق الصرف:

1 – مفهوم سوق الصرف:

إن المعاملات الدولية تحتاج إلى عمليات صرف العملات المحلية مقابل العملات الأجنبية، وهذا ما يعرف بسعر الصرف، أي استبدال العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، وهذه العمليات تتم فيما يعرف بسوق الصرف، و الذي يمكن تعريفه كالآتي:¹

- سوق الصرف هو السوق الذي تنفذ فيه عمليات شراء و بيع العملات الأجنبية.
- سوق الصرف هو الإطار المؤسسي الذي يتم من خلاله بيع إحدى العملات مقابل شراء عملة أخرى.²
- سوق الصرف هو الوسيلة لتي يتم بواسطتها شراء و بيع العملات الأجنبية المختلفة، بمعنى تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملات الأجنبية.³

2 – خصائص سوق الصرف: الواقع أن أسواق الصرف تقترب أكثر من أي

مثال آخر من النماذج الاقتصادية للمنافسة الكاملة.

¹ قدي عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص 107.

² طالب محمد عوض ، التجارة الدولية نظريات و سياسات معهد الدراسات المصرفية ، الأردن 1995 ، ص 346.

³ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الكتاب الثاني ، الدار المصرية اللبنانية 1994 ، ص 25.

وذلك لأن النقود (السلعة المتبادلة) تتجانس تجانسا تاما بين جميع وحداتها، كما أن أسعارها تتماثل بين أرجاء سوق الصرف الواحد و يرجع ذلك للأسباب التالية:¹

➤ تجانس العملة الأجنبية بطريقة لا يمكن على أساسها التفرقة بين قطعة وأخرى من نفس العملة كما أن جميع الوحدات النقدية لها نفس قوة الإبراء القانونية ، كما أنها تتماثل في الوزن في حالة النقود المعدنية، و لها نفس الخصائص في حالة النقود الورقية.

➤ تتكفل عمليات التحكيم و الراجحة بالقضاء على ظاهرة اختلاف أسعار العملات بين أسواق الصرف الأجنبي مهما كان بعدها الجغرافي عن طريق زيادة الطلب على العملة الأجنبية في سوق الصرف الذي يشهد انخفاضا في سعرها، و زيادة عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف الذي يسجل ارتفاعا في سعرها، فيرتفع سعر الصرف في السوق الأول و ينخفض في سوق الثاني إلى إن يتحقق التوازن في أسعار الصرف بين الأسواق المختلفة 'و سوق الصرف الأجنبي ليس كغيره من الأسواق المالية أو التجارية إذ أنه ليس محدد بمكان معين يجمع بين البائعين و المشترين، على غرار ما يحدث في السوق المالي عندما يجتمع أطراف التعامل في مكان محدد يعرف ببورصة الأوراق المالية.²

و إنما تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول الكترونية و معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات اتصال أو أقمار صناعية، تم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية مثل (telerrate, reutiers)، و تعمل 24 ساعة على 24 ساعة، و هذا نتيجة اختلاف التوقيت في هذه الأسواق³.

4 - زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي ، نظرة عامة على بعض القضايا ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 1998 ، ص 80 .

² - مدحت صادق ، مرجع سابق ، ص 121 .

³ - قدي عبد المجيد ، مرجع السابق ، ص 108 .

كما أن انتشار هذه الأسواق على أماكن عديدة و مختلفة التوقيت، في جميع أنحاء العالم، و فر سوق للتعامل على مدار الساعة.

— و يمكن أن نقسم أسواق الصرف في العالم إلى أربع مجموعات رئيسية على أساس جغرافي و ذلك كما يلي:¹

المجموعة الأولى: أسواق الشرق الأقصى:متاز هذه المجموعة بأنها أول من يفتح أبوابه للتعامل نظرا لطلوع الشمس فيها قبل أي مجموعة أخرى و من أهم هذه الأسواق:

1. سوق طوكيو : و تظهر أهمية هذا السوق نتيجة ازدياد دور اليابان في التجارة الخارجية مع دول العالم ، و بذلك أصبح هذا السوق يلعب دورا كبيرا في المنطقة
2. سوق هونج كونج: برزت أهمية هذا السوق بعد أن أصبحت هونج كونج قاعدة صناعية عالمية قريبة من الصين أكبر دول العالم في تعداد السكان .
3. سوق سنغافورة: برزت أهمية هذا السوق بعد أن أصبحت سنغافورة قاعدة صناعية و مالية تخدم منطقة جنوب شرق آسيا.

المجموعة الثانية : أسواق الشرق الأوسط .²لقد ازدادت أهمية هذه الأسواق نتيجة ازدياد إيرادات بعض دول المنطقة من عائدات النفط، و هي تفتح أبوابها بعد 05 ساعات من بدء العمل في أسواق الشرق الأقصى و من أهم أسواق هذه المجموعة.

1. سوق البحرين: حيث تعتبر البحرين مركزا ماليا للعمليات المصرفية الخارجية، تخدم كل من البحرين و الخليج العربي و السعودية.
2. سوق دبي : و لها أهمية مالية خاصة للإمارات العربية المتحدة ، و منطقة الخليج العربي .

¹ - إسماعيل إبراهيم الطرد ، إدرات العملات الأجنبية ، مطبعة روزنا ، الطبعة الأولى 2001 ، أريد ، الأردن ، ص 18.

² - إسماعيل إبراهيم الطرد ، مرجع سابق ، ص 18 .

3. سوق الرياض : و تبرز أهمية الرياض كونها عاصمة المملكة العربية السعودية و التي تملك أكبر مخزن نفطي في العالم و يعتبر اقتصادها أكبر اقتصاد في منطقة الخليج العربي.

المجموعة الثالثة: الأسواق الأوروبية: ¹ يبدأ العمل في هذه الأسواق بعد ساعتين أو ثلاث ساعات من بدأ العمل في أسواق الشرق الأوسط، و من أهم هذه الأسواق :

1. سوق لندن : و يعتبر أكبر أسواق المجموعة على الإطلاق ، إذ يشكل مركزا عالميا مهما لجميع أسواق المال في العالم ، و لهذا السوق تاريخ طويل نظرا لكون بريطانيا دولة عظمى ، كما أن الحكومة البريطانية تهتم بدعم هذا السوق نظرا للفائدة الاقتصادية التي تحققها من ذلك .

2. سوق فرانكفورت : و تبرز أهمية هذا السوق كون ألمانيا تشكل عاملا مهما في التجارة الدولية، و كون المارك الألماني كان من العملات الرئيسية في المعاملات التجارية الدولية .

3. سوق زيوريخ : تعتبر زيوريخ مركزا ماليا مهما نظرا لما تتمتع به سويسرا من استقرار سياسي و اقتصادي ، و كذلك تميز قوانينها بالسرية في المعاملات البنكية .

4. سوق باريس: و هو من الأسواق الأوروبية المهمة نظرا لحجم الاقتصاد الفرنسي، و حجم التبادل التجاري الفرنسي مع باقي دول العالم.

المجموعة الرابعة: أسواق أمريكا الشمالية: ² تفتح هذه الأسواق أبوابها للتعامل بعد 05 ساعات من فتح أبواب أسواق أوروبا، و من أهم هذه الأسواق:

1- إسماعيل إبراهيم الطرد، مرجع سابق، ص 19 .
1- إسماعيل إبراهيم الطرد، مرجع سابق، ص 19 .

1. سوق نيويورك: إذ تعتبر نيويورك أهم مركز مالي في أمريكا الشمالية.
2. سوق شيكاغو: حيث تعتبر شيكاغو مركزا ماليا صناعيا مهما في الولايات المتحدة الأمريكية.
3. سوق لوس أنجلوس: تعتبر لوس أنجلوس مركزا ماليا و تجاريا مهما في الولايات المتحدة الأمريكية.
4. سوق تورينتو: حيث تعتبر تورينتو من أهم المراكز المالية و التجارية في كندا.

3- دور سوق الصرف الأجنبي: يتمثل دور سوق الصرف فيما يلي:

1. تحويل الأموال أو القوة الشرائية بين الدول: و هي الوظيفة الأساسية لسوق الصرف و يتم ذلك عن طريق التحويل التلغرافي الذي هو عبارة عن شيك يرسل بالبرق بدلا من البريد، و بواسطته يصدر احد البنوك المحلية تعليماته إلى بنكه المراسل في مركز نقدي أجنبي بأن يدفع قدر معين من العملة المحلية السائدة هناك إلى شخص أو مؤسسة أو حساب، و مع الإدخال الحديث لخدمة التليفون الدولي في أي مكان في العالم، فإن التلكس قد أصبح أقل أهمية نسبيا.
2. تقديم الائتمان للتجارة الخارجية: و يسمح الائتمان للمشتري أن يحصل على وقت بيع البضائع و دفع الثمن، و بشكل عام فإن المصدرين يسمحون ب 90 يوم للمستورد لكي يدفع، و مع ذلك فإن المصدر عادة يخضع التزام المستورد بالدفع لدى القسم الخارجي لبنكه التجاري، و كنتيجة لذلك يتسلم المصدر مدفوعا في الحال، و البنك سيقوم مؤخرا بتحصيل المدفوع من المستورد عندما يستحق مواعده.
3. تزويد التسهيلات للتغطية و المضاربة: تزود أسواق الصرف التسهيلات للتغطية و المضاربة مما يساهم إلى حد كبير بالجزء الأكبر من تجارة الصرف الأجنبي.

المطلب الثاني: وظائف سوق الصرف

تتمثل وظائف سوق الصرف فيما يلي:¹

1- التغطية: و يقصد بها تجنب الخسارة في سعر الصرف أي الخسارة المترتبة عن تقلبات سعر الصرف ، و هو ما يطلق عليه أحيانا بتغطية الوضع المفتوح للتعامل في أسواق الصرف الأجنبية دون أن تتضمن هذه العملية تسليم صرف أجنبي أو دفع الثمن بالعملة المحلية في الحال ، و إنما مجرد اتفاق على بيع و شراء صرف أجنبي عن طريق بنك تجاري في سوق الصرف يسلم مستقبلا بناء على ثمن يتفق عليه في الحال ، و مقابل ذلك يتقاضى البنك فائدة معينة ، و يتضح مما سبق أن عملية التغطية تشمل الحالتين التاليتين :

الحالة الأولى : عندما يتوقع مضارب أو شركة تجارية مدينة بعملة أجنبية ، ارتفاع سعر هذه العملة مستقبلا عن سعرها الحالي ، فهنا باستطاعة هذا المضارب أو الشركة تأمين نفسه ضد هذا الارتفاع في قيمة هذه العملة عن طريق الاقتراض من أحد البنوك مبلغ بهذه العملة بسعر يتفق عليه في الحال.

الحالة الثانية : عندما يتوقع مضارب أو شركة دائنة، انخفاض سعر العملة، فيمكن لهذه الشركة تأمين موقفها المالي ضد انخفاض هذه العملة عن طريق بيع هذه العملة التي يمكن أن تستلفها من أحد البنوك بسعر فائدة محدد ، وحين تستلم الشركة مستحقاتها تقوم بتسديد افتراضاتها من ذلك البنك بسعر يتفق عليه في الحال .

2- المضاربة: يقصد بالمضاربة في سوق الصرف الآجل هو شراء أو بيع آجل للعملات بقصد الاستفادة من الفرق بين السعر الآجل يوم التعاقد و السعر الحاضر يوم الاستحقاق ، بمعنى

1- عرفات تقي الحسيني ، مرجع سابق ، ص 180.

آخر فإن اهتمام المضارب ينصب أساسا على الاستفادة من توقع اختلاف سعر صرف العملات في السوق الحاضرة عن السوق الآجلة .

فالمضارب يتحمل خطرا بدافع أمل الحصول على أرباح بين فروق الأسعار الحالية والآجلة.¹

ويمكن تعريف المضاربة بمفهوم واسع على أنها الإبقاء العمدي على وضع قائم لنفس الدافع على المضاربة بالمعنى السابق .

أي أن المصدر يعتبر مضاربا إذا لم يقد بتخطية مركزه كبائع بعملية بيع آجل لأنه يتوقع ارتفاع السعر الحاضر في تاريخ الاستحقاق ، و بذلك فهو يتعرض لمخاطر مماثلة لتلك التي يتعرض لها مشتري العملات الآجلة.

وعموما ، فإن المضارب في جميع الحالات يتخذ لنفسه موقفا من تغير سعر العملة التي يضارب عليها في المستقبل عند ارتفاع قيمتها أو انخفاضها بالنسبة لعملة أخرى، فإذا تحقق توقعه استفاد من اختلاف قيمة العملة بين وقت الشراء في السوق الحاضرة و وقت البيع في السوق الآجلة، أما إذا لم يتحقق توقعه، خسر الفرق بين سعر الشراء و سعر البيع.

ولذلك فإن البنوك و الشركات و غيرهم ممن يكونوا مدينين بعملة يتوقعون انخفاض قيمتها مستقبلا يكون من مصلحتهم تأجيل سداد ديونهم عن طريق الاقتراض، و من الأفضل دفع الفائدة المطلوبة عن مدة التأجيل، و عندما تتحقق توقعاتهم و ينخفض سعر العملة فعلا يقومون بسداد ما عليهم من ديون، و من الممكن أن يحدث العكس في حالة توقع ارتفاع سعر العملة.

3- المراجعة: تتمثل في شراء العملات في مكان يكون سعرها منخفض و بيعها في مكان

آخر يكون سعرها فيه مرتفع.¹

¹- Bernard Guillochon , Annie Kawecky Op-cit , P 275.

و تهدف عمليات المراجعة إلى تحقيق الربح عن طريق الاستفادة من فروق الأسعار الخاصة بعملية معينة في سوق أو أكثر في وقت واحد.

فعلى سبيل المثال : إذا كان سعر الين الياباني في نيويورك أدنى منه في لندن ، فيقوم المراجح بشراء الين من نيويورك و بيعه في لندن، إلا أنه مع استمرار هذه العملية سيؤدي ذلك إلى تحقيق التوازن بين أسعار الصرف في نيويورك و لندن نظرا لزيادة الطلب على الين في نيويورك و زيادة العرض في لندن.

و يختلف المراجح عن المضارب في العناصر التالية:

— يحاول المراجح الاستفادة من الاختلاف القائم في أسعار صرف العملات بين أسواق مختلفة في وقت واحد، في حين أن عنصر الوقت يعد أساسيا في نشاط المضارب لكي يتسنى له إتمام عملياته بين السواقين الحاضرة و الآجلة.

— يقوم المراجح بعمليات البيع و الشراء على أساس سعر معن و محدد في أسواق مختلفة، في حين أن المضارب يتوقع، اتجاه أسعار العملة و بأمل أن تتحقق توقعاته مستقبلا.

— تقتضي المراجعة التعامل في أكثر من سوق من أسواق النقد، بيعا و شراء، أما المضارب فيمكنه التعامل في سوق واحد فقط.

¹ - عرفان تقي الحسني، مرجع سابق ، ص. 180.

المطلب الثالث : أنواع سوق الصرف

يوجد نوعين من أسواق الصرف الأجنبي وهما:¹

1- أسواق الصرف الفورية : تكون المعاملات في هذه الأسواق حالية أو بصفة فورية حيث يكون استلام ودفع الصرف الأجنبي بحدود يومين بعد اليوم الذي تتم فيه الصفقة حيث تتيح هذه الفترة وقت كاف للمتعاملين لتسوية التزامهم المالية عبر حساباتهم المصرفية الدائنة والمدينة، ويسمى سعر الصرف الذي يدخل في مثل هذه المعاملات بالسعر صرف الفوري.

2- أسواق الصرف الآجلة : يقصد بالمعاملات الآجلة الاتفاق الحالي على بيع أو شراء كمية محدودة من العملة الأجنبية في موعد محدد آجل، حيث يكون استلام والدفع بحدود يتجاوز اليومين من تاريخ الاتفاق، ويتم التبادل والتسليم في وقت لاحق يسمى بتاريخ الاستحقاق، كما أن سوق الصرف الآجل يسمح بتجنب الأخطار الناجمة عن تقلبات سعر الصرف في المستقبل، ويمكن لأسواق الصرف الآجلة أن تقوم بالوظائف التالية :

— تقليل مخاطر الصرف في المعاملات الدولية : وذلك مثل عملية التغطية والتي تعني تجنب الخسارة في سعر الصرف، أي الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف.

— المضاربة : ويقصد بها التعاقد على شراء عملة أجنبية بسعر معين وبيعها في موعد آجل بسعر أعلى بناءً على التوقعات، وبالتالي فإنه من المحتمل أن يتعرض المضاربين إلى الخسارة الناشئة عن الفرق في سعر صرف العملة بين فترتين متباعدتين.²

1 - مدحت صادق، مرجع سابق، ص 146 .

2 - عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق، ص 183.

المطلب الرابع: المتعاملون في سوق الصرف

يتحدد سعر الصرف في سوق الصرف بتدخل بعض الأعوان الاقتصاديين من خلال القيام بعمليات الشراء و البيع للعملات الأجنبية، لأجل تسوية معاملاتهم الدولية، ومن أهم المتدخلون في سوق الصرف نجد:

1- البنك المركزي:¹ يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف لتنفيذ أوامر الزبائن (الحزينة ، البنوك المركزية الأجنبية ، ...) من جهة و من جهة أخرى لمراقبة و / أو حماية قيمة العملة المحلية ، و يمكن للبنك المركزي أن يؤثر على سعر الصرف من خلال قناتين هما: 2

أ — قناة تغيير الأسعار النسبية للأصول المحلية و الأجنبية : حيث تقوم السلطات النقدية بتعقيم شراء المواطنين للعملات الأجنبية ، و ذلك عن طريق قيامها بشراء السندات المحلية

ب — قناة التوقعات : بما أن المتعاملين يعتقدون أن السلطات النقدية لديها معلومات أكثر من تلك التي يجوزتهم حول أسواق الصرف ، فإنهم مباشرة بعد شعورهم بتدخلها في السوق يقومون بتعديل توقعاتهم حول سعر الصرف ، وفقا لاتجاه الحكومة ، فإذا كان التدخل في شكل شراء للعملة فإن سعر الصرف ينخفض.

2- البنوك التجارية و بنوك الاستثمار: تعتبر البنوك التجارية و بنوك الاستثمار المتدخل المهم في سوق الصرف، بحيث يتمثل دورها في القيام بعمليات الصرف (بيع و شراء العملات) لحسابها الخاص أو لحساب زبائنها.

1 - عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص 108.

2- على توفيق صادق و آخرون ، السياسات النقدية في الدول العربية ، معهد السياسات الاقتصادية ، صندوق النقد العربي سلسلة بحوث و مناقشات حلقات العمل ، أبو ظبي ، العدد 02 ، 1996 ص 27.

فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن ، و يقومون بالمقاصات و يجولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة ، و يتوفرون على أجهزة إعلام آلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المالية العالمية، ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر و تحقيق مكاسب لصالح بنوكهم¹.

و من هنا يمكن أن نستنتج أن تدخل البنوك في سوق الصرف يمكنها من تحقيق هدفين: الأول هدف تجاري، و الثاني هدف المضاربة:

- هدف تجاري: يتضح من خلال تدخل البنك في سوق الصرف مرة مشتريا وأخرى بائعا للعملة الصعبة والفارق المحصل عليه من خلال عمليات الشراء و البيع يستفيد منه البنك.
- هدف المضاربة: إن قيام البنك بعمليات الشراء و البيع للعملات الصعبة في سوق الصرف يجعل منه مضاربة يسعى إلى تحقيق الهدف الأول المتمثل في تحقيق ربح نتيجة الفارق بين سعر البيع و سعر الشراء.

3- المؤسسات المالية الأخرى : إبتداءا من سنة 1990 أصبحت المؤسسات

المالية غير البنكية تشكل متدخل مهم في سوق الصرف كما أن المستثمرين المؤسساتيين يعتبرون أهم متدخل في سوق الصرف، و المتمثلين في أموال الأجور، صناديق التقاعد، مؤسسات التأمين، الشركات العالمية... الخ

و تعتبر المعاملات التي يقومون بها في سوق الصرف ذات أهمية كبيرة، نظرا لتزايد نشاط هذه المؤسسات. ففي نهاية سنة 1991 بلغت معاملات 200 أهم مؤسسة مستثمرة (من بينها 100 أمريكية و 100 أوروبية)، 600 مليار دولار، و في دراسة إحصائية، كان التنبؤ بأن

¹ - قدي عبد المجيد، مرجع سابق ، ص 108.

يصل مبلغ المعاملات لهذه المؤسسات في سوق الصرف الأجنبي حوالي 1000 مليار دولار في نهاية 1994.

هذه الأرقام تبين أهمية نشاط هذه المؤسسات في سوق الصرف الأجنبي.

4 – العملاء الخواص : لا يتدخل العملاء الخواص مباشرة في سوق الصرف، وإنما يقومون بعمليات شراء و بيع العملات الصعبة باسم أحد البنوك (غالبا يكون بنك تجاريا) له نشاط واسع و كبير في السوق.

و يتكون العملاء الخواص من ثلاث مجموعات : الخواص ، المؤسسات الصناعية والتجارية، والمؤسسات المالية التي ليس لها حضور دائم في سوق الصرف، أو التي لا تملك رؤوس الأموال اللازمة للتدخل مباشرة في سوق الصرف.

و يقوم العملاء الخواص بالتدخل في سوق الصرف من أجل إشباع حاجاتهم من العملات الصعبة عن طريق القيام بعمليات تجارية و مالية دولية (بيع و شراء، أخذ و منح قروض بالعملات الصعبة) كما يتدخلون كمضاربين في سوق الصرف.

5 – السماسرة: يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، و يقومون بضمان الاتصال بين البنوك و إعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع و الشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشتريّة لهذه العملات.¹

فإذا أراد أحد المتعاملين في سوق الصرف الأجنبي أن يشتري أو يبيع عملة معينة، فإنه يقوم بإبلاغ السمسار المختص في هذه العملة في مكتب السمسرة ، بمضمون طلبه، و يحدد له مبلغ

¹ - قدي عبد المجيد، مرجع سابق ، ص 109.

العملة محل الصفقة، و بعدها يقوم السمسار بإخطار البنوك التي له علاقات معها على الفوز بمضمون طلب الزبون، و بعد تلقيه إجابات من البنوك المختلفة، فإنه يقوم بالاتصال بالزبون، فإذا ما تم الاتفاق على السعر و قيمة الصفقة فإن السمسار يتقاضى عمولة أو رسم سمسرة، فدور السمسار هنا هو أن يعمل كوسيط بين طرفي التعامل

(البائعين و المشترين)، و تقريب الاتصال بينهما بسرعة و كفاءة، كما يعمل على تعجيل الحصول على المعلومات المطلوبة من البنوك في المناطق المختلفة.¹

و تلعب بيوت السمسرة دورا هاما في سوق الصرف خاصة في لندن و نيويورك، و ذلك لأن جزء كبير من عمليات السوق يقوم به هؤلاء السماسرة.

و مع مطلع التسعينات ظهر ما يعرف بالسماصرة الالكترونيين، وهي عبارة عن شبكات الكترونية تعرض أسعار العملات الدولية المتداولة في أسواق الصرف. ومن أشهرها شبكة (Reuter) و التي بدأت العمل في سنة 1998 و تضم أكثر من 1000 مؤسسة مالية.

و شبكة (E B S) و التي بدأت العمل في سبتمبر 1993 و تضم 144 مؤسسة مالية.

المبحث الثالث : النظريات المفسرة لسعر الصرف

ارتبطت النظريات الخاصة بأسعار الصرف بالأنظمة النقدية الدولية، حيث اتخذت مقاييس مختلفة في اتخاذ المعايير التي يتم وفقها اختيار النظام النقدي، أخذوا بعين الاعتبار الاختلاف الحاصل في المؤشرات الاقتصادية والمالية في تحديد قيمة العملة. و هذه النظريات حاولت إيضاح كيفية تحديد أسعار الصرف الآنية والآجلة حيث أن هذه النظريات تعرض مجموعة من علاقات التوازن التي تتواجد بين أسعار السلع وأسعار الصرف.²

¹ - مدحت صادق، مرجع سابق، ص 123.

² - خالد الراوي وآخرون، "نظرية التمويل الدولي"، دار المناهج، الأردن، 2000، ص، 544.

وفيما يلي سيتم التطرق إلى أهم النظريات التي تتعرض إلى أسعار الصرف وعلاقتها بمختلف المؤشرات، ومن بين هذه النظريات:

المطلب الأول : نظرية تعادل القوة الشرائية¹

توفر نظرية تعادل القوة الشرائية الأساس النظري لاحتساب مؤشرات سعر الصرف الفعلي المتعدد الأطراف، وبموجب هذه النظرية يعتبر سعر الصرف الفعلي هو السعر النسبي بين عملتين، والذي يجب أن يتحدد، في حالة التوازن، على أساس القوة الشرائية النسبية لهاتين العملتين .

وفيما يلي سيتم التطرق إلى ماهية نظرية تعادل القوة الشرائية، ثم إلى صورتها المطلقة والنسبية، وأخيرا إلى الانتقادات التي وجهت إلى النظرية.

1- ماهية نظرية تعادل القوة الشرائية

ظهرت هذه النظرية خلال الحرب العالمية الأولى على يد الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل Gustav Cassel، بعد أن تخلت الدول عن قاعدة الذهب وطرحت مشكلة تحديد أسعار التعادل بين مختلف العملات. ويتمثل الأساس النظري لهذه النظرية في فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى بعد تحويلها إلى عملة هذه الدولة الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل، بمعنى أن سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج، إذن فإن تكلفة شراء سلعة ما على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية لا بد أن تكون مساوية لتكلفة شرائها في بريطانيا، وهذا يعني انه إذا كانت دولة D تعرف معدل تضخم أعلى من ذلك في الدولة E، فإن الدولة D تسعى إلى رفع وارداتها من منتجات الدولة E لأن الأسعار هناك تكون أقل ارتفاعا وفي نفس الوقت تنخفض صادرات الدولة D لأن أسعار

2- بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهج اللبناني، الطبعة الأولى، 2009، ص 122 .

منتجتها تكون أكثر ارتفاعاً، ومن نتيجة ذلك ظهور عجز تجاري للدولة D و هذا ما يؤدي بالدولة D إلى خفض عملتها مقارنة بالدولة E و تحقيق قيمة تعادل جديدة ، وعليه فإن¹:

$$\frac{\text{سعر الصرف الآني للعملية في الزمن 0}}{\text{مؤشر السعر في الخارج}} = \frac{\text{سعر الصرف الآني المتوقع للعملة في الزمن 1}}{\text{مؤشر السعر في الداخل}}$$

هذه النظرية تعتبر أن سعر الصرف التوازي لعمليتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، أي أن القوة الشرائية لعملة ما، هي ماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر مثلاً إذا كان سعر الطن من الحبوب هو 2 دولار في الولايات المتحدة ويساوي 1 باون في بريطانيا فإن سعر الصرف (R) للدولار إزاء الباون هو :

$$R = \frac{2 \text{ دولار}}{1 \text{ باون}}$$

أهم الفروض التي تعتمد عليها هذه النظرية هي:² 1 باون

— أن لا تخضع التجارة الدولية لأية قيود ، أي عدم وجود تكاليف النقل أو التعريفات أو أية قيود على حرية التجارة الدولية.

— ألا تخضع عمليات تحويل النقود من دولة إلى أخرى لأية قيود بل يجب أن تكون حرة³.

— عدم حدوث تغيرات هيكلية كالحروب مثلاً في الدول الشريكة تجارياً تنعكس على قوى السوق أي العرض والطلب.

— عدم حدوث تدفقات واسعة لرأس المال خلال فترة تغير سعر الصرف.

1- قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 119 .

1- محمد عبد العزيز العجمية، مدحت محمد العقاد "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية" دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص 341.

3- صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية" دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 347.

2- صور نظرية تعادل القوة الشرائية

لنظرية تعادل القوة الشرائية صورتان، صورة مطلقة وصورة نسبية.

أ - الصورة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية

وفق هذه الصورة فان سعر صرف العملة مقوما بوحدات من عملة أخرى، يتوقف على القوة الشرائية للعملتين، كل عملة في بلدها، ومنه يتحدد سعر الصرف بإيجاد النسبة بين مؤشرات الأسعار - الأرقام القياسية للأسعار - في البلدان المختلفة، ويكون سعر صرف أي عملتين يساوي النسبة بين مؤشري الأسعار في بلدي العملتين (وذلك من أجل تعادل القوة الشرائية للعملات).¹

ويمكن التعبير عن سعر الصرف بمؤشري الأسعار المحلية والأجنبية من خلال المعادلة الموالية:

$$\text{سعر الصرف} = \frac{\text{مؤشر الأسعار المحلية}}{\text{مؤشر الأسعار الأجنبية}}$$

وتؤدي هذه المعادلة إلى نتيجة أخرى وهي توحيد أسعار السلع والخدمات في مختلف البلدان، أي أن مستوى السعر المحلي يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوما بالعملة المحلية ومستوى السعر الأجنبي، وتكون المعادلة كالتالي:

$$\text{مؤشر الأسعار المحلية} = \text{سعر الصرف} \times \text{مؤشر الأسعار الأجنبية}$$

وبفرض أن سلعة ما تباع في أمريكا بمبلغ 20 دولار، وتباع في إنجلترا بمبلغ 12 جنيه إسترليني، وأن سعر صرف الدولار مقابل الجنيه هو 1,75 دولار للجنيه. فإن سعر الوحدة في إنجلترا سيكون مساويا لسعرها في أمريكا إذا قمنا بتحويل الجنيه إلى دولار بواسطة سعر الصرف المذكور، أي:

$$12 \text{ جنيه} \times 1,75 = 21 \text{ دولار}$$

¹ - عرفات تقي الحسيني، مرجع سابق، ص 169.

ب - الصورة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية

تراعي النظرية في صورتها النسبية التغيرات التي تحدث لسعر صرف التوازن من وقت إلى آخر. فحسب النظرية، يتحقق سعر التوازن لما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار. وإذا وجدت معدلات مختلفة من التضخم المحلي فإن سعر الصرف سيتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات.¹

ووفق هذه الصورة، فإن أي ارتفاع في مستوى الأسعار الداخلي لا يتبعه ارتفاع في مستوى الأسعار الدولي، سينعكس على قيمة العملة الخارجية، بنفس مقدار ارتفاع الأسعار. وبالعودة إلى الفرضية السابقة، فإنه عندما يرتفع معدل التضخم في إنجلترا إلى 7% وفي أمريكا إلى 4,5% سنويا، فإن ثمن السلعة سوف يتحرك إلى أن تتساوى الفروق بين معدلات التضخم في كل من إنجلترا وأمريكا حتى يصبح السعر الجديد لوحدة السلعة في إنجلترا 12,54 جنيه و 21,945 دولار في أمريكا، ومنه يصبح سعر الصرف الجديد -سعر التعادل- كالآتي:

$$1 \text{ جنيه إسترليني} = 1,71 \text{ دولار أمريكي.}$$

إن معدل التضخم الحاصل في إنجلترا سيؤدي إلى فقدان القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى عجز ميزان مدفوعاتها ومنه تدني القيمة الخارجية للجنيه، أما معدل التضخم الحاصل في أمريكا المنخفض نسبيا، سيؤدي إلى ارتفاع حجم الصادرات -السلع والخدمات ستكون رخيصة- كما سينخفض حجم الواردات نتيجة ارتفاع قيمة السلع الأجنبية مقارنة بمثلتها المحلية، وبذلك يحقق ميزان المدفوعات فائضا يعمل على رفع سعر العملة. وبناء على هذا المفهوم، فإن أي ارتفاع في مستوى الأسعار الداخلي لا يتبعه ارتفاع في مستوى الأسعار العالمي سيؤدي إلى هبوط سعر الصرف بنفس نسبة ارتفاع الأسعار.

- عرفات تقي الحسيني، مرجع سابق، ص 170. ¹

3- الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية

بالرغم من التأييد الذي عرفته هذه النظرية على اعتبار التدهور الحاصل في القيمة الداخلية للعملة يشكل السبب الرئيسي لتدهور قيمتها الخارجية وليس العكس، إلا أنها لاقت انتقادات كثيرة يمكن إجمالها فيما يلي:¹

— لا تأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار تحركات رؤوس الأموال كعنصر هام من عناصر تحديد أسعار الصرف .

— زيادة على الصعوبات التي تقف أمام التحديد الدقيق للقوة الشرائية الداخلية لأية عملة عن طريق الأرقام القياسية، يصبح أمر مقارنة القوة الشرائية لأكثر من عملتين غاية في التعقيد لأن نظرية تعادل القوة الشرائية تعتمد أساسا على هذه المقارنة.

— أثبتت التجارب أن القدرة التنافسية في مجال التجارة الدولية لا تتوقف على عنصر السعر وحده، إنما تتدخل عناصر أخرى هامة مثل جودة السلع، دقة مواعيد التسليم، خدمات ما بعد البيع ... الخ.

— إهمال النظرية لتحركات رؤوس الأموال كعنصر هام من عناصر تحديد أسعار الصرف.

— تتجاهل نفقات نقل السلع وشحنها من دولة إلى أخرى، كما تتجاهل أثر الرسوم الجمركية على سعر الصرف وما لها من تأثير على حجم الصادرات والواردات.

— عجزها عن إعطاء توقعات لتغيرات أسعار الصرف في الأجل القصير، إذ يعتبر حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات أفضل مؤشر — في الأمد القصير — لمعرفة إتجاهات سعر الصرف، فحالة هذا الحساب تؤدي بسعر العملة إلى الارتفاع أو الانخفاض.

— إن هذه النظرية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات.

— وجود بعض الخدمات لا تدخل ضمن التجارة الدولية لعدة أسباب وبالتالي عدم وجود وسيلة لإقامة تعادل القوة الشرائية فيما بين أسعارها. ورغم هذه الانتقادات، إلا أنها أدت إلى

¹ -Yves simon .marcher des changes et getion du risque de change , edition dalloz , paris 1995 ,p69

تفسير تحركات سعر الصرف في الأجل الطويل خاصة عند اختلاف معدلات التضخم السائدة في الدول بدرجة كبيرة. كما أدت دورا في إبراز العلاقة بين مستويات الأسعار في مختلف الدول وأسعار الصرف ما بين عمالقتها في ظل نظام حرية الصرف.

المطلب الثاني : نظرية كمية النقود¹

إذا زادت الكتلة النقدية في بلد ما سوف يؤدي ذلك إلى زيادة الأسعار، إذن فهذه النظرية تفسر التغيرات في أسعار الصرف بناءً على كمية النقود، إذن وكنتيجة لزيادة كمية النقود ومنه ارتفاع الأسعار فإن واردات هذا البلد كذلك تزداد وتقل الصادرات وهذه ما يستلزم زيادة الطلب على العملات الأجنبية وانخفاض الطلب على العملة المصلىة وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية أي انخفاض سعر الصرف العملة المحلية . وستتناول في هذه النقطة مفهوم نظرية كمية النقود، ثم العيوب التي تشوبها.

1- مفهوم نظرية كمية النقود

تركز النظرية الكمية للنقود عند الكلاسيك على أهمية عرض النقود، في حين تهتم النظرية النيوكلاسيكية بالطلب على النقود وتأثيره على الكمية المعروضة في التداول. كما أن النظريتين تؤكدان على أن المستوى العام للأسعار عبارة عن دالة في كمية النقود. وتتلخص هذه النظرية في أن عامل كمية النقود يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.²

وتقوم النظرية على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجري بين البائع والمشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع أو الخدمات أو الأوراق المالية. ويترتب على ذلك حقيقة مفادها أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي تم تبادلها بالنقود. ففي أي لحظة من الزمن يجب أن تتساوى قيمة السلع والخدمات والأوراق المالية مع عدد المعاملات في تلك اللحظة (T) مضروبا في معدل سعر المعاملات (P). وعليه فإن (PT) ستكون مساوية إلى قيمة

1 - جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 51
- جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص 51.²

التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود (M) مضروبا في سرعة تداول النقود (V) ويتم التعبير عن هذه المطابقة كالتالي:

$$MV = PT \dots\dots\dots (1)$$

حيث:

M: عامل خارجي يتحدد مقداره من طرف البنك المركزي.

T: دالة في مستوى الدخل (ثابتة في الامد القصير)

V: ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى M، P، T

ويكون مستوى السعر كالتالي:

$$P = \frac{MV}{T} \dots\dots\dots (2)$$

من المعادلة رقم (2) يظهر أن مستوى السعر يعتمد على كمية النقود، وأن التغير في السعر يكون بمقدار التغير في كمية النقود، أي أن السعر يتضاعف اذا تضاعفت كمية النقود، مع ثبات كل من T، V.

- فإذا زادت كمية النقود المعروضة مع زيادة سرعة تداولها، انعكست هذه الزيادة على أسعار صرف العملة من خلال ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، الارتفاع الذي يظهر على مستوى الصادرات وارتفاع تكاليفها، الأمر الذي يجعلها ضعيفة من حيث درجة المنافسة في الأسواق الخارجية. وبالتالي، انخفاض الطلب عليها محليا

وخارجيا، بحيث يؤول الأمر كله إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات الخارجية وهو ما يعني ارتفاع الطلب على العملة الأجنبية ومنه تدني سعر صرف العملة المحلية.

- أما إذا نقصت كمية النقود المعروضة وتراجعت سرعة تداولها، فيحدث العكس أي تقل تكاليف الصادرات، ومنه زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية وأخيرا ارتفاع سعر الصرف بسبب زيادة الطلب على العملة.

- إن الزيادات المفرطة في عرض النقود، تترتب عنها مستويات عالية من التضخم، تنعكس على ميزان المدفوعات، مخلفة أوضاعا مختلفة، وهو ما يتطلب تغيير سعر الصرف تماشيا مع المستوى العام للأسعار الجديدة.

3- عيوب نظرية كمية النقود

يرى كيتز وأتباعه أن نظرية كمية النقود لا يمكن أن تتحدد بالمستوى العام للأسعار فقط، كما لا يمكن اعتبار التغيرات في مستوى الأسعار تعتمد على التغيرات في كمية النقود وبالتالي، فإن التغيرات الحاصلة في سعر الصرف لا يمكن ربطها بهذه التغيرات فقط، وكمثال فإن المارك الألماني لم تنخفض قيمته خلال الحرب العالمية الأولى برغم الزيادة الحاصلة في عدد المارك المتداولة. كما يرى كيتز أن الزيادة في كمية النقود لا أثر لها أكثر من مجرد زيادة الطلب على النقود عندما تسود حالة الكساد، ويقع الاقتصاد في نطاق مصيدة السيولة. وفي هذه الحالة لا يمكن للسياسة النقدية التأثير على مستوى الأسعار.

المطلب الثالث : نظرية تعادل معدلات الفائدة

ترتكز هذه النظرية على أسعار الفائدة في تفسير التغيرات التي تحدث على مستوى القيمة الخارجية للعملة، بحيث أن مستوى أسعار الفائدة المطبقة في بلدين مختلفين يجب أن يعكس التغيرات في أسعار الصرف، ومنه يكون التباين في معدلات الفائدة لدى البلد يساوي معدل التدهور أو التحسن في العملة تجاه العملة الأخرى.¹

فزيادة سعر الخصم في بلد ما، من شأنه أن يؤدي بسعر الفائدة إلى الارتفاع، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حركة رؤوس الأموال نحو هذا البلد بهدف الاستثمار كون سعر الفائدة المطبق هو أعلى منه في البلدان الأخرى، ويؤدي هذا في الأخير إلى زيادة الطلب الأجنبي .

على العملة المحلية ومنه ارتفاع سعر صرفها. ويحدث العكس لما ينخفض سعر الخصم، إذ يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة المحلي ومنه زيادة العرض من العملة الوطنية وخروج رؤوس الأموال بحثا عن

¹-Bernard Guillochon ,économie internationale,editon dunod,Paris,1998,P182

سعر الفائدة المرتفع، حيث تقل بذلك القيمة الخارجية للعملة المحلية وينعكس ذلك على ميزان المدفوعات.

تغير معدل الفائدة له تأثير مباشر على طلب الأصول المالية الأجنبية التي بدورها تغير سعر الصرف وأول من صاغ هذه النظرية هو كيتز .

ويمكن أن تتم العمليات عن النحو التالي :

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلاً ويحصلون في نهاية التوظيف على $M(1+i_D)$ (حيث i_D يمثل معدل الفائدة) يجب أن يكون هذا المبلغ مساوياً حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقداً) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة i_e (حيث i_e يمثل معدل الفائدة الخارجي الاسمي) وإعادة بيعها بالأجل بشكل يمكن من الحصول مجدداً على مبلغ بالعملة المحلية¹.

ويمكن التعبير عن ذلك رياضياً كما يلي :

$$(1) \dots\dots\dots M(1+i_D) = \frac{M}{C_c}(1+i_e)C_a$$

حيث أن : C_c : سعر الصرف الآني (نقداً).

C_a : سعر الصرف العاجل

i_d : سعر الفائدة المحلي الإسمي

i_e : سعر الفائدة الأجنبي الإسمي.

المعادلة (1) تؤدي إلى أن :

$$(2) \dots\dots\dots \frac{C_a}{C_c} = \frac{1+i_d}{1+i_e}$$

وبطرح 1 من طرفي المعادلة (2) نحصل على:

1- قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 120، 121.

$$\frac{C_a}{C_c} - 1 = \frac{1 + i_d}{1 + i_e} - 1$$

أو

$$(3) \dots\dots\dots \frac{C_a - C_c}{C_c} = \frac{i_d - i_e}{1 + i_e}$$

وإذا كان i_e معدل الفائدة الأجنبي قيمته صغيرة جداً يمكن كتابة المعادلة (3)

$$\frac{C_a - C_c}{C_c} = i_a - i_e$$

إذن تسمح هذه النظرية بربط السوق النقدي الوطني بأسواق الصرف.¹

رغم الإيجابيات التي تمتاز بها هذه النظرية إلا أنها تعرضت لبعض الخصائص منها:

- إن معدلات الفائدة لا تمثل عاملاً مهماً في توجيه طريقة وسلوك المحكمين.
- يمكن أن تحدث عملية المضاربة آثاراً تذبذبية.
- يمكن أن توجد حواجز تعيق تحركات رؤوس الأموال (الرقابة على الصرف).
- المحكمين لا يمكنهم القيام بعملية التحكيم مثلما تفترضه هذه النظرية.

المطلب الرابع : نظرية الأرصد

وتتلخص هذه النظرية في كون عجز أو فائض ميزان المدفوعات أو بالاحرى ميزان أو حساب العمليات الجارية يكون حسب نظرية ميزان المدفوعات هو السبب في تراجع أو تحسين سعر الصرف للعملة المحلية.²

فعندما تحقق الدولة فائضاً هاماً في معاملاتها الخارجية فإن هذا يعني زيادة الطلب على عملتها الوطنية أو زيادة في عرض العملات الأجنبية مقابل هذه العملة التي لا تلبث أن ترتفع قيمتها مقابل العملات الأجنبية، وهذا الارتفاع ينتج عنه ارتفاع في أسعار سلعها بالعملات الأخرى مما يضعف

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 122 .

- محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، مرجع سابق، ص 337 .²

قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية، ويؤدي إلى انخفاض الطلب على سلع هذه الدولة ثم يتناقص الفائض في ميزان مدفوعاتها تدريجياً.

ومن ناحية أخرى، عندما تحقق الدولة عجزاً هاماً في معاملاتها الخارجية فإن الآلية السابقة نفسها تعمل باتجاه معاكس، حيث يزداد عرض العملة الوطنية لهذه الدولة مقابل العملات الأجنبية فينخفض الطلب على هذه العملة وتصبح أسعار سلع الدولة منخفضة بالعملات الأخرى، مما ينتج عنه زيادة الصادرات وانخفاض الواردات ثم يتلاشى هذا العجز تدريجياً.

وهكذا يمكن لمرونة أسعار الصرف أن تساعد على معالجة معظم الاختلالات في موازين المدفوعات (العجز أو الفائض). وهذا ما دعى بعض الاقتصاديين إلى اعتبار مرونة أسعار الصرف أفضل بديل لحركات دخول وخروج الذهب في ظل النظام الذهبي النقدي، والتي كان لها آثار تعديلية على موازين مدفوعات الدول التي اتبعت هذا النظام الذهبي.

ولقد أثبت بعض الاقتصاديين الألمان أمثال Diehl صحة هذه النظرية خلال الحرب العالمية الأولى، فالأسعار الخارجية للمارك الألماني حينذاك لم تتأثر بالرغم من الزيادة الكبيرة في كمية النقود وسرعة تداولها وارتفاع الأسعار، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الميزان الحسابي كان متعادلاً فلم يسمح لألمانيا بزيادة واردتها عن صادراتها أي لم يكن هناك أي رصيد مدين أو دائن يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.

المطلب الخامس : النظرية الإنتاجية .

تتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة الدولة تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي فزيادة الإنتاجية وارتفاع مستويات المعيشة وزيادة إنتاجية الفرد من الصناعة والزراعة والتجارة واتجاه مستويات الأسعار كل هذا يعبر على درجة القوى الإنتاجية.¹

— فإذا فرضنا أن معدلات الإنتاجية في إحدى الدول منخفضة لسبب ما بينما القيمة الخارجية لعملتها كانت مقومة بأكثر من القيمة الحقيقية كما حدث في ألمانيا سنة 1924، حيث كان

2 - محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، مرجع سابق، ص 342.

إنتاجها منخفضا نتيجة لظروف الحرب، وكانت القيمة الخارجية للمارك مقدرة بأكثر من قيمتها الحقيقية وهذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الألمانية وهذا ما يعمل على انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات من السلع والخدمات.

المطلب السادس : التعديل الزائد لسعر الصرف.

قام بتطوير هذه النظرية R.Durnbush سنة 1976 والتي تسمى التفاعل الزائد لسعر الصرف أو تجاوز الهدف والتي تبين بأن الأسعار في السوق السلع والخدمات جامدة بالنسبة للأسعار في الأسواق المالية (سعر الصرف، سعر الفائدة)¹.

نفرض أنه يوجد في دولة صدمة نقدية غير معروفة سابقا ناجمة عن زيادة في الكتلة النقدية ستؤدي إلى تخفيض مهم في سعر الصرف مما يستوجب تحديد سعر الصرف التوازني الجديد، فإنه بعد فترة وبطريقة متزايدة يعود سعر الصرف إلى مستوى التوازن الحر وهذا ما نسميه بالتفاعل الزائد لسعر الصرف².

هذا النموذج يطرح تساؤلات حول تفسير التغيرات في سعر الصرف، فهو يشرح هذه التفاعلات معتبرا أن المتعاملين يسبقون تطور السياسة النقدية وعلى هذا فالمتعاملون يمكنهم التحكم في سلوكهم الذي يقلص من أهمية ظاهرة التفاعل الزائد.

1- حديدن لحسن، مرجع سابق، ص29.

2- قدار نعيمة " نموذج قياسية لسلوك سعر الصرف في الجزائر منهج شعاع الانحدار الذاتي"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، سنة 1997 - ص21.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

الاختلاف في ميزان المدفوعات

مقدمة

إن العلاقات الاقتصادية الدولية تنطوي علي العديد من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم, مثل الصادرات والواردات السلعية والخدماتية وحركة رؤوس الأموال بأصنافها المختلفة, بالطبع ينتج عن ذلك حقوق والتزامات فيما بين الدول, ويتم تدوين هذه المعاملات في ميزان المدفوعات, تكمن أهمية تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في كونها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني. ذلك أن تطور حجم وقيمة وهيكل هذه المعاملات إنما تعكس بالنتيجة المشاكل الأساسية ومعطيات الاقتصاد الوطني سواء من وجهة نظر محلية أو دولية وهيكل هذه المعاملات تعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته التنافسية ودرجة استجابته للمتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي, لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الإنتاج والتصدير. بما في ذلك العوامل المؤثرة عليه مثل حجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف والمستوى العلمي والتكنولوجي, وفي ضوء ذلك يمكن أن يكون ميزان المدفوعات أداة أو وسيلة هامة تساعد السلطات المختصة علي وضع مختلف السياسات التي تهدف إلى حماية وتقوية الاقتصاد الوطني

فبالنظر إلي ميزان المدفوعات يمكن تحديد الوضع الحقيقي لدولة ما, هل هي دولة متقدمة أم نامية أم متخلفة؟ هل هي منفتحة علي العالم أم منغلقة علي ذاتها؟, وسنقوم في دراستنا النظرية لميزان المدفوعات إلى تقسيم هذه الدراسة إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

المبحث الثاني: أوضاع ميزان المدفوعات

المبحث الثالث: علاج الاختلال في ميزان المدفوعات

ماهية ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم الأدوات أو المؤشرات التي تعتمد عليها السلطات السياسية والاقتصادية في وضع معالم سياستها الاقتصادية المختلفة على ضوء الحالة التي يكون عليها ميزان المدفوعات, ومازاد أهميته هو الارتفاع الكبير في حجم المبادلات الاقتصادية الخارجية الدولية, كذلك أهمية إعادة التوازن في ميزان المدفوعات الذي يدل على قوة الإقتصاد ويمنح ثقة كبيرة للمستثمرين ورجال الأعمال, ولذا سنحاول دراسة أهم مكونات ميزان المدفوعات وإظهار أهميته, ولذا قسمنا الدراسة إلى المطلبين التاليين :

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

المطلب الثاني : عناصر ميزان المدفوعات

المطلب الثالث : التفسير الاقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات

المطلب الأول : مفهوم ميزان المدفوعات

1- تعريف ميزان المدفوعات:

تتعدد تعريفات ميزان المدفوعات، ولكنها تتفق جميعاً في معنى واحد وهي أن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج عن كونه عبارة عن سجل تسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة جرت العادة أن تكون سنة واحدة¹.

ويلاحظ على هذا التعريف الملاحظات التالية:

1 - موسي سعيد مطر, شقيري نوري موسي, ياسر المومني, مرجع سابق, ص 15.

■ أن ميزان المدفوعات لا يخرج عن كونه سجل يصور في شكل حساب ذو جانبيين، جانب دائن تسجل فيه كافة المتحصلات من العالم الخارجي وجانب مدين تسجل فيه كافة المدفوعات للعالم الخارجي¹.

■ يتم القيد في هذا السجل من خلال طريقة القيد المزدوج المعروضة في نظرية المحاسبة ويحدث نتيجة لذلك ما يسمى ببنود الموازنة أو الشككين لميزان المدفوعات.

■ يقوم التسجيل في ميزان المدفوعات على أساس التفرقة بين المقيمين وغير المقيمين فالمقيمون هم الأفراد أو المؤسسات الذين تدوم إقامتهم داخل الحدود السياسية للدولة ويحصلون على دخولهم بصفة مستديمة من الدولة بصرف النظر عن جنسهم مثل وجود شخصاً أجنبياً بينهم يقيم في مصر بصفة دائمة ويمارس نشاط اقتصادي مع الدول الأجنبية في هذه الحالة تعتبر معاملاته جزءاً لا يتجزأ من المعاملات الدولية التي تدخل في ميزان المدفوعات للدولة المقيم فيها. أما غير المقيمين فهم الذين يقيمون إقامة مؤقتة مثل السائحين والدبلوماسيين وقوات الأمم المتحدة والهجرة للعمالة، وكل هؤلاء تسجل معاملاتهم في ميزان المدفوعات الذين ينتمون إليها و جاؤا منها فالسائح الإنجليزي في مصر هو مقيم بالنسبة لبريطانيا وغير مقيم بالنسبة لمصر.

■ إن ميزان المدفوعات تسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي سواء معاملات منظورة (سلع) أو معاملات غير منظورة (خدمات) أو تحويلات وحركة العمالة أو حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج².

■ تعريف صندوق النقد الدولي **FMI** : ميزان المدفوعات هو سجل يعتمد على القيد المزدوج و يتناول أخصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة لتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد و

— نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 466. ¹

1 — عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة 2003 ص 156.

كذا التغيرات في قيمة و مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي و حقوق سحب خاصة من الصندوق و حقوقها و التزاماتها تجاه بقية دول العالم ، حيث أن صندوق النقد الدولي استعمل أسلوبا وظيفيا ، بمعنى عدد الوظائف التي يتعين على الميزان توضيحها و بالتالي هو أكثر عمقا و نخرج بتعريف أنه يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة و المقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، و ينبغي أن يكون واضحا من هذا التعريف ما يلي:

- ينصب اهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية سواء تولد عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين أو نتج عنها حقوق لغير المقيمين يتعين على المقيمين أدائها ، أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شأن لميزان المدفوعات بها

- يعتبر المواطن مقيما إذا أقام في الدولة مدة ستة شهور فأكثر.¹
- يشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين مثل : شركات بنوك الذين يزالون نشاطهم داخل إقليم الدولة .
- الإقامة و ليست الجنسية التي يعول عليها للتفرقة بين ما يعتبر دوليا فيدرج في ميزان المدفوعات و مالا يعتبر كذلك فلا يدرج فيه ، فالمعاملات تكون دولية إذا ما تمت بين أشخاص يقيمون في دول مختلفة حتى و لو كانت جنسيتهم واحدة .
- لا توجد قاعدة محددة في بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان ، فبعض الدول تبدأ الفترة السنوية في أول يناير و تنتهيها في نهاية ديسمبر، إلا ، بعض الدول المتقدمة تعد تقديرات لموازن مدفوعاتها لفترة تقل عن السنة (كل ثلاثة شهور مثلا)، مثل الولايات المتحدة

1- موسي سعيد مطر، شقيري نوري موسي، مرجع سابق، ص 15¹

الأمريكية ، و ذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة الوضع الاقتصادي الخارجي ، و من ثم العمل على اتخاذ القرارات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى نهاية العام¹

● ميزان المدفوعات لدولة معينة وفي سنة معينة يضم جميع العمليات التي عقدت وسويت في تلك السنة.²

2_ أهمية ميزان المدفوعات والعوامل الاقتصادية المؤثرة فيه

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير ، وهو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي الداخل والخارج من البلد خلال فترة زمنية محددة عادة سنة ، أي أن ميزان المدفوعات هو تسجيل نظامي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم في فترة زمنية محددة بالتالي بين المقيمين في بلد ما والمقيمين في البلدان الأخرى ، وبالتالي فإن ميزان المدفوعات يعكس وضع فترة زمنية معينة نسبة الواردات من العملة لبلد ما وجميع مدفوعاته للخارج ، ويحظى ميزان المدفوعات بالكثير من الاهتمام ، ليس على مستوى صانعي القرار فقط بل على مستوى رجال الأعمال الأجانب والمستثمرين وكافة المتعاملين الاقتصاديين مع الدولة (بنوك ، مؤسسات ، أشخاص ، حكومات إلخ) ، وتعود هذه الأهمية إلى أن ميزان المدفوعات يعكس الوضعية الاقتصادية للدولة من حيث مستوى تطور نمو اقتصادها خلال فترة زمنية معينة وبالتالي فالتسجيل في ميزان المدفوعات يعد مسألة ذات أهمية وذلك للأسباب التالية:³

2 — محمود يونس ، اقتصاديات دولية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية 2007 ، ص 165

3 — مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1996 ص 225.

1 — عرفان تقي الحسني ، التمويل الدولي (عمان : دار الجدلاوي للنشر، 1999)، ص 115 .

— يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الدولي، إذ كلما كان حجم هذه المعاملات كبيراً دل ذلك على درجة انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد الدولي، وعلى العكس من ذلك، فإنه كلما كان حجم هذه المعاملات صغيراً دل ذلك على محدودية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

— يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعطيات الرقمية الواردة فيه قوة الاقتصاد أو ضعفه وموقعه من المنافسة الدولية ودرجة استجابته للمتغيرات الاقتصادية الدولية.

— يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة في يد صانعي القرار في الدولة لتخطيط علاقاتها الاقتصادية الخارجية وإدارتها، مثل تخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية والجغرافية... إلخ.

— تستعمله بعض المؤسسات المالية العالمية ومنها صندوق النقد الدولي لدراسة وتحليل الأوضاع الاقتصادية للدولة، حيث تمكن دراسة ميزان المدفوعات عبر فترات متتالية من معرفة مدى تطور الهيكل الاقتصادي لهذه الدولة، كما يعتبر مؤشراً جيداً للحكم على المركز الخارجي لها.

— تحليل تغيرات كمية الصادرات والواردات وتغيرات كل من أثمان السلع وأسعار الصرف لمعرفة مدى وجود علاقات سببية تؤكد انطباق نظريات توازن ميزان المدفوعات المعروفة.

— يسمح بالتنبؤ بتطور أسعار الصرف؛

— يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد خاصة في المدى القصير.

وبدون شك يعتبر ميزان المدفوعات واحد من أكثر القوائم الإحصائية أهمية بالنسبة لأي بلد، حيث أنه يبين المركز التجاري للبلد والتغيرات في صافي مركزه كمقرض أو مقترض دولي، والتغير في احتياطياته من الذهب والعملات الأجنبية، فميزان المدفوعات يمكن أن يكون مفيداً جداً للسلطات النقدية للبلد، وهذا من خلال الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات،

وعليه يمكن القول أن بيانات ميزان المدفوعات توفر دلالات معبرة عن الحالة الاقتصادية للدولة، الشيء الذي يمكن من متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي لهذه الدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية المنتهجة، حيث تعبر بيانات ميزان المدفوعات عن حقيقة الاقتصاد القومي إلى حد ما، ودرجة تأثير الدخل القومي في دولة ما بنشاطها الاقتصادي الخارجي ومدى اعتماد الدولة على العالم الخارجي في واردتها منه وجسم المديونية التي تتحملها تجاه هذا العالم¹.

3 — العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات : نذكر منها :²

— التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية، فتتخفف الصادرات وتزداد الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا.

— معدل نمو الناتج المحلي: تؤدي الزيادة في دخل الدولة المعينة إلى زيادة الطلب على الواردات وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات .

— الإختلاف في أسعار الفائدة: يبدى التغير في سعر الفائدة أثرًا على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق أو خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للإستفادة من الفرق بين السعرين .

1 — رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لإتفاقية الحات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008، ص 333 .

— بسام الحجازي، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص 64 .²

سعر الصرف : تبدي التغيرات في سعر الصرف أثرا علي ميزان المدفوعات , ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا , وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين , وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات , وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين¹ .

المطلب الثاني : عناصر ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى قسمين هما :

1-الجانب الدائن : و تسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية ، أي أن الصادرات و كل ما من شأنه خلق حقوق للدولة قبل المستوردين الأجانب أو دخول لرأس المال يقيد في الجانب الدائن .

2-الجانب المدين : و تسجل كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو التزام بالدفع للدول الأخرى ، أي أن الواردات و كل ما من شأنه خروج للعملة الأجنبية من الدولة إلى الدول الأخرى يقيد في الجانب المدين .

أما عموديا ففلا توجد تقسيمات موحدة لميزان المدفوعات تتبعها جميع الدول ، لذا حاول صندوق النقد الدولي توحيد طريقة إعداد ميزان المدفوعات فقسمه إلي ما يلي :

1 – بسام الحجازي ,مرجع سابق , ص 65

1- الحساب الجاري (حساب العمليات الجارية) :

ويشمل :¹

أ — صادرات الدولة من السلع الملموسة ناقصا ورايات الدولة من السلع الملموسة .

ب — صادرات الدولة من الخدمات ناقصا ورايات الدولة من الخدمات .

ج — التحويلات النقدية إلى داخل الدولة ناقصا التحويلات النقدية إلى خارج الدولة .

و يعتبر الحساب الجاري أهم مكونات ميزان المدفوعات ، و يضم الميزان التجاري ، ميزان الخدمات و ميزان التحويلات من جانب واحد .

أ-الميزان التجاري :

و يسمى أيضا ميزان التجارة الخارجية و يشمل صادرات وواردات الدولة من السلع فقط ، أي ما يدخل ضمن التجارة المنظورة فقط .

ب-ميزان الخدمات :

و يضم عمليات التجارة غير المنظورة من نقل ، تأمين ، خدمات البنوك و السياحة ، نفقات أعضاء البعثات الدبلوماسية ، نفقات البعثات التعليمية ، و عوائد الاستثمارات الخ التي تقوم بها الدولة مع دول أخرى .

— موسى سعيد مطر ، شقيري نوري موسى ، ياسر المومني ، مرجع سابق ، ص 16 .¹

ج- حساب التحويلات من جانب واحد :

تشمل هذه التحويلات الهبات ، التبرعات ، الإعانات ، التعويضات و تحويلات المهاجرين و العاملين في الخارج إلى ذويهم ، و سميت بالتحويلات من جانب واحد لأنه لا يترتب عنها على الدولة المستفيدة أي التزام بالسداد ، و قد تكون هذه التحويلات خاصة أو حكومية¹. فالتحويلات الخاصة مقدمة أو مستلمة من الأفراد و المؤسسات و الهيئات الخاصة مثل تحويلات المهاجرين و هبات المؤسسات الخيرية والدينية والعلمية².

و التحويلات الحكومية هي المقدمة أو المستلمة من طرف الحكومات مثل : المنح التي تقدم لتدعيم برامج التنمية الاقتصادية أو للإعانة من الكوارث الطبيعية أو لتحويل شراء معدات حربية.... الخ

أما عن كيفية تسجيل هذه العمليات فهي كالتالي :

تفيد في الجانب الدائن من حساب التحويلات من جانب واحد ، و في الجانب المدين لحساب السلع أو الخدمات المقدمة ، هذا بالنسبة للدولة المستفيدة

أما بالنسبة للدولة المانحة فالعكس أي تسجل في الجانب المدين لحساب التحويلات من جانب واحد ، و في الجانب الدائن لحساب السلع أو الخدمات الممنوحة .

¹ — بكري كامل ، مبادئ الاقتصاد ،الدار الجامعة ، بيروت ، 1986 ، ص 364.

² — رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، مرجع سابق ، ص 367 .

2- حساب رأس المال :

يضم هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يترتب عنها انتقال رأس المال سواء كانت أصولاً حقيقية أو مالية من دولة لأخرى, ويعبر عن التغير لدائنية ومديونية الدولة خلال فترة زمنية¹. و عادة ما يتقسم الى قسمين :

أ- حساب رأس المال طويل الأجل :

يشمل هذا الحساب العمليات الرأسمالية التي تفوق مدتها سنة ، و نجد فيه :

- عملية الاستثمار المباشر في الخارج ، و تقيد هذه الاستثمارات باعتبارها تصديراً لرأس المال ، في الجانب المدين من حساب رأس المال طويل الأجل ، و يقابله قيد في الجانب الدائن من حساب رأس المال قصير الأجل
- عملية الاستثمار الأجنبي في الداخل ، و تقيد هذه الاستثمارات في الجانب الدائن من حساب رأس المال طويل الأجل و الجانب المدين من حساب رأس المال قصير الأجل و ذلك باعتبار هذه العمليات استرداد لرأس المال
- عمليات الاقتراض طويل الأجل ، و تقيد في الجانب الدائن ، باعتبارها استيراداً لرأس المال ، و يقابلها قيد في الجانب المدين لحساب رأس المال قصير الأجل .
- عمليات الإقراض طويل الأجل ، و تقيد في الجانب المدين ، باعتبارها عملية تصدير لرأس المال ، و يقابلها قيد في الجانب الدائن لحساب رأس المال قصير الأجل .
- حصة الدولة في المنظمات الدولية و في ملكية العلاقات التجارية و براءات الاختراع ، و تقيد قيمة ما يحققه المقيمون من أنصبة في الاستثمارات المذكورة في الخارج في الجانب المدين من حساب رأس المال طويل الأجل ، لأنها تصدير رأس المال ، و يقابله قيد في الجانب الدائن لحساب رأس المال قصير الأجل . و تقيد قيمه ما يحققه غير المقيمين من أنصبة

¹ — ساخي خليل, الاقتصاد الدولي, دار النهضة العربية, القاهرة سنة 2001. ص 398 .

من الاستثمارات المذكورة في الجانب الدائن ، باعتبارها استيراد لرأس المال ، و يقابلها قيد في الجانب المدين من حساب رأس المال قصير الأجل¹ .

ب - حساب رأس المال قصير الأجل :

يشمل العمليات الرأسمالية التي تقل مدتها عن سنة ، كالأصول النقدية و الكمبيالات و أرصدة السماسرة و القروض تحت الطلب و سندات الحكومة قصيرة الأجل ، كمال يتضمن أيضا كل زيادة في الأرصدة البنوك المحلية المودعة في الخارج أو نقص في أرصدة الأجانب المودعة في البنوك المحلية ، حيث ينشأ عن هذه العمليات قيد في الجانب المدين ، و يترتب عن كل زيادة في أرصدة الأجانب المودعة في البنوك المحلية أو نقص في أرصدة البنوك المحلية المودعة في الخارج تسجيل في الجانب الدائن من هذا الحساب²

و يشمل هذا الحساب أيضا حركات الذهب و يعامل استيراد و تصدير الذهب في ميزان المدفوعات تماما مثل معاملة استيراد و تصدير السلع ، و ينطبق هذا الكلام على الدول المنتجة للذهب كجنوب إفريقيا إلا أن الأمر بالنسبة لمعظم الدول الأخرى ، حيث يعتبر الذهب أصلا من الأصول النقدية التي تستخدم لتسوية المعاملات الدولية ، فالذهب وسيلة معترف بها دوليا للدفع³

3- حساب التسويات الرسمية :

يضم الحساب صافي التغيرات الدولية الرسمية ، و التغيرات في الأصول و الخصوم الدولية للسلطات النقدية الرسمية للدولة خلال السنة . و الغرض من هذا الحساب هو التسوية الحسابية لميزان المدفوعات ، وذلك عن طريق تحركات الاحتياطات الدولية (الذهب ، العملات القابلة

¹ — رانيا محمود عبد العزيز عمارة ,مرجع سابق ,ص 371 .

² — إبراهيم محمد الفار , سعر الصرف بين النظرية والتطبيق ,دار النهضة العربية ,القاهرة , 1992 , ص 86 .

³ — قريضة صبحي تاردرس ، مرجع سابق ، ص 327 .

للتحويل ، حقوق السحب الخاصة ، و حصة البلد في المؤسسات الدولية) و تتم هذه التسوية
بالكيفية التالية :

أ- في حالة العجز :

- إما تسديد قيمة العجز ذهباً أو عملات قابلة للتحويل و بالتالي تخفيض مستوى احتياطاتها من الصرف
- أو بطلب قرض قصير الأجل من بلد دائن ، و بالتالي ارتفاع مديونية البلد صاحب العجز
- أو بتخفيض دائنية البلد اتجاه العالم الخارجي
- أو بالاقتراض ، إما من بلد آخر أو من السوق المالية الدولية أو من مؤسسة مالية دولية كصندوق النقد الدولي

ب- في حالة الفائض :

- اما بزيادة احتياطاتها من الذهب و العملات الصعبة
 - أو بتقديم قروض قصيرة الأجل للدول المدينة ، و بالتالي زيادة دائيتها اتجاه العالم الخارجي
 - أو بتسديد ديونها السابقة
- و نظراً لعدم قدرة الجهاز الإحصائي للبلد على حصر جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم مع العلم الخارجي يتم ادرج حساب السهو و الخطأ ليتطابق مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة

أما عن مصادر الحصول على البيانات اللازمة لإعداد ميزان مدفوعات فهي عديدة ، حيث نحصل على قيمة السلع المصدرة و المستوردة من مصلحة الجمارك ، كما تتضمن حسابات الحكومة الإنفاق الرسمي في الخارج (إنفاق البعثات الدبلوماسية و العلمية ، فوائد القروض الخارجية ، الدخل من الاستثمارات ، فوائد السندات ، أرباح الأسهم) . تظهر أيضا البنوك تفاصيل المعاملات في الأوراق المالية الأجنبية ، و معظم عمليات الائتمان و القروض الخاصة ، كما تظهر ميزانية البنك المركزي التي تحصل على مستوى الاحتياطات الدولية من عملات أجنبية ، ذهب ، و حقوق السحب الخاصة ... الخ .

– جدول يوضح تركيبة ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد

الدولي. الشكل رقم (1)

دائن	مدين	البيان
		I- حساب العمليات الجارية
		1. السلع والخدمات:
		أ. السلع:
		- سلع عامة؛
		- سلع مستوردة أو مصدرة للتنقل...
		ب. الخدمات:
		- النقل:
		• النقل البحري.
		- الأسفار:

		<p>• أسفار الموظفين...</p> <p>- خدمات الاتصال...</p> <p>2. الدخل:</p> <p>- تعويضات الأجراء؛</p> <p>- دخل الاستثمارات.</p> <p>3. التحويلات الجارية:</p> <p>- الإدارات العامة، قطاعات أخرى.</p> <p>II- حساب رأس المال والعمليات المالية:</p> <p>1. رأس المال:</p> <p>أ. التحويلات الرأسمالية:</p> <p>- الإدارات العامة؛</p> <p>- قطاعات أخرى...</p> <p>ب. الاستلام والتنازل عن الموجودات غير المالية وغير الإنتاجية.</p> <p>2. العمليات المالية:</p> <p>أ. الاستثمار المباشر؛</p> <p>ب. الاستثمار في القيم المنقولة.</p> <p>III. حساب السهو والخطأ وبنود الموازنة الأخرى</p>
--	--	--

المطلب الثالث : التفسير الاقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات :

هناك ثلاثة أرصدة أساسية لميزان المدفوعات و لكل منها دلالة اقتصادية ، و تتمثل هذه

الأرصدة فيما يلي¹ :

1- الرصيد التجاري :

و هو الفرق بين صادرات الدولة و وارداتها . و يعبر هذا الرصيد عن مكانة الدولة في التقسيم الدولي للعمل ، و يبين درجة ارتباطها أو تبعيتها للخارج ، و كذا درجة تنافسية صادراتها . كما يعبر هذا الرصيد أيضا عن القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني للصادرات و مدى قدرة القاعدة الإنتاجية على الاستجابة لحاجات السكان و مدى الحاجة إلى تغطيتها بالواردات .

2- رصيد العمليات الجارية :

في حالة تحقيق رصيد موجب ، هذا يعني أن البلد له القدرة على التمويل باعتباره استطاع تكوين ادخار صافي من خلال تعامله مع الخارج ، أما في حالة تحقيق رصيد سالب فهذا يدل على احتياج للتمويل .

و مما سبق يمكننا القول أن رصيد العمليات الجارية مؤثر على قدرات أو احتياجات التمويل لاقتصادها .

3- الرصيد الإجمالي :

هو مجموع رصيد ميزان العمليات الجارية و تدفقات رؤوس الأموال ، و يعبر عن التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف ، باعتبار أن العمليات المسجلة في الجانب الدائن تمثل طلبا على العملة

¹ — سعيدي نعمان ، سياسة الصرف في اطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، سنة 1998 ، ص 41 .

المحلية و بالتالي التحسين في قيمتها ، و العمليات المسجلة في الجانب المدين تمثل طلبا على العملات الأجنبية و عرضا للعملة المحلية ، و بالتالي تدهورا في قيمة هذه الأخيرة .

في التحليل الاقتصادي يمكن استخدام عدة مؤثرات يمكن استخراجها من ميزان المدفوعات نذكر منها :

أ- معدل خدمة الدين :

القسط السنوي المدفوع + الفوائد

$$\text{معدل خدمة الدين} = \frac{\text{إجمالي حصيللة الصادرات السنوية}}{\text{القسط السنوي المدفوع + الفوائد}}$$

تعتبر هذه النسب عن عبء المديونية الخارجية على الاقتصاد من حيث امتصاصها للعوائد من العملات الأجنبية الناتجة عن التصدير فإذا كانت هذه النسبة ضعيفة هذا يعني أن الدولة قادرة على تسديد الالتزامات الخارجية و الاستيراد و دعم احتياطي الصرف و ما يعاب على هذا المؤشر هو أنه يربط بين متغيرين من طبيعة مختلفة ، فمبلغ خدمة الدين بالنسبة للمستقبل معلوم، في حين أن حجم الصادرات هو قيمة تقديرية ، لهذا نقول أن هذا المؤشر أكثر دلالة عن الماضي منه بالنسبة للمستقبل

ب- نسبة خدمات الدين الى الناتج الوطني الخام :

و هي نسبة بين خدمات الدين و الناتج الوطني الخام مقوما بسعر السوق . و تعتبر عن نصيب الأجانب من الناتج الوطني الخام . فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كانت القدرات الإنتاجية الوطنية موجهة بصفة أساسية لخدمة الخارج .

و المشكل الذي يطرحه هذا المؤشر هو تباين الأنظمة المحاسبية الوطنية في تقدير الناتج الوطني الخام ، لذا يعد غير صالح للمقارنة بين الدول التي تختلف أنظمتها المحاسبية .

ج-نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات :

تعتبر الصادرات المصدر الرئيسي لدفع هذه الديون على المدى الطويل و المتوسط فبقدر ما تكون هذه النسبة مرتفعة وقرية من الواحد بقدر ما يواجه الاقتصاد خطر التوقف عن سداد الديون ، لذلك تحرص الكثير من الدول لا تتجاوز هذه النسبة 50 .

د-نسبة الاحتياط الأجنبي الى الديون :

تعبّر هذه النسبة عن قدرة الاقتصاد على مواجهة أعباء المديونية في الأوقات الحرجة لهذا فارتفاع هذه النسبة يدل على وفرة السيولة الخارجية ، ذلك لأن احتياط الأجنبي بمثابة هامش الأمان الذي تلجأ إليه السلطات الأجنبية للحفاظ على استقرار سعر الصرف ، فهو يستخدم لمواجهة الاختلالات الظرفية لميزان المدفوعات

كما أن الارتفاع المفرط لهذه النسبة يعبر عن تجميد للأموال ، و بالتالي فرصة ضائعة لاستثمار هذا الاحتياطي ، و هكذا تتحمل الدولة تكلفة اقتصادية إضافية

هـ-الطاقة الاسترادية للاقتصاد :

يعبر عن الطاقة الاسترادية بالعلاقة : $C_m = (X+F) - (D+P)/B$

الطاقة الكلية على الاستيراد : C_m

X: حصيلة الصادرات

F: حجم الأموال الأجنبية المحصل (قروض و تحويلات)

D: خدمات الدين كمدفوعات

P: تحويلات نحو الخارج (أرباح ، مدا خيل الاستثمار)

B: متوسط سعر الوحدة من الواردات

و يمكن كتابة العلاقة السابقة على النحو التالي :

$$C_m = X - D / B + F - P / B$$

حيث يعبر الطرف الأول من العلاقة من الطاقة الاسترادية الذاتية الناتجة عن الفائض من حصيلة الصادرات ، بينما الطرف الثاني من العلاقة الاسترادية المقترضة يعني أي حجم تموله القروض و التحويلات الخارجة عن الواردات .

و-تحليل البنية الاقتصادية :

يمكن تحليل البنية الاقتصادية لبلدها على ميزان السلع و الخدمات الذي يوضح السلع و الخدمات الفائضة عن حاجة الاقتصاد و تلك التي هو بحاجة اليها ، كما يمكن أن يوضح هذا الميزان أيضا أهمية الصادرات ضمن الناتج المحلي الخام . و يعبر عن هذا الأخير

بالعلاقة التالية :

$$PIB = CF + ABFF + DS + X - M$$

حيث أن :

PIB : الناتج المحلي الخام

CF : الاستهلاك النهائي

ABFF : التراكم الخام للأصول الثابتة

DS تغير: المخزون

X: الصادرات

M: الواردات

و ما تجدر بنا الإشارة إليه هو أن التحليل الديناميكي لهيكل التجارة الخارجية من شأنه أن يعكس تطور البنية الاقتصادية عبر الزمن ، و ذلك بالاعتماد على موازين المدفوعات لعدة سنوات.

المبحث الثاني: أوضاع ميزان المدفوعات

المطلب الأول: الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية دائما متزنا نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المتبع عند تسجيل كل عملية وبالتالي فإن الاختلال المقصود به الذي يمس هذا الميزان هو الاختلال الاقتصادي، حيث أن التوازن الاقتصادي تفسره عمليات معينة (عمليات تلقائية وعمليات موازنة) ومنه يظهر العجز أو الفائض (الاختلال) في ميزان المدفوعات.

— حالات ميزان المدفوعات

تشير حالات ميزان المدفوعات في أي دولة إلى أن الرصيد النهائي من البنود المستقلة أي قبل

إجراء التسوية لن يخرج عن حالة من الحالات التالية :

1- حالة التوازن في ميزان المدفوعات :

وهنا لا توجد مشكلة وتكون السياسات المنفذة قد نفذت بفعالية ونجاح , والأداء الإقتصادي كان يتسم بالكفاءة , وحدث بالتالي تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي , وتجدد الإشارة إلى أن حالة التوازن في ميزان المدفوعات تنعدم فيها بنود الموازنة وتكون مساوية للصفر¹ .

2 - حالة الفائض في ميزان المدفوعات : وهنا يكون الرصيد بالموجب , أي أن

المتحصلات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات للعالم الخارجي وفي هذه الحالة تكون بنود الموازنة سالبة أو مدينة , والأهم أن حالة الفائض في ميزان المدفوعات تعلن عن أن السياسة التجارية المتبعة والسياسات الإقتصادية لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي , وحالة الفائض في ميزان المدفوعات هي حالة غير مرغوب فيها وخاصة الفائض المطرد في ميزان المدفوعات نظرا لما يتضمنه ذلك من تخلي البلد صاحبة الفائض باطراد عن جزء من مواردها الحقيقية التي كان يمكن استخدامها في إنتاج حاجات أفرادها²

مقابل تراكم الأرصدة النقدية , وهي تعني مستوى معيشة أقل ومستوي رفاهية إقتصادية أقل مما كان يمكن أن يحدث لو لم يكن هناك فائض , وبالتالي يكون أفضل لهذه الدولة ألا تحرم نفسها من مستوى معيشة أعلى , خاصة وأن الفائض قد يخلق تضخما ويرفع الأسعار المحلية نتيجة لتزايد الطلب علي صادرات الدولة , وعموما فإن حالة الفائض هي أقل خطورة بكثير من حالة العجز , لكن علي السياسات

المتبعة أن تصحح من حالة الفائض في كل الأحوال حتي تزداد مستويات المعيشة في بلد الفائض , لأن حالة الفائض تعني وجود أموال معطلة بلا استثمار , وقد يتم التخلص من الفائض

1 - عبد المطلب عبد الحميد , مرجع سابق , ص 161 .

2 - كمال العقريب , أثر تغير سعر الصرف علي ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر , رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية , جامعة سعد دحلب , البلدية , ص 65 , 2006.

تمنح القروض للدول الأخرى مقابل سعر فائدة كعائد علي الإستثمار, أو منح إعانات ودعم وتبرعات هذا في الأجل القصير والأهم العلاج في الأجل الطويل .

3- حالة العجز في ميزان المدفوعات :

يشتمل ميزان المدفوعات علي نوعين من المعاملات أولهما تمثل البنود, إضافة حيث تؤدي إلي زيادة الإيرادات للدولة, وثانيهما تمثل بنود نقص لأنها تنجم عن المدفوعات الخارجية والخلل الحاصل في الميزان هو حالة عدم التوازن بين هذين البندين, سواء بصفة عجز أو فائض ومن الواضح أن الفائض ينطوي علي صافي تدفق من الخارج, وفي حين ينطوي العجز علي تدفق للخارج, وهذا يكون الرصيد بالسالب, أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أقل من المدفوعات, وبمعني آخر فإن المدفوعات للعالم الخارجي تكون أكبر من المتحصلات, أو هنا تكون بنود الموازنة موجبة أودائنة, والأهم أن حالة العجز في ميزان المدفوعات تعلن عن أن السياسات الإقتصادية لم تنجح في تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي, وحالة العجز هي أخطر بكثير من حالة الفائض, وهي الحالة الأكثر حدوثا في كثير من دول العالم فالعجز في ميزان المدفوعات يعني أن الدولة تعيش في مستوى معيشي أعلي مما تستحق, فهي تستورد سلعا وخدمات أكبر مما تسمح به قدراتها, وتزداد بذلك مديونيتها اتجاه العالم الخارجي بكل ما تحمله من آثار سلبية ومخاطر, بل أن العجز يعني أن الطلب علي عملات الدول المصدرة يزداد وعرض العملات الوطنية يزداد مما يؤدي إلي خفض وتدهور قيمة العملة الوطنية, وما يسببه ذلك من آثار سلبية عديدة, ناهيك عن أن زيادة الطلب علي المنتجات الأجنبية يؤدي إلي إنخفاض الإنتاج الوطني, وزيادة البطالة¹.

1 — عبد المطلب عبد الحميد, مرجع سابق, ص 163

اختلال ميزان المدفوعات

علي الرغم من أن ميزان المدفوعات يكون دائما متوازنا من الناحية المحاسبية نتيجة استخدام طريقة القيد المزدوج, إلا أنه قد يحدث أن يحقق فائضا أو عجزا, فنقول في هذه الحالة أنه في حالة اختلال .

المطلب الثاني : أسباب الإختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر الاختلال السلبي (العجز) أو الإيجابي (الفائض) في ميزان المدفوعات من الأمور الشائعة في الحياة الاقتصادية. وقد يكون هذا الاختلال مؤقتا حينما يرتبط بظروف اقتصادية عرضية (طارئة تحدث في سنة معينة ولا تتكرر في السنوات التي تليها) ويزول هذا الاختلال بزوال هذه الظروف.¹

والواقع أن هذا النوع من الاختلال لا يثير مشكلات كبيرة كونه ظريفي يزول بزوال السبب الذي أدى إلي حدوثه. أما إذا استمرت هذه الظروف فالاختلال في هذه الحالة يعتبر دائما وهو ما يدعو إلى اتخاذ التدابير اللازمة للحد منه وإزالته .

ويمكن إجمال الأسباب التي تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات في العناصر التالية:²

— عوامل عرضية لا ترجع إلى أسباب أصلية في الحياة الاقتصادية, مثل الكوارث التي تصيب المحاصيل الزراعية في البلدان التي تمثل تلك المحاصيل نسبة هامة من صادراتها, إضافة إلى الحروب أو الاضطرابات السياسية أو الإجتماعية, وهذه العوامل لا يمكن التنبؤ بها .

¹ — صفوت عبد السلام عوض الله, سعر الصرف وأثره علي علاج اختلال ميزان المدفوعات (التجربة المصرية في سعر الصرف الجنيه المصري) القاهرة: دار النهضة العربية للنشر, 2000, ص, 10.

² — زينب حسين عوض الله, مرجع سابق ص 101 .

— التقييم الخاطيء لسعر صرف العملة المحلية حيث توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف العملة الدولية, فإذا كان سعر الصرف لعملة دولة ما أكبر من قيمتها الحقيقية, فإن ذلك سيؤدي إلى إرتفاع أسعار سلعها بالنسبة للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات. أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن يكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان.¹ لذلك فإن سعر الصرف الأجنبي يعتبر من بين الأسباب التي تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات.

إضافة إلى الأسباب السالفة الذكر تشترك الدل النامية في جملة من الأسباب التي تساهم في عجز ميزان مدفوعاتها نذكر منها الأسباب التالية :

1— ضعف جهازها الإنتاجي, وانخفاض درجة مرونته, ويأتي هذا الضعف في الجهاز الإنتاجي نتيجة عدم تنوع نشاطاتها الاقتصادية, كما أن هيكل صادراتها يتسم بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين.² وفي غالب الأحيان تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية (مثل اعتماد الجزائر في صادراتها على البترول). الأمر الذي يضعف مقدرتها على التصدير إلى الدول الأجنبية.

2— عدم قدرتها على التوسع في الخدمات, نتيجة ضعف الإمكانيات المتاحة لديها, حيث أن الخدمات في الدول النامية غير متطورة لا من حيث الكم ولا من حيث النوع, الأمر الذي يجعل هذه الدول غير مصدر لهذه الخدمات, بل إنها تعتمد في تلبية حاجاتها من هذه الخدمات على ما توفره لها الدول المتقدمة, أي أن وارداتها من الخدمات تفوق صادراتها, وهذا ما يؤدي إلى زيادة

¹ — زينب حسين عوض الله, مرجع سابق ص, 101.

² — خليج حسن خلف, التمويل الدولي, الأردن, الوراق للنشر, 2004, ص, 133.

العجز في موازين مدفوعاتها, لأن العجز في تعاملها الخارجي في مجال الخدمات يضاف إلى عجزها في الميزان التجاري.

3 — يساهم عنصر رأس المال بشكل كبير في عجز موازين مدفوعات الدول النامية, بحيث يزيد من حدة العجز بسبب أن هذه الدول تعاني من انخفاض دخولها الفردية, مما يجعلها غير قادرة علي توفير الادخار اللازم لتمويل الاستثمارات فيها, وهو ما يجعل الدول تعتمد علي التمويل الخارجي والقروض لإنشاء المشاريع, ولذلك فهي لا تستطيع أن تقوم بتصدير رؤوس الأموال إلى الخارج ويزداد اعتمادها على استيراد رؤوس الأموال,¹ وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى تفاقم حالة العجز في ميزان المدفوعات.

4 — إن جهود التنمية في البلدان النامية تؤدي إلى اعتماد هذه البلدان على الخرج لكون أن التنمية تتطلب إقامة مشروعات استثمارية تعتمد فيها على التجهيزات والماكينات المستوردة من الخارج, فضلا عن الخبرة الفنية الضرورية, وطالما أن إقامة هذه المشروعات في البلدان النامية تحتاج إلى فترة أطول لتحقيق الإيرادات, فإنه خلال هذه الفترة تكون هناك فجوة بين الطلب والعرض,² وهو ما يؤدي في تعميق حدة الاختلال في ميزان المدفوعات.

5 — بسبب عدم تطور وسائل الإنتاج وأساليبه في الدول النامية, فإن مشاريعها تعمل في الغالب بمستوى كفاءة إنتاجية منخفضة, بمعنى أنها تنتج بكلفة عالية ونوعية متدنية, ومن ثم فإن أسعار منتجاتها تكون أعلى من مثيلاتها في الدول المتقدمة التي تمتلك وسائل الإنتاج والخبرة الفنية المتطورة, مما يجعل إنتاجها يتميز بكلفة وأسعار منخفضة ونوعية أحسن,³ وهذا ما يجعل إمكانات التصدير متاحة بشكل أكبر لمنتجات الدول المتقدمة مقارنة بمنتجات الدول النامية وهو ما يؤدي إلى

¹ — خليج حسن خلف, مرجع سابق, ص 135.

² — زينب حسين عوض الله, مرجع سابق, ص 101.

³ — خليج حسن خلف, مرجع سابق, ص 135.

زيادة صادرات الدول المتقدمة, وضعف صادرات الدول النامية, والحصلة هي عجز في ميزان مدفوعات الدول النامية .

ولمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات هناك عدة آليات معتمدة منها مايعتمد على قوى تلقائية (آلية السعر, آلية الدخل, نظرية تعادل القوة الشرائية), أو عن طريق التدخل الحكومي بواسطة السياسات النقدية والمالية.¹

مما سبق ذكره, ويمكن القول أن قيام التبادل الدولي بين مختلف الدول يترتب عنه ارتباط هذه الأخيرة فيما بينها بعلاقات دائنة ومدينة يستوجب تسويتها, ويعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لهذه العلاقات؛ ويعطي صورة واضحة عن الوضع الاقتصادي للدولة. كما يعتبر أداة جيدة لتحليل هذا الوضع بالنسبة للكثير من المتعاملين مثل البنوك والمؤسسات والأشخاص.

المطلب الثالث : أنواع الاختلال:

يمكن تقسيم أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات إلى عدة صور كمايلي:²

إختلال عرضي: (وهو الذي يحدث نتيجة سبب مؤقت ويزول مع زواله) وبعبارة أخرى هو الذي ينجم عن أسباب طارئة أو عارضة، سرعان ما تتلاشى بزوال الأسباب التي أفضت إلى حدوثه دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الجهاز الاقتصادي للدولة، وفي سياستها الاقتصادية، كتعرض المحصول الزراعي لإحدى الكوارث في إحدى السنوات مما يقلل من حجمه أو من جودته، وهو اختلال مؤقت يزول بزوال السبب الذي أوجده، ويمكن مواجهته بالديون قصيرة الأجل أو الموارد الخاصة

¹ — زينب حسين عوض الله, مرجع سابق, ص108 — 121 .

² — زينب حسن عوض الله, مرجع سابق, ص 107.

- **الاختلال الموسمي:** وهو الذي ينجم عن حدث عارض لا يتفق وطبيعة الأمور ولا يعبر عن القوة الإقتصادية الحقيقية للدولة , ويحدث في البلدان التي تعتمد صادراتها على منتجات موسمية في فترة معينة من السنة، فيحدث مثلاً في البلدان الزراعية التي تعتمد على محصول واحد كأهم صادراتها، وبالتالي يكون اختلال ميزان المدفوعات في موسم ما، أي يحدث نتيجة سبب مؤقت ويزول مع زواله , ومثال على ذلك: العجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات في الدول الزراعية كما ذكرنا نتيجة إصابة المحصول الرئيسي للتصدير بأفة زراعية .

- **الاختلال الدوري:** يحدث هذا النوع من الاختلالات عادة في البلدان الرأسمالية، إذ يرتبط بفترات الرخاء الاقتصادي، فحدوث العجز أو الفائض يعكس اختلالاً دورياً نسبة إلى الدورة الاقتصادية، وتساهم التجارة الخارجية بقسط كبير في انتقال هذه التقلبات من دولة إلى دولة أخرى (ويكون علاج الاختلال الدوري بإتباع السياسة الاقتصادية الداخلية المناسبة كالسياسات المالية والنقدية والمصرفية).

- **الاختلال الاتجاهي:** هو ذلك الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري على وجه الخصوص، ويصيب عادة موازين مدفوعات الدول النامية خلال انتقال الإقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو¹.

- **الاختلال المرتبط بالأسعار:** قد يعود اختلال ميزان المدفوعات إلى العلاقة بين الأسعار الداخلية للدولة والأسعار الخارجية، فارتفاع وانخفاض الأسعار الداخلية عن مستوى الأسعار الخارجية يؤدي إلى وجود فائض أو عجز في ميزان المدفوعات. (أياً كان سبب الاختلال المتصل بالأسعار فإنه يمكن علاجه بتعديل سعر الصرف حيث يتناسب مع العلاقة بين الأسعار الداخلية والأسعار العالمية...).

1 - محمود يونس، نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص 195.

- الاختلال الهيكلي (دائم): وينتج عن تغير أساسي في ظروف العرض والطلب في الداخل والخارج وهو ذلك الإختلال الذي يكون مصدره تغير أساسي في ظروف الطلب أو العرض مما يؤثر في هيكل الإقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو .

- الاختلال الأساسي: ورد عن صندوق النقد الدولي (أنه متى اقتنع الصندوق، بناء على طلب العضو أن ثمة اختلال أساسي ظاهر أو مكبوت في ميزان المدفوعات فإنه يجيز له تغيير سعر التعادل...). وينتج من هذا أنه في حالة الرقابة على سعر الصرف وكذا التجارة الخارجية، فإن التوازن يكون ظاهريا فقط في ميزان المدفوعات ويخفي وراءه اختلال مكبوتا.

المبحث الثالث: علاج الاختلال في ميزان المدفوعات باستخدام سعر الصرف

المطلب الأول: منهج المرونات :¹

أظهرت النظريتان الكلاسيكية و الكيترية بعض العيوب في تفسير التصحيحات الممكنة للاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، حيث اعتمدت كليهما على ثبات أسعار الصرف التي قلما توجد في الوقت الحاضر بعد انهيار نظام القيمة المعادلة في عام 1971 و انتشار نظم الصرف القائمة على التعويم، فقد استندت النظرية الكلاسيكية على مجموعة من الفروض الغير واقعية في حين أكدت النظرية الكيترية على أهمية السياسة المالية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات و التي أدت إلى نتائج اقتصادية و اجتماعية غير مرغوب فيها.

جاءت طريقة المرونات لتعتمد على التغيرات المترتبة على تغيير سعر صرف العملة (خصوصا من خلال إجراء تخفيض قيمة العملة) و التي ستؤثر على الموقف التجاري للبلد المعني حيث ستزداد الصادرات و بالتالي ستؤثر على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه ، و من

¹ - عرفات تقي الحسني، مرجع سبق ذكره ص134.

تم سيتأثر وضع ميزان المدفوعات ، فتخفيض قيمة العملة المحلية حسب هذه الطريقة قد لا تؤدي إلى الهدف المرجو منها و ذلك للأسباب التالية :

1- أن نجاح تخفيض قيمة العملة المحلية (أي زيادة سعر الصرف الأجنبي) سيتوقف في المقام الأول على مرونة الطلب على الصادرات للبلد و استيراداته.

2- آثار عملية تخفيض قيمة العملة تعتمد على معطيات مهمة للاقتصاد المعني و خاصة مدى القدرة الاستيعابية (الامتصاص) له ، أي على درجة التوظيف السائد في الاقتصاد (إن كان في حالة توظيف كامل أو قريب منها أو دونها) حيث أن لكل من هذه الأوضاع آثارها المختلفة على حالة التكييف لميزان المدفوعات.

يعتمد منهج المرونات على كل من الطلب المحلي على المستوردات والطلب الأجنبي على الصادرات في تحليل أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية لعلاج العجز في الميزان التجاري .

وقد عرف الفكر الإقتصادي أبحاثا في هذا الموضوع ترجع إلى Marshall , ليظهر بعد

ذلك شرط Marshall —Lerner

الذي يحدد الشروط اللازمة حتى يتصف سوق الصرف بالتوازن المستقر .

ويعرف Charles سعر الصرف الحقيقي q كحاصل ضرب سعر الصرف الإسمي e والسعر

النسبي لدولتين $\frac{P^*}{P}$ حسب العلاقة التالية :

$$q = e \frac{P}{P^*}$$

حيث أن :

P^* : يمثل مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية .

P : يمثل مستوى الأسعار في الدولة المحلية .

e: يمثل سعر الصرف الإسمي .

— حسب المعادلة فإن سعر الصرف الحقيقي هو سعر نسبي (Relative Price) يمثل

سعر السلع الأجنبية بالنسبة إلى سعر السلع المحلية, ويرتفع هذا السعر في الحالات التالية :

أ — إرتفاع سعر الصرف الإسمي e

ب — إرتفاع مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية P^*

ج — انخفاض مستوى الأسعار في الدولة المحلية P .

فعندما يتوقع المستهلك ارتفاع أسعار السلع الأجنبية مقارنة مع أسعار السلع المحلية فإنه يلجأ إلى إحلال السلع الأجنبية بالسلع المحلية, إذا كانت X تمثل الصادرات من السلع المحلية و m تمثل المستوردات من السلع الأجنبية, وأن الصادرات والمستوردات هي عبارة عن دوال في سعر الصرف الحقيقي, وإرتفاع سعر الصرف الحقيقي قد يدل علي إرتفاع أسعار السلع الأجنبية وهذا لن يؤدي فقط إلى تخفيض الطلب المحلي علي السلع الأجنبية وإنما سيزيد من الطلب الأجنبي علي السلع المحلية X, ويمكن تلخيص هذين التأثيرين علي الميزان التجاري CA الذي يمثل صافي الصادرات بالمعادلة التالية:¹

$$CA(q)=X(q)-M(q) \quad \frac{\partial CA}{\partial q} > 0 \quad \frac{\partial X}{\partial q} > 0 \quad \frac{\partial M}{\partial q} < 0$$

حيث :

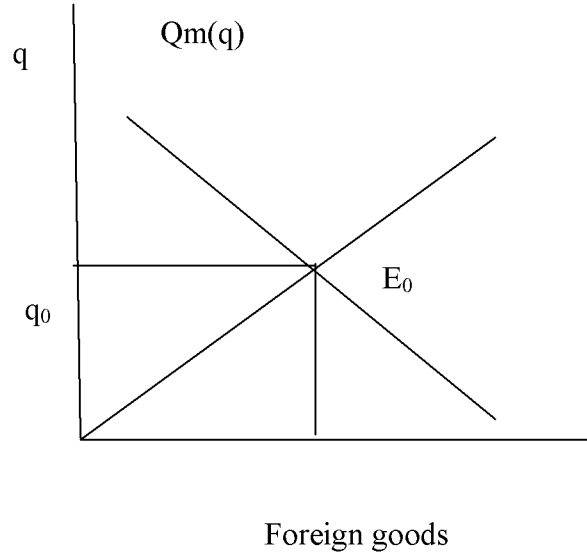
CA: يمثل الميزان التجاري وهو دالة في سعر الصرف الحقيقي .

X: تمثل قيمة الصادرات السلعية وهي دالة في سعر الصرف الحقيقي .

¹ — زيار يوسف عبد القادر سمية, أثر تغير سعر الصرف علي ميزان المدفوعات في الجزائر , رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية, الجامعة الأردنية, 2007, ص 17.

M : تمثل قيمة المستوردات السلعية وهي دالة في سعر الصرف الحقيقي .

تبين المعادلة أن الميزان التجاري — الفرق ما بين حجم الصادرات السلعية وحجم المستوردات السلعية — يعتمد على سعر الصرف الحقيقي ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (2):
الشكل رقم (2) توازن الميزان التجاري .



المصدر: Charles, 2005

باستخدام شرط التوازن $CA=0$ نتحصل على نقطة التوازن E_0 الموضحة في الشكل والتي تمثل نقطة تقاطع كلا من منحنى الطلب على الصادرات ومنحنى الطلب على المستوردات , حيث يتحدد سعر الصرف الحقيقي التوازني q_0 , وفي حالة ما إذا كانت الأسعار النسبية لكل من الدولة المحلية والدولة الأجنبية ثابتة في هذه الحالة يعطي تقاطع منحنى الطلب على الصادرات ومنحنى الطلب على المستوردات سعر الصرف الإسمي التوازني e_0 .

عادة يؤدي ارتفاع قيمة الصادرات إلى تحسين وضع الميزان التجاري , من الشكل يظهر أن منحنى الطلب على الصادرات Qm مرسوم بشكل خط مستقيم مائل يتضمن تأثير الإرتفاع في

سعر الصرف الحقيقي q والتي تؤدي إلى انخفاض حجم المستوردات وزيادة حجم الصادرات، وبصفة عامة قادت هذه الحالة كلا من Marshall (1923) و Lerner (1944) لدراسة وتحليل أن الإرتفاع في سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى تحسين وضعية الميزان التجاري ومن أجل ذلك قاما بتحديد وتعريف مرونة الطلب على الصادرات ξ_x و مرونة الطلب على المستوردات ξ_m من أجل اشتقاق ما يعرف بشرط Marshall - Lerner وهو كالتالي :

$$\xi_x + \xi_m > 1$$

وبافتراض أن الحساب الجاري المحلي يعرف فائضا أي أن قيمة الصادرات المحلية من السلع والخدمات هي أكبر من قيمة المستوردات من السلع والخدمات الأجنبية، أي أن أسعار السلع المحلية هي أقل من أسعار السلع الأجنبية، وهنا يجب أن نتوقع أن السعر النسب

$$\frac{p^*}{p}$$

سوف يرتفع، وبالمثل في حالة وجود عجز في الحساب الجاري المحلي يجب أن نتوقع أن السعر النسبي سوف ينخفض .

أ- المرونات و (J Curve)

عادة ما يستجيب الميزان التجاري للتغيرات في سعر الصرف ضمن الإقتصاديات المفتوحة، ويختلف أثر تغير سعر الصرف في المدى القصير عنه في المدى الطويل وذلك راجع إلى أن الكميات المتاجرة بها عادة ما يتم تكيفها ببطء نظرا لتحركات سعر الصرف، ويعتقد العديد من الإقتصاديين بأن الميزان التجاري سينخفض في البداية إستجابة لإنخفاض قيمة العملة المحلية (أو

تخفيضها) ولكن عبر الزمن سوف ترتفع الصادرات وتنخفض المستوردات نتيجة انخفاض العملة المحلية فيتحسن الميزان التجاري وهذا ما يعرف بـ J Curve¹.

يقوم الشرح التقليدي لـ J Curve علي أساس قيمة الصادرات المؤلفة من سلع التصدير X_Q وكمية المستوردات المؤلفة من سلع الاستيراد M_Q المستجيبة للتغيرات في سعر الصرف e , (نفترض ثبات أسعار تلك السلع بالعملة المحلية) ويمكن كتابة الميزان التجاري كالتالي :

$$CA = PXQ - ep^* M_Q$$

حيث أن P سعر وحدة الصادرات مقيمة بالعملة المحلية , P^* سعر الوحدة المستوردة مقيمة بالعملة الأجنبية , و e سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية , وعلى فرض أن q سعر الصرف الحقيقي eP^*/P , فزيادة سعر الصرف الحقيقي تعني زيادة سعر السلع الأجنبية بالنسبة للسلع المحلية , وتصبح منتجات الدول الأجنبية أقل رغبة لشرائها بالنسبة لمواطني الدولة المحلية , لذا تزداد كمية الصادرات وتنخفض كمية المستوردات , وزيادة الدخل المحلي Y تؤدي إلى زيادة كمية الإستهلاك , ويمكن التعبير عن هذه العلاقات بالدوال التالية:²

$$X_Q = X_Q(q, Y) \quad \frac{\partial X_Q}{\partial q} > 0, \quad \frac{\partial X_Q}{\partial Y} > 0$$

$$M_Q = M_Q(q, Y) \quad \frac{\partial M_Q}{\partial q} < 0, \quad \frac{\partial M_Q}{\partial Y} > 0$$

يؤدي تخفيض العملة

في المدى القصير إلى تدهور في الميزان التجاري بسبب أثر القيم , حيث يكون أثر الحجم بطيئا بسبب التخلف عن معرفة السوق وتغير شروط المنافسة والإعتماد علي الأسعار القديمة والتخلف عن الإنتاج الملائم ... وغير ذلك , أما في المدى الطويل فيميل الميزان التجاري نحو التحسن نتيجة

¹ - زيرار سمية عبد القادر سمية, مرجع سابق, ص 18 .

² - زيرار يوسف عبد القادر سمية , , مرجع سابق , ص 19.

لأثر الحجم , حيث تزداد كمية الصادرات وتنخفض كمية المستوردات فيتحسن الميزان التجاري ويرتفع إلى مستوى أعلى من المستوى الذي كان عليه قبل التخفيض .

وفي دراسة Scott and Abdunasser (2004) تم التركيز علي معدل التجارة (قيمة الصادرات بالنسبة لقيمة المستوردات (X/M)), والسبب الرئيسي لإستخدام نسبة الصادرات للمستوردات هو إستخدام اللوغاريتم (\log) في التحليل , ويتم تعديل النظرية حسب نسبة التجارة فتكتب المعادلة رقم (3 — 6) كمايلي :

$$\frac{X}{M} = \frac{CA}{q} \frac{PXq}{ep * Mq}$$

حيث أن CA معدل التجارة (X_Q/M_Q) و q هو سعر الصرف الحقيقي eP^*/P وكما أشير إليه سابقا فإن قيمة الصادرات تزيد عندما تنخفض القيمة الحقيقية لسعر الصرف أو ارتفاع الدخل القومي الأجنبي , وقيمة الصادرات تنخفض عند الإنخفاض الحقيقي للعملة أو إنخفاض الدخل القومي للدولة المحلية

المطلب الثاني: منهج الإستيعاب¹:

اهتم منهج المرونات فقط بالتغيرات الحاصلة في الأسعار النسبية للصادرات والمستوردات وتأثيرها على الميزان التجاري , وقد كان هذا التحليل يتجاهل تأثيرات الدخل , لذلك يري كل من Alexander و Black أن منهج الإستيعاب يعالج هذا النقص أو الصعف في منهج المرونات ضمن إطار كيتزي بسيط , حيث تشير كلمة الإستيعاب التي رمز لها ب A إلي منهج الإنفاق الكلي في الإقتصاد وهي تساوي مجموع الإستهلاك الكلي C والإنفاق الإستثماني I والإنفاق الحكومي G , أما Y فتمثل الدخل حسب المعادلة التالية :

¹ — زيرار يوسف عبد القادر سمية , مرجع سابق ص 21

$$Y=C+I+G+(X-M) \quad Y-A=X-M$$

حث أن :

Y: الدخل الوطني.

C: الاستهلاك الكلي .

I: الاستثمار العام .

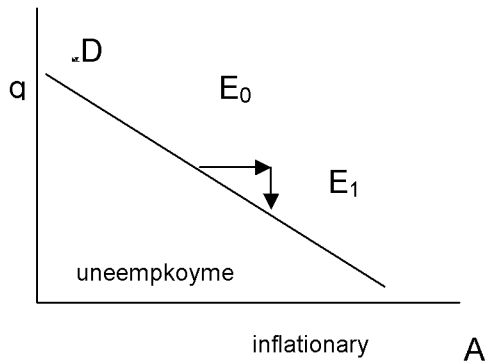
G: الانفاق الحكومي .

X: الصادرات .

M: الواردات .

— حسب الطرف الأيسر للمعادلة إذا كان الدخل أكبر من الإستيعاب فهذا يدل علي وجود فائض في الميزان التجاري , أما إذا كان الدخل أقل من الإستيعاب فهذا يشير إلي وجود عجز في الميزان التجاري . ويؤكد هذا المنهج على أن وجود الفائض في الطلب المحلي أعلى من الإنتاج المحلي يؤدي إلى زيادة في الإستيراد وبالتالي تدهور في الميزان التجاري والشكل التالي يبين توازن الإقتصاد المحلي باستخدام كل من الدخل والإستيعاب .

الشكل رقم (3) : التوازن المحلي للإقتصاد



المصدر: charles, 2005:

حسب الشكل (2-3) يمثل DE التوازن المحلي للإقتصاد والذي يتحقق عند تطابق كلم من مستوى الإنتاج والمعدل الطبيعي للبطالة, وفي هذا الإطار يرى Friedman (1986) أن الإنتاج هو تابع $\frac{\partial y}{\partial q} > 0$ والصرف الحقيقي $\frac{\partial y}{\partial A} > 0$, لمستوى الاستيعاب A ولسعر العملة q كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$Y = Y(A, q)$$

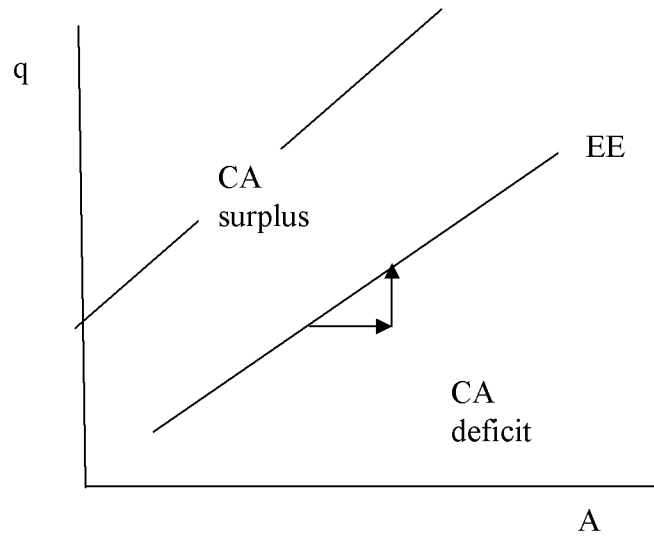
تشير المعادلة رقم (3) إلى أن كل من المتغيرين مستوى الاستيعاب وسعر الصرف الحقيقي يرتبط بعلاقة طردية مع الدخل وهذا يجعل ميل المنحنى الذي يمثل التوازن المحلي سالبا كما هو ممثل في الشكل رقم (3), فعند النقطة E_0 والتي تمثل نقطة التوازن الابتدائية المحلية يؤدي ارتفاع مستوى الاستيعاب عند مستوى سعر صرفه الحقيقي معطل q إلى زيادة الطلب على السلع المحلية مما يعمل على زيادة الإنتاج ومنه تخفيض البطالة, ويؤدي إلى ضغط تضخمي في الإقتصاد كما هو موضح في الشكل (3), ومن أجل إعادة التوازن فإن السعر النسبي سوف ينخفض فينخفض سعر الصرف الحقيقي, ومنه يتقلص الطلب الأجنبي على الصادرات, ويرتفع الطلب المحلي على المستوردات وبالتالي ينخفض مستوي الإنتاج وتعود البطالة إلى معدلها الطبيعي عن النقطة التوازنية E_1 , فحسب الشكل رقم (3) المساحة أعلى المنحنى تبين أن الإقتصاد يعاني من ضغط تضخمي Inflationary pressure, أما المساحة تحت المنحنى تعني أن الإقتصاد يعاني من البطالة Unemployment.

أما بالنسبة إلى التوازن الخارجي فهو ذلك الإتحاد والتوافق ما بين الاستيعاب A وسعر الصرف الحقيقي q من أجل أن يكون الميزان التجاري متوازنا. يرتبط الحساب الجاري سلبيا بمستوى الاستيعاب لأن الإرتفاع في الطلب المحلي يقود إلى ارتفاع الطلب على المستوردات

ويرتبط إيجابيا بسعر الصرف الحقيقي q شريطة تحقق شرط Marshall —Lerner ويمكن كتابة دالة الميزان التجاري CA كالتالي :

$$CA = CA(A, q) \quad \frac{\partial CA}{\partial A} < 0 \quad \frac{\partial CA}{\partial q} > 0$$

يمثل الشكل رقم (4) إتحاد الإستيعاب وسعر الصرف الحقيقي من أجل تحقيق التوازن الخارجي .



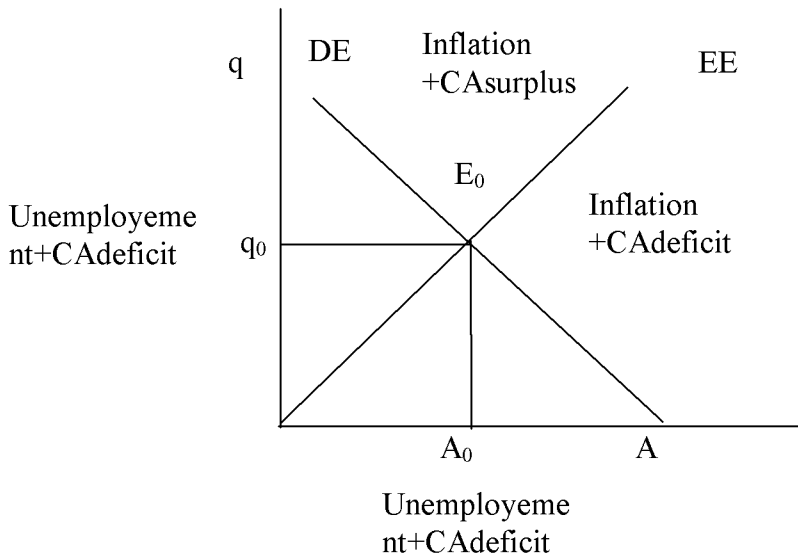
المصدر: Charles, 2005

الشكل رقم (5) :التوازن الخارجي

فحسب المعادلة رقم (3_13) يكون ميل المنحني (A, q) موجب ,تمثل النقطة E_0 — نقطة التوازن الابتدائية الخارجية — فإذا ارتفع مستوى الإستيعاب عند سعر صرف حقيقي معطي يؤدي إلي طلب إضافي على المستوردات ومنه عجز في الميزان الجاري ,ومن أجل إعادة التوازن الخارجي فإن السعر النسبي سوف يرتفع فيرتفع سعر الصرف الحقيقي ,ويؤدي هذا إلي إرتفاع الطلب الأجنبي علي السلع المحلية ,وإنخفاض الطلب المحلي علي السلع الأجنبية وبالتالي إلغاء العجز

في الحساب الجاري المحلي , كما هو موضح في الشكل رقم (4) المساحة تحت منحنى التوازن الخارجي (A, q) تعني أن الحساب الجاري المحلي هو في حالة عجز في حين أن المساحة أعلي المنحنى تعني وجود فائض في الحساب الجاري , والشكل التالي يقدم دمجاً لكلا من التوازن الداخلي والتوازن الخارجي في رسم واحد وهو يأخذ اسم الإقتصادي الأسترالي (Trevor Swan).

الشكل رقم (5) دمجاً لكلا من التوازن الداخلي والتوازن الخارجي.



المصدر : charles 2005

حسب Swan (1955) يحقق الإقتصاد التوازن الداخلي والتوازن الخارجي عند النقطة وهي النقطة التي يلتقي فيها الإستيعاب وسعر الصرف الحقيقي (A_0, q_0) , وحتى يصل الإقتصاد إلى نقطة التوازن لابد وأن يكون الإقتصاد في واحدة من حالات عدم التوازن الأربعة التالية :

البطالة + العجز في الحساب الجاري ,

البطالة + الفائض في الحساب الجاري ,

التضخم + العجز في الحساب الجاري ،

التضخم + الفائض في الحساب الجاري .

المطلب الثالث: المنهج النقدي لميزان المدفوعات: ¹

يبين المنهج النقدي لميزان المدفوعات أن الإختلالات الخارجية هي في العادة ظاهرة نقدية في طبيعتها وأن معالجة عجز ميزان المدفوعات ممكنة من خلال تقليص عرض النقد والسيطرة علي الإنفاق وعلى أسعار الفائدة وهذا بدوره يقلص المستوردات فيصح وضع ميزان المدفوعات .

ويتلخص هذا المنهج في المعادلة التالية:

DC و ΔNR , تعكس هذه المتطابقة ميزانية السلطة النقدية حيث يمثل كل من $NR =$

$$DC \Delta M_2 - \Delta$$

M_2 جانب المقبوضات ويشمل NR الإحتياطات الأجنبية من الذهب والعملات وحقوق السحب الخاصة وهو يمثل وضعية ميزان المدفوعات, ويشمل DC المقدم إلي الحكومة وإلى القطاع الخاص, وعليه فإن أي تغير في عرض النقد والإئتمان المحلي سوف يؤثر على مستوى الإحتياطات الأجنبية والتي تمثل وضع ميزان المدفوعات, بوضع هدف لميزان المدفوعات والمتمثل في الإحتياطات الأجنبية فإنه من الممكن تحديد مقدار التوسع أو الإنكماش في الإئتمان المحلي وعرض النقد .

ففي الدول التي تعاني من العجز يقترح صندوق النقد الدولي وضع سقف للتوسع في الإئتمان المحلي, هذا السقف يحدد حجم القروض المقدمة إلى الحكومة وللقطاع الخاص وعليه فإن

¹ — زيار يوسف عبد القادر سمية , مرجع سابق ص 24

تبني سياسة نقدية مشددة يسبب إنخفاضا في عرض النقد وبالتالي الحد من التضخم وتقليل الطلب علي المستوردات فيعالج الخلل في الميزان الجاري , كما يقود الحد من التوسع في عرض النقد إلى رفع أسعار الودائع ويخلق هامشا مجزيا للإستثمار بالعملة الوطنية وهذا سوف يؤدي إلى تدفق رأس المال إلى الداخل فيحسن حساب رأس المال ويزيد من الإحتياطات الأجنبية ويعزز الإستقرار النقدي وبالتالي سعر الصرف .

الفصل الثالث

سياسات تمويلية لتسوية الأقاليم في ميزان المدفوعات

مقدمة

عندما يكون اختلال ميزان المدفوعات راجعا إلى قوى راسخة، فإنه من الواجب على السلطات المبادرة باتخاذ القرارات والسياسات الكفيلة لمواجهة الاختلافات وذلك أنه لو تجاهلت أو تأخرت في إتباع السياسات الكفيلة بتصحيحها لانتهي الأمر باعواقب وخيمة على إقتصاد البلد ومع تدهور إحتياطات الدولة من الصرف الأجنبي، تضطر هذه الأخيرة إلى إعادة النظر في القيمة الخارجية لعملتها وهو الشيء الذي يجعل من سعر الصرف كوسيلة للتسوية ذو أهمية بالغة .

وتنحصر السياسات التي يمكن للحكومات اللجوء إليها لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها في ثلاثة سياسات عامة هي :

1 — إتباع سياسة نقدية ومالية .

2 — القيود المباشرة على العملات الخارجية .

3 — إجراء تغييرات في سعر الصرف .

ومادامت دراستنا هذه تهم فقط علي كيفية مواجهة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق سياسة سعر الصرف، فإن تركيزنا في هذا المقام سوف يقتصر على بيان كيفية إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق إجراء تعديل (تغير) سعر الصرف أو عن طريق سياسات أخرى ما يعرف بالرقابة على الصرف الأجنبي .

وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي كالاتي :

المبحث الأول بعنوان تقسيم الدول حسب التقدم الإقتصاد : حيث أردنا من خلاله معرفة أهم الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية .

أما بالنسبة للمبحث الثاني : فقد إستعرضنا فيه أهم الآثار المنتظرة من عملية التخفيض في الدول النامية مع ذكر أسباب التخفيض ونسبته .

وبالنسبة للمبحث الثالث والأخير : فقد خصصناه للرقابة على الصرف حيث إستعرضنا فيه أشكال الرقابة وأهدافها ومبادئها .

المبحث الأول : تقسيم الدول حسب التقدم الاقتصادي

سنتعرض في هذا المبحث إلى تعريف الدول النامية أو السائرة في طريق النمو، وإعطاء نشأة هذه التسمية ونوع الدول التابعة لها، مع إعطاء مختلف التسميات التي أخذتها هذه الدول منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ وذلك من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول : تقسيم العالم بعد الحرب العالمية الثانية

المطلب الثاني : تقسيم العالم في الثمانينات

المطلب الثالث: أهم الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية

المطلب الأول : تقسيم العالم بعد الحرب العالمية الثانية

1 — دول العالم الأول : وهي متمثلة في دول ذات ناتج فردي وطني خام مرتفع، وهي غالبا متكونة من الدول الديمقراطية الرأسمالية، وهي ممثلة بالولايات المتحدة، دول غرب أوروبا و اليابان.

2 — دول العالم الثاني : وهي متمثلة في الدول ذات اقتصاد مركز (مخطط)، بدءا بالدول الاشتراكية والشيوعية، والتي ناتجها الوطني الفردي الخام متوسط، والتي نسيجها الصناعي هو نسبيا مرتفع، وهي تضم دول الاتحاد السوفياتي، دول أوروبا الشرقية، والصين.

3 — دول العالم الثالث : وتعود تسمية دول العالم الثالث إلى ألفرد سوفي **Alfred**

Sauvy الذي أطلق بعد الحرب العالمية الثانية هذه التسمية على الدول الفقيرة¹؛ وتتمثل هذه الدول في الدول ذات سياسات مختلفة، ولكنها على العموم لها ما يميزها هو الناتج الوطني الفردي الخام ضعيف، وهيكل صناعي حديث النشأة أو في المرحلة الأولى من حياته و في غالب الأحيان غير موجود أصلاً؛ وهي تضم الدول الإفريقية، دول أمريكا الجنوبية، و آسيا الجنوبية، وجنوب شرق آسيا.

Bret Bernard , Le tiers monde, croissance, développement, inégalité, Paris, Collection 1—
Histege , 2002 .P36 .

المطلب الثاني : تقسيم العالم في الثمانينات

ستتطرق في هذا المطلب إلى التقسيم الذي قامت به الأمم المتحدة و البنك العالمي ويتمثل تصنيف الدول حسب هذه الأخيرة حسب متوسط الدخل الحقيقي الفردي.

1- تصنيف البنك العالمي

يصنف البنك العالمي هذه الدول إلى دول ذات دخل منخفض حيث أن دخلها الفردي يقل عن 735 دولار (بأسعار 1995)؛ أما المجموعة الثانية فهي تضم الدول ذات الدخل المتوسط، حيث أن دخلها يفوق 735 دولار وأقل من 9075 دولار؛ والتي بدورها تنقسم إلى مجموعة متوسطة الدخل الأدنى والتي يقل دخلها عن 2935 دولار، ومجموعة متوسطة الدخل الأعلى والتي يفوق دخلها 2935 دولار.¹

تصنف كذلك الدول النامية حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية **CNUCED** ،

في سنة 1972 إلى دول أقل تقدماً **PMA** التي تتوفر فيها الشروط التالية :²

- الدخل السنوي للفرد أقل من 300 دولار.
 - أقل من 10 % من القوة العاملة تعمل في القطاع الصناعي .
 - أكثر من 80 % من السكان أمي.
 - أغلب هذه الفئة متواجدة في إفريقيا جنوب الصحراء
- أما الدول الصناعية الجديدة وهي غالباً ما تكون دول جنوب شرق آسيا و هي الدول التي نجحت في الانطلاق الاقتصادي، وذلك حسب مراحل النمو الاقتصادي التي قام بسردها **W.Rostow** والمتمثلة في :³

1—<http://www.worldbank.org>

Bénichi Régis, Nouschi Marc, La croissance aux XIXème et XXème siècles, 2ème édition, Paris, édition 2—Marketing, 1999. , p122

2 - بكري كمال ، التنمية الاقتصادية، بيروت، دار النهضة العربية، 1986. ص16-21.

- مرحلة المجتمع التقليدي : ويتسم الاقتصاد في هذه المرحلة بالطابع الزراعي التقليدي، وبمستوى إنتاجية منخفضة.
- مرحلة التهيؤ للانطلاق: وهي المرحلة التي تمثل فترة المرور من المجتمع التقليدي إلى مرحلة الانطلاق.
- مرحلة الانطلاق: وهي تتمثل في إحداث ثورة في أساليب الانتاج والتوزيع، وإنشاء الصناعات الثقيلة، والانطلاق نحو التقدم والنمو الاقتصادي؛ أي هي مرحلة التصنيع.
- مرحلة النضج: ويكون فيها الاقتصاد قد استكمل نمو جميع القطاعات من زراعة وصناعة وخدمات بشكل متوازن.
- مرحلة الاستهلاك الوفير: يبلغ الاقتصاد في هذه المرحلة قدرا عظيما من التقدم الاقتصادي، ومن أهم مظاهره؛ ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع الاستهلاكية، وكذا زيادة الإنتاج الفكري.

² — تصنيف الأمم المتحدة

— لا يختلف كثيراً عن تصنيف البنك العالمي غير أنه يصنف مجموعة دول أوروبا الشرقية و الوسطى في مجموعة وحدها، وبالتالي فإن تصنيفها يكون كالأتي : الدول المتقدمة ذات اقتصاد السوق، دول أوروبا الوسطى و الشرقية، أما المجموعة الأخيرة تتمثل في الدول النامية والتي تضم كل من إفريقيا ماعدا جنوب إفريقيا، وأمريكا ماعدا الولايات المتحدة و كندا، آسيا ماعدا اليابان، ودول المحيط ماعدا أستراليا، و يمكن كذلك تقسيم هذه الدول النامية إلى :الدول المصدرة للبتروول. والدول المصدرة للسلع الصناعية و من خلال الجدول التالي الذي يوضح موقع مجموعة الدول النامية في ستة مناطق جغرافية. و الجدول رقم (1):يبين التوزيع الجغرافي للدول النامية.

المساحة		السكان		البيان
% من الدول النامية	ألف كم ²	% من الدول النامية	مليون نسمة	
23,9	2427 1	12,2	583,3	إفريقيا جنوب الصحراء
16,0	1624 9	35,8	1706,4	شرق آسيا والمحيط الهادي
5,0	5133	26,0	1243,0	جنوب آسيا
24,0	2435 5	10,3	487,6	أوروبا وآسيا الوسطى
10,9	11,21	5,7	472,4	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
20,1	2041 4	10,0	477,9	أمريكا اللاتينية
% 100	1014 44	% 100	4770,9	الإجمالي

المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية"، القاهرة/2002/2003، ص 36.

انطلاقاً مما سبق يتضح لنا أن هناك تسميات كثيرة للدول التي ماتزال تعيش في حالة تخلف ولم تستطع حتى الآن تحقيق المستوى اللائق من الرفاهية لشعبها. لهذا لم يستطع علماء الاقتصاد المهتمين بشؤون التخلف والتنمية الوصول إلى تسمية موحدة لهذه الدول، إلا أن النمو والتقدم

الحقيقيين ورسم الاستراتيجيات والسياسات الناجحة لا يتمان عن طريق التلاعب بالتسميات والتجاوزات اللفظية، بل عن طريق تقديم التوضيحات التي تتطلبها عملية التنمية الشاملة التي تعتبر تحدياً رئيسياً لهذه الدول لتحقيق أعلى معدلات النمو والتخلص من تبعيتها الاقتصادية.

المطلب الثالث: أهم الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية

هناك عدم التجانس بين مجموعات الدول النامية من حيث هيكلها الاقتصادية ومستويات التنمية والعادات والتقاليد والثقافات ومدى ارتباطها بالعالم الخارجي، ويمكن إدراج أهم هذه الخصائص فيما يلي:

أولاً : التخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية¹

يسيطر إنتاج المواد الأولية (الزراعية أو التعدينية) على هيكل النشاط الاقتصادي في معظم الدول النامية، ولا يعدو النشاط الصناعي في هذه الدول مجرد تجهيز المواد الأولية أو بعض الصناعات التحويلية الحقيقية كالغزل والنسيج أو بعض الصناعات اليدوية والحرفية ، فنجد في معظم اقتصاديات الدول النامية يعتمد عليها غالبية السكان في معيشتهم ولها نسبة كبيرة في الدخل الوطني، كما تعتمد بعض الدول النامية الأخرى على استخراج المواد الخام، كالبتروول والغاز الطبيعي والنحاس وغيرها، إلا أن هذا النشاط الاستخراجي يكون موقع اهتمام المستثمر الأجنبي. إذا حللنا ظاهرة التخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية نجد أنها ترجع بالدرجة الأولى لعدم تمتع الدول النامية باقتصاد متكامل، بمعنى أن القطاع الأولي يطغى في الأهمية على باقي القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والتجارة والخدمات بأنواعها ، كما أن المواد الأولية الإستخراجية لا يتم استغلالها في داخل الدول النامية وهذا لافتقارها لعمليات التصنيع وتحويل هذه المواد وهو ما يدل على ضعف وهشاشة القطاع الصناعي لهذا يتم تصديرها إلى الدول المتقدمة صناعياً، بمعنى الدول النامية تتخصص في إنتاج المواد الأولية وتقوم بتصديرها كما هي للدول المتقدمة وبهذا فإن هيكل الصادرات لهذه الدول يتصف بعدم التنوع.

1 - محمود عبد السميع علي، "التنمية الاقتصادية وبعض القضايا المعاصرة في مصر"، الطبعة الثانية ، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، القاهرة، 2001، ص 29.

وقد تراوحت نسبة الناتج الكلي المستمد من الإنتاج الأولي بين 30% وأكثر من 50%، ومن الصناعات التحويلية بين 8% و18% في معظم الدول النامية مقابل 5% من الإنتاج الأولي و30% إلى 40% في الصناعة التحويلية في معظم الدول المتقدمة¹ كما شكلت نسبة تصدير المواد الأولية (الزراعية والمواد الاستخراجية) نحو 60% من إجمالي الصادرات، ففي موريتانيا يمثل محصول السكر 99% من مجموع الصادرات، كما يمثل البترول في كل من السعودية والكويت والعراق ما بين 90% و95%، والبن في كلومبيا 77% والسكر في كوبا 77% والأرز في روما 74% والقطن في مصر 25% والموز في باناما 27%... من مجموع الصادرات، وتتركز صادرات هذه الدول في عدد محدود من المنتجات الرئيسية، وفي بعض الأحيان في منتج واحد فقط وهذا ما يبيئه الجدول أدناه.

الجدول رقم (2): المنتجات الرئيسية لبعض الدول النامية

الدولة	المنتجات	% من مجموع الصادرات
زامبيا	الفول السوداني	99%
روديسيا	المعادن والمعدن الخام	95%
العراق	البترول	92%
فتروبيلا	البترول	92%
هايتي	البن	84%
كوبا	السكر	80%
كولومبيا	البن	70%
نياسيلاند	الشاي والدخان	75%
غانا	الكاكاو	78%
شيلي	النحاس	70%

2- محمود عبد السميع علي، مرجع سبق ذكره، ص 29

بوليفيا	القصدير	70%
البرازيل	البن	70%

المصدر: علي لطفي، التنمية الاقتصادية، جامعة عين الشمس، مكتبة عين الشمس، القاهرة ، 94/93، ص 86.

كان من نتيجة التخصيص الكبير في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية أن أصبح الاقتصاد المتخلف عرضة لتقلبات دورية واسعة المدى بسبب طبيعة كل من الطلب والعرض التي تتميز بقلة المرونة في الأجل القصير مما يساعد على شدة تذبذب أسعار المنتجات الأولية في الأسواق العالمية¹.

ثانيا : انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة

يعتبر متوسط دخل الفرد أو نصيب الفرد من الناتج الوطني من أكثر المعايير شيوعا في مجال قياس الفجوة التي تفصل بين الدول النامية من ناحية والدول المتقدمة من ناحية أخرى كما لا يمكن الاستعانة به لوحده للفرقة بين الدول المتقدمة اقتصاديا والدول النامية.

فطبقا لإحصائيات عام 1994 بلغ متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة 22 ألف دولار، بينما لا يتعدى هذا الرقم في الدول النامية 370 دولار. أي أن النسبة بين متوسط دخل الفرد في الدول النامية ومتوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة تصل إلى 1,6% تقريبا،² والواقع أن انخفاض متوسط دخل الفرد في الدول النامية إنما يرجع بصفة أساسية إلى ضآلة الناتج الوطني بالنسبة لعدد السكان، فعلى الرغم من أن سكان الدول النامية يمثلون أكثر من 65% من سكان العالم إلا أن نصيبهم من الإنتاج الصناعي العالمي لا يمثل سوى 7% فقط .

يتضح ذلك جليا من خلال الجدول رقم (3) حيث نلاحظ انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي ومعدل نمو متوسط نصيب الفرد مقارنة بمعدل نمو السكان فنلاحظ بالنسبة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن معدل نمو السكان في الفترة 80-90 يمثل بنسبة 5% ، أما بالنسبة لمعدل نمو

1 - بكري كامل، مرجع سابق ، ص 50.

2 - محمود عبد السميع، مرجع سابق ، ص 12.

متوسط نصيب الفرد فكان سلبيا بنسبة 2,86 % أما في الفترة 90-98 فكان معدل نمو السكان 2,1 % أما بالنسبة لمعدل نمو متوسط الفرد فكان بنسبة 0,38 %، وكذلك نفس الشيء لإفريقيا جنوب الصحراء وغيرها من الدول النامية حيث لا يتوافق معدل نمو السكان، ومعدل نمو الناتج المحلي مع معدل نمو متوسط نصيب الفرد.

الجدول رقم (3): تطور نمو السكان والدخل في مناطق الدول النامية 1980%

1998-

1998 - 1990			1990 - 1980			البيان
معدل نمو متوسط الفرد	معدل نمو الناتج المحلي	معدل نمو السكان	معدل نمو متوسط الفرد	معدل نمو الناتج المحلي	معدل نمو السكان	
0,98	2,4	1,6	0,21	3,2	2,9	العالم
5,19	7,3	2,0	3,09	6,6	3,4	منخفض الدخل
0,97	3,6	1,5	-0,19	4,1	4,3	بدون الصين والهند
0,39	1,9	1,8	-0,19	2,6	2,8	متوسط الدخل
1,47	3,3	1,5	0,29	3,5	3,2	منخفض ومتوسط الدخل
6,50	8,1	0,2	9,26	8,0	2,6	شرق آسيا والباسيفيك
-	-4,3	1,9	-	-	1,1	أوروبا ووسط آسيا
1,07	3,7	2,6	-1,65	1,6	3,3	أمريكا الجنوبية والكريبي

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	5,0	2,0	-2,86	2,1	3	0,38
جنوب آسيا	3,7	5,7	1,93	13,0	5,7	3,5
إفريقيا جنوب الصحراء	5	1,8	-3,05	-	2,2	0,99

المصدر: علي توفيق الصادق، "التوجهات الإنمائية في مطلع الألفية الثالثة"، سلسلة بحوث ومناقشات تحت عنوان دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي، تحرير علي توفيق صادق، وليد عدنان الكردي، دمشق، سوريا، 2-5 ماي 2000، ص 32.

وإذا قورن تطور متوسط الدخل في كل من الدول المتقدمة والدول النامية فإننا نلاحظ بوضوح أن الفجوة بين هاتين المجموعتين من الدول تزداد اتساعاً، والملاحظ أيضاً سوء توزيع الدخل الوطني في أغلب الدول النامية حيث تستفيد مجموعة قليلة من الدخل الوطني بنسب مرتفعة، أما الباقي فيستفيدون من أقل من دولار في اليوم، وهذا كما يوضحه الجدول رقم (3). فنلاحظ بأنه في سنة 1990 أن 245 مليون من السكان في إفريقيا جنوب الصحراء يحصلون على أقل من دولار في اليوم أي بنسبة 47,5% فتطورت هذه النسبة إلى 49,0% لسنة 1999 أي ما يقابل 315 مليون نسمة.

هذا ما يؤكد التفاوت الصارخ في توزيع الدخل الوطني في الدول النامية والذي يكون كعقبة هامة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، وارتفاع متوسط دخل الفرد أو نصيب الفرد من الناتج الوطني لا يعبر عن حدوث تحسن في مستوى المعيشة أو الرفاهية عندما لا يتحقق توزيع عادل للزيادة في الدخل أو الناتج الوطني، أو عندما تحصل قلة من الأفراد على الجزء الأكبر من هذا الدخل أو الناتج.

الجدول رقم (4): الفقر في المناطق النامية

البيان	1999	1990	1999	1990
المنطقة	أقل من دولار في اليوم (%)	أقل من دولار في اليوم (بالملايين)		
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	2,2	2,1	6	5
شرق آسيا والباسيفيك	15,6	30,5	279	486
أوروبا ووسط آسيا	5,1	1,4	74	6
أمريكا اللاتينية والكاريبي	11,1	11,0	57	48
جنوب آسيا	36,6	45,0	488	506
إفريقيا جنوب الصحراء	49,0	47,4	315	241

المصدر: طارق يوسف، دور العمالة المهاجرة في التكامل الاقتصادي العربي، بحث مقدم ضمن ندوة تحت عنوان التكامل الاقتصادي العربي، التحديات والآفاق، تحرير سعود البريكان، علي البلبل، إبراهيم الكراسية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات، الإمارات، الإدارات الاقتصادية 24/23 أبريل 2005 ص 162 .

ثالثا: التبعية الاقتصادية وزيادة حجم المديونية

تولدت التبعية الاقتصادية من الناحية التاريخية عن النمط الاستعماري للاستثمار الأجنبي التي تمرست فيه الدول النامية خلال القرن 19 بصفة خاصة، وعلى الرغم من أن غالبية الدول النامية قد تخلصت من الاحتلال الأجنبي والتبعية السياسية، إلا أنها لم تحرر بعد من التبعية الاقتصادية لدول الغرب الصناعية، وتتمثل مشكلة التبعية الاقتصادية التي تتميز بها الدول النامية عموما في أن

التغيرات الاقتصادية التي تحدث في هذه الدول لا تأتي من عوامل داخلية وإنما تنشأ أساساً من عوامل خارجية تنتقل إليها من الاقتصاديات المتقدمة عن طريق علاقتها الاقتصادية الدولي¹. كما تتمثل ظاهرة التبعية الاقتصادية في سيطرة الأجهزة الأجنبية على العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، ومن ثم في تنظيم الإنتاج الأولي في الدول النامية والواقعة تحت السيطرة السياسية والاقتصادية الأجنبية بما يلائم المصالح الاقتصادية الاستعمارية للدول الأوربية المتقدمة صناعياً، ولا يغير من حقيقة هذه التبعية الاقتصادية كون أن الدول النامية لم تحصل على استغلالها السياسي. فالدول النامية تعتمد على الخارج في تصدير ما تنتجه من مادة أو مادتين أوليتين، وزيادة الاستيراد لإشباع النقص الواضح في السلع الاستهلاكية المصنعة والسلع الغذائية، فتمثل مظاهر التبعية الاقتصادية للدول النامية فيما يلي²:

- 1- سيطرة الأجهزة الأجنبية على العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، ففي دول غرب إفريقيا مثلاً تسيطر سبع شركات أجنبية على ما يزيد عن 65% من التجارة الخارجية لهذه الدول.
- 2- انسياب رؤوس الأموال الأجنبية تجاه الدول النامية حيث هذه الاستثمارات الأجنبية تهدف إلى تحقيق مصالح معينة للمستثمر الأجنبي للدول الصناعية التي تكون في حاجة إلى المواد الغذائية التي تصدرها الدول النامية.
- 3- ارتفاع نسبة الصادرات من الدخل الوطني حيث نجد في بعض الدول النامية كما هو الحال في ماليزيا، وفينيزويلا وكوبا تزيد النسبة المئوية لقيمة الصادرات إلى الدخل الوطني عن 50% مما يجعل مستويات الدخل والتوظيف والمعيشة في الدول النامية تتوقف إلى حد بعيد على الأحوال السائدة بأسواق التصدير في الخارج.
- 4- سوء التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية حيث نجد بعض الدول المتقدمة تتأثر وحدها بأكثر من 50% من صادرات وواردات الدول النامية وهذا ما يسمح للدول المتقدمة أن تتحكم الاقتصاد الوطني للدول النامية.

¹ - محمود عبد السميع علي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

² - علي لطفي، مرجع سابق، ص 83-86.

5- اعتماد الدول النامية على الخارج في الحصول على السلع الإنتاجية إذا ما اتجهت نحو التصنيع وذلك بحصولها على ما يلزمها من الآلات والسلع الإنتاجية اللازمة لتنفيذ خطط أو برامج التنمية الاقتصادية

و كما شهد عام 2003 وكما يوضحه الجدول التالي رقم (5) زيادة في إجمالي الديون الخارجية للدول النامية والأسواق الناشئة إلى 2,644 مليار دولار مقابل 2,498 مليار دولار في عام 2000، أما فيما يتعلق بخدمة الدين منسوبا إلى 2,644 من إجمالي الصادرات السلعية والخدمات فقد سجل انخفاضا وذلك من مستوى 21,4 % خلال عام 2000 إلى 18,1 % خلال عام 2003.

الجدول رقم (5): حجم الديون الخارجية على الدول النامية ودول اقتصاديات السوق الناشئة الأخرى (1998-2003).

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	*2004
إجمالي الديون الخارجية (مليار دولار أمريكي)	2,515.	2,498.	2,498.	2,470.	2,526.	2,644.	2,896.
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	10	50	50	90	60	20	10
أفريقيا	285.8	283.2	272.2	259.8	263.2	275.5	281.9
وسط وشرق أوروبا	267.9	285	308.3	312.9	359.5	402.2	499.8
رابطة الدول المستقلة	222.7	218.9	199.1	194.1	203	221.6	241.5
الدول النامية الآسيوية	696.2	692.4	663.3	669	662.9	696.2	771.8
الشرق الأوسط	281.3	290.9	292.3	295.2	302.1	307.6	320.8
نصف الكرة الغربي	761.2	782.3	763.2	739.8	736	741.1	780.2

							مدفوعات خدمة الدين (كنسبة مئوية من الصادرات من السلع والخدمات)
14	18.1	19.7	21.7	21.4	25.4	25.3	الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى
11.7	14.1	21.8	18.2	16.9	20.1	21.8	أفريقيا
21.8	18.6	20.8	21	19.9	19.6	19	وسط وشرق أوروبا
10	20.1	18	19.9	17	22	23.4	رابطة الدول المستقلة
8.4	11.6	13.6	14.2	13.9	16.4	18.2	الدول النامية الآسيوية
6.4	8	7.2	9.9	7.9	11.7	14.9	الشرق الأوسط
31.1	43.2	42.4	48.5	51.4	59.4	51.2	نصف الكرة الغربي

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004

رابعا : النمو السكاني وانتشار البطالة

يمثل سكان الدول النامية في العقد الاخير من القرن الماضي حوالي 65% من سكان العالم بينما يمثل سكان الدول المتقدمة حوالي 35% فقط من سكان العالم، وتتميز الدول النامية عموما بارتفاع معدلات النمو السكاني فيها كثيرا عن مستواها في الدول المتقدمة. ويرجع ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول النامية إلى هبوط معدلات الوفيات فيها نسبيا في السنوات الأخيرة مع بقاء معدلات المواليد على ارتفاعها . وكلما كان معدل الزيادة في السكان كبير في

الدول النامية زاد معدل انخفاض نصيب الفرد من الدخل¹. كما أن النمو السكاني ما زال هو السمة الرئيسية للحياة البشرية، فمن المتوقع أن يزداد عدد سكان العالم الذي بلغ في عام 1993 ما مقداره 5,57 مليار نسمة ليصل إلى 6,25 مليار نسمة في عام 2000 وإلى 8,5 مليار في عام 2025 وهذا كما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول رقم (6): سكان العالم، الحجم ومعدلات النمو للفترة 1950-2025

أولاً: الحجم بالمليون	العالم أجمع	الدول المتقدمة	الدول النامية
1950	2516	832	1684
1970	3698	1049	2649
1990	5296	1207	4086
2000	6260	1246	4997
2025	8504	1354	7150
ثانياً: متوسط معدل النمو السنوي			
1955-1950	1,79	1,28	2,04
1970-1965	2,06	1,90	2,45
1990-1985	1,74	0,54	2,11
2000-1995	1,63	0,45	1,94
2005-2000	1,47	0,38	1,74
2025-2020	0,99	0,18	1,15

¹ محمد عبد العزيز عجيبة، محمد علي الليثي، "التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص

المصدر: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1997، ص 99.

وقد ارتفعت نسبة الدول النامية في هذه الزيادة من 77 % في عام 1950 إلى 93 % في عام 1990 حيث إفريقيا وآسيا لوحدهما مسؤولان عن 53% من هذه الزيادة فبلغ عدد سكان آسيا في منتصف عام 1993 ما مقداره 3,3 مليار نسمة وبحلول عام 2025 سيكون في آسيا 4,9 مليار نسمة وهو ما يعادل إجمالي سكان العالم في عام 1986، أما في إفريقيا فسيكون فيها 1,6 مليار نسمة، وأمريكا اللاتينية 700 مليون نسمة . فالزيادة السكانية المفرطة يمكن أن تمثل قيда قاتلا على جهود التنمية لذلك طرح العلماء الغربيون ضرورة استحداث وسائل للحد من النمو السكاني حتى لا يؤدي التزايد السكاني في الدول النامية إلى توليد موجات الهجرة إلى دول الشمال تؤدي في نهاية المطاف إلى إحداث اضطرابات اجتماعية واقتصادية.¹

الملاحظ أيضا في الدول النامية أن الأغلبية من السكان يتركزون في العواصم وعدد قليل من المدن، وتبقى المناطق الأخرى شبه خالية من السكان، وأحسن الأمثلة على ذلك نجدها في بعض دول أمريكا اللاتينية أو الإفريقية، ففي البرازيل توجد مناطق شاسعة خالية من السكان تقريبا بينما التجمع السكاني متواجد في مدينتين رئيسيتين، كذلك الأمر في تشاد والمغرب والجزائر.... ويرجع سوء توزيع السكان في الدول النامية إلى أسباب عديدة أهمها: السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي اتبعتها أكثرية الدول التي شجعت المواطن على الهروب من الريف لصالح المدن بحثا عن حياة أفضل . أما بالنسبة للبطالة وأمام ارتفاع الكثافة السكانية فإن معظم الدول النامية تعاني من وجود بطالة بمختلف أنواعها خاصة البطالة المقنعة. التي تبدو واضحة في الدول الكثيفة السكان وخاصة الاقتصاديات الزراعية حيث يؤدي إلى عدم التوازن بين السكان في القطاع الزراعي والموارد المتاحة إلى حدوث فائض في العمالة منخفض الإنتاجية إلا أن متوسط نمو قوة العمل في المناطق النامية، مازال منخفضا حيث وصل متوسط نمو قوة العمل في شرق آسيا

¹ - إبراهيم مشورب، "قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث"، دار المنهل اللبناني، بيروت، 1997، ص 42.

والباسفيك (1970-1980) إلى 2,43 % وانخفض إلى نسبة 1,18 % في الفترة (1990-2000) وهذا كما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول رقم (7): متوسط نمو قوة العمل في المناطق النامية (1970-2010) %

البيان	1970-1980	1980-1990	1990-2000	2000-2010
شرق آسيا والباسفيكي	2,43	2,54	1,18	0,82
أمريكا اللاتينية والكاريبي	3,27	3,15	2,51	1,99
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	3,13	3,60	3,45	3,32
جنوب آسيا	2,30	1,93	2,43	2,05
إفريقيا جنوب الصحراء	2,50	2,69	2,54	2,25

المصدر: طارق يوسف، دور العمالة المهاجرة في التكامل الاقتصادي العربي، بحث مقدم ضمن ندوة تحت عنوان التكامل الاقتصادي العربي، التحديات والآفاق، تحرير سعود البريكان، علي البلبل، إبراهيم الكراسية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات، الإمارات، الإدارات الاقتصادية

24/23 أبريل 2005

فمثلا أصبح هيكل التوظيف في المنطقة العربية منحازا تجاه النساء والطبقات المثقفة أما في الدول المصدرة للنفط فإن المحدد الآخر للتفرغ الناجم عن التوظيف في القطاع العام يمثل في التمييز بين المواطن وغير المواطن، فبلغ معدل نسبة نمو القوة العاملة أكثر من 3 % سنويا من عام 1970 إلى عام 2000، ولم تشهد أية منطقة نامية أخرى ما يشهده العالم العربي من ضغوط في سوق العمل من حيث كثافتها واستمراريتها.

لا يخف أن التزايد السكاني السريع قد ساهم إلى حد كبير في انتشار ظاهرة البطالة بأنواعها ولهذا يعتبر من أركان التنمية الاقتصادية حسن استخدام العنصر البشري استخداما اقتصاديا شاملا وسليما ذلك أن من شأن رفع مستوى التشغيل للقوى البشرية صيانة هذا المورد من التسرب انطلاقا من الخصائص التي تناولناها سابقا، وللحد من مظاهرها وآثارها والخروج من خلفها، انتهجت الدول النامية نماذج تنمية مختلفة لتحقيق النمو والنهوض الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والحقا بركب التطور، سواء كان هذا في آسيا أو في إفريقيا، أو في أمريكا اللاتينية.

المبحث الثاني: التخفيض

المطلب الاول : مفهوم التخفيض_:

تتمثل عملية التخفيض في تغير سعر الصرف الرسمي للعملة بالنسبة إلى عملة دولية مرجعية (ذهب دولار فرنك فرنسي... الخ) وينجم التخفيض عن عدم قدرة البلد على تحقيق الهدف المسطر من طرف السلطات المالية من ناحية الصرف في إطار سياسة اقتصادية معينة سواء كانت مرتبطة بعقود مالية أم لا.

ويعرف التخفيض من الجانب السيكولوجي على أنه فقدان الثقة في العملة والاقتصاد، أما من الجانب السياسي فهو إحساس بالهزيمة ونوع من الاستسلام.¹

يجب التمييز بين مصطلح " التخفيض " (**dévaluation**) للعملة و " تدهور قيمة " العملة (**dépréciation**)؛ يستعمل هذا الأخير في حالة حركة سعر الصرف محددة تلقائيا من طرف السوق أين يلاحظ خسارة متواصلة في قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية. حتى وإن لاحظنا أنه من الناحية النظرية يوجد تشابه بينهما فإنه يمكن أن يكون للحالتين آثار مختلفة تماما. كما أنه تخص عملية التخفيض نظام أسعار الصرف الثابتة بينما يخص تدهور العملة نظام أسعار الصرف المرنة. بالمثل فلا يمكن أن يكون حتما للتخفيض آثارا معاكسة لعملية الرفع من قيمة النقود (**réévaluation**).

¹ - محمود حميدات ,مرجع سابق , ص 117- 119.

يلجأ لسياسة التخفيض عموماً لما يكون الميزان التجاري في حالة اختلال أي عندما يكون في حالة عجز. شرط أن يكون هذا الأخير و حسب اتفاقيات بروتون وودز "مزمناً" (**chronique**) أو "أساسياً" (**fondamental**) أما إذا كان العجز ظرفياً فيمكن اللجوء إلى القروض، الاحتياطات... الخ من أجل تسويته.

تعود الاختلالات إلى كون الأسعار الداخلية أكثر ارتفاعاً من الأسعار العالمية و بالتالي تصبح المنتجات الوطنية غير منافسة في السوق العالمية. ستزيد هذه الاختلالات حدة عند المغالاة في العملة الوطنية مقارنة إلى العملات الأجنبية نتيجة اتخاذ نظام سعر الصرف الثابت أو الرقابة على الصرف كسياسة مالية و اقتصادية و التي لا تسمح بأن تكون للعملة المحلية قيمتها الحقيقية.

المطلب الثاني: أسباب التخفيض¹:

تحدد في السوق الحرة قيمة عملة وطنية عن طريق العرض و الطلب. إذا كان الطلب على العملة أكبر من العرض يكون للبلد فائض في ميزان المدفوعات و العكس صحيح. يرتبط الطلب على نقود بلد ما بحجم صادراته، استثماراته الداخلية و أصوله (أو احتياطياته) بالعملة المحلية. بينما يتعلق عرض أو تداول العملة الوطنية في السوق بحجم الواردات الخاصة بهذا البلد استثماراته في الخارج و أصوله بالعملة الأجنبية. أي يرتبط العرض بالسياسة النقدية الوطنية فإذا أصدر البلد كميات كبيرة من النقود سيحدث تضخم داخلي و يسجل ميزان المدفوعات عجزاً. في نظام سعر الصرف الثابت يمكن للبلد تسوية ميزان مدفوعاته عن طريق استبدال عملته مقابل عملات أجنبية أو ذهب و إذا بقي في حالة فائض يمكن للحكومة الحصول على المزيد من العملات من أجل الحصول على التوازن. العكس إذا ما كان في حالة عجز؛ فإنه على السلطات بيع كمية من احتياطياتها النقدية الأجنبية أو الذهب من أجل الرفع في قيمة العملة الوطنية.

إذا كانت الاحتياطات الوطنية محدودة فإنه يمكن أن تختار الحكومة اللجوء إلى تغيير السعر الرسمي لعملتها من أجل الخروج من حالة الاختلال.

إن لعملية التخفيض عدة أسباب إضافة إلى عجز الميزان التجاري و يمكن حصر هذه الأسباب على حسب النتائج المراد الوصول إليها. نذكر منها

1- عجز الميزانية :

يحدث عجز الميزانية في حالة الانكماش الاقتصادي بسبب انخفاض موارد الميزانية المرتبطة بالدخل الذي يتقلص في هذه الحالة. إذا لم تستطع السلطات التحكم في هذا العجز (و غالبا ما يحدث ذلك)، فإنه سوف يزيد الفرق بين تطور الدخل و تطور الإنتاج حدة. الشيء الذي يمكن من خلق حالة تضخم.

طالما يمكن تمويل العجز عن طريق الاقتراض فإن انخفاض قيمة النقود يكون ضئيلا؛ و يفسر ذلك بكون النقود الصادرة من أجل التداول من طرف الخزينة مقتطعة من النقود المتواجدة من قبل و الممتصة عن طريق بيع الأوراق العمومية (**titres publics**).

غير أن أصحاب رؤوس الأموال الخاصة سوف يقلقون من تزايد الدين العمومي و سيتوقعون حدوث تضخم و نقص في قيمة النقود الداخلية. حينئذ سوف يبحثون عن وسائل من أجل حماية رؤوس أموالهم كتصدير هذه الأخيرة و ذلك على حساب الفائدة العامة.

كنتيجة لما سبق، تجد السلطات نفسها أمام مشكلتين :

- عجز من غير الممكن تمويله بالإصدار النقدي دون تغطية؛ الشيء الذي يمكن أن يسبب تضخما.

- سترتفع سرعة انخفاض النقود المسبب من طرف هروب رؤوس الأموال.

2- الانتعاش التضخمي كعملية مدمرة للتوازن الخارجي :

تغير العملية الانتعاشية في بادئ الأمر تدفق تبادل السلع و الخدمات مع الخارج، و بالتالي سيفقد الميزان التجاري توازنه و بعد ذلك ستتغير حركة رؤوس الأموال.

◀ أ — الانتعاش و الرصيد التجاري :

يتمثل الانتعاش في ارتفاع الدخل الوطني و الطلب النهائي. سوف يفوق هذا الأخير بسرعة العرض ، خاصة إذا كانت إمكانيات الإنتاج غير المستعملة إلى حد الآن تؤول إلى الاختفاء و أننا نقرب من حالة التشغيل الكامل.

لا يمكن أن يلي الطلب في حالة مثل هذه إلا بالواردات. سترتفع هذه الأخيرة بسبب عدم مرونة الإنتاج بينما تبقى الصادرات ثابتة أو تنخفض؛ كون الفائض الممكن تصديره قد تم امتصاصه من طرف الطلب الوطني. حتى ولو كان العرض مرنا فلا يمكن تلبية الطلب فوراً، و بالتالي سوف تتكون اختناقات مؤدية إلى ارتفاع الأسعار القطاعية (**prix**)

(**sectoriels**) التي ستعمم الظاهرة عن طريق الاستهلاكات الوسيطة للقطاعات الأخرى. بالإضافة إلى التضخم عن طريق الطلب سيحدث تضخم عن طريق التكاليف الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الداخلية بسرعة تفوق بكثير سرعة ارتفاع الأسعار في الاقتصاديات المنافسة مخفضاً بذلك المنافسة.

تساعد هذه الميكانيزمات الثلاث في تدهور الميزان التجاري؛ حيث أن عملية انتعاشية في اقتصاد قريب من التشغيل الكامل - البشري و المادي - تؤدي إلى انخفاض الفائض التجاري إذا كان موجوداً أو إلى تأزم عجز سابق.

ليس للاختلافات الناجمة عن الانتعاش بعد مطلق فهي تزيد أو تنقص حدة حسب العوامل التالية :- مستويات التضخم لمختلف البلدان :

ليس لكل البلدان نفس مستوى التضخم؛ فالبعض منها يكون أكثر تعرضاً للارتفاعات التضخمية. أثر هذه الأخيرة على تطور التبادلات الخارجية لا يتوقف على المستوى المطلق لارتفاع السعر و إنما على المستوى النسبي التابع للمتعاملين التجاريين الأساسيين.

توجد عوامل عشوائية يمكنها أن تسبب فرق في المعدل المتوسط للتضخم من بينها الأحداث السياسية، البيئية... الخ و التي تؤدي إلى تدهور الحالة الاقتصادية و ارتفاع التوترات التضخمية،

كما أنه يوجد عوامل بنيوية تعمل هي أيضا على اختلال المستوى الاقتصادي كطرق تمويل الاستثمارات، تفضيل السيولة، سلوك الوحدات الاقتصادية، الموارد البشرية... الخ.

- بنية التبادلات الخارجية :

هي من بين العوامل الحساسة الخاصة بتأثر الاقتصاد بالضغوطات التضخمية فالبلد الذي وارداته ضرورية من أجل النمو و الذي لا ينتج سلع إحلالية في حين تكون صادراته غير مرنة سيعرف تدهور ميزانه التجاري حتى وإن كان النمو عالميا، لأن الطلب على الواردات سيتطور بسرعة أكبر من تطور الطلب على منتجاته.

هذه الحالة تكون عموما خاصة بالبلدان في طريق النمو التي من غير الممكن أن تقلص وارداتها بينما تعرف صادراتها - عادة ما تكون سلع خامة - تغيرات جذ هامة في السعر.

- مكانة التجارة الخارجية في الدخل الوطني :

كلما كانت حصة التجارة الخارجية في الدخل الوطني كبيرة كلما أصبح الاقتصاد مرتبط بالطلب الخارجي و بالتالي حساس إلى اختلال ميزانه التجاري.

سيؤدي الانتعاش إلى تدهور الميزان التجاري بالتناسب مع الميزات الخاصة لهذا النمو عن طريق النشاط الخارجي و بنية التجارة الخارجية لهذا البلد.

◀ ب - الانتعاش و ميزان المدفوعات :

إن العلاقة بين تدفق رؤوس الأموال و الانتعاش ليست واضحة كالتى تربط تدفق السلع و الخدمات مع النمو.

صحيح أن الانتعاش يسبب زيادة في الطلب على رؤوس الأموال بالاستعانة بالادخار الوطني، لكن هذا غير كاف خاصة إذا لم يلي الادخار هذا الاحتياج مما سيؤدي إلى ارتفاع معدل النقد و بالتالي سوف يدخل الاستثمار الخارجي نتيجة ارتفاع مردودية رؤوس الأموال في السوق و المردودية المتزايدة للاستثمارات في القطاع الإنتاجي.

لن يستثمر الرأسمالي الأجنبي إلا بشرطين:

- يجب أن يكون متأكداً من إمكانية إرجاع رؤوس أمواله إلى وطنه.
- يجب أن تكون التوقعات الخاصة بالقيمة الاسمية للنقود الوطنية تتنبأ بمعدل انخفاض يفوق إيراد الاستثمار، أي بعبارة أخرى من أجل تعويض تخفيض بنسبة 10 % يجب أن يكون معدل المردودية للاستثمار خلال ثلاثة أشهر على الأقل مساوي لـ 40 % في السنة أي حوالي 10 % في كل ثلاثي.

غير أن الانتعاش التضخمي يخلق توترات على مستوى قيمة النقود، حيث أنه يؤدي تدهور الميزان التجاري و التضخم إلى ظهور تخوف حتى وإن لم يسبب فرار رؤوس الأموال و بالتالي يمكننا استنتاج أن الأثر الاختلالي للانتعاش التضخمي يظهر في بادئ الأمر في الميزان التجاري الذي يمكن أن يسبب حركة في رؤوس أموال المضاربة.

المطلب الثالث: تحديد نسبة التخفيض :

1- حساب نسبة التخفيض :

يمكن حساب معدل التخفيض بطريقتين مختلفتين و ذلك حسب ما إذا أردنا أن ننسب تخفيض قيمة العملة المحلية إلى قابلية التحويل القديمة أو الجديدة⁽¹⁾.
إذا كان الحساب على أساس القيمة القديمة (X_1) يقال على معدل التخفيض أنه معدل من الداخل (taux en dedans) و العكس إذا ما كان على أساس القيمة الجديدة فهو معدل من الخارج (taux en dehors) و يكون الحساب كالتالي :

$$\frac{X_1 - X_2}{X_1} = \text{معدل من الداخل}$$

P 36 – BRETON (1991) : « La dévaluation » -QUE SAIS-JE¹

$$\frac{X_1 - X_2}{X_2} = \text{معدل من الخارج}$$

من الأفضل استعمال المعدل من الداخل لكونه يبين التغيرات في قابلية التحويل اتجاه العملات الأجنبية.

-2- حدود اختيار نسبة التخفيض :

ليس لعملية تحديد نسبة التخفيض أية طريقة حسابية موضوعية تمكن من إعطاء معدل تخفيض العملة بطريقة دقيقة. وإنما يجب أن يخضع القرار إلى عدة دراسات يمكن أن تكون نتائجها متناقضة فيما بينها.

لا يمكن استنتاج الربح الناجم عن تنافسية الصادرات إلا إذا كان معدل التخفيض مرتفعا. بالفعل فيجب الأخذ بعين الاعتبار الآثار الميكانيكية لعملية التخفيض على الأسعار الوطنية عن طريق ارتفاع أسعار الواردات وارتفاع الأسعار المسبب من طرف توقعات العملاء الاقتصاديين، في حين إذا كانت نسبة التخفيض ضئيلة فهذا لا يكفي لإحداث تحويل مجرى التدفقات التجارية لأنه من جهة ليس السعر المعيار الوحيد لاختيارات المستوردين الأجانب و من جهة أخرى فإن تيارات التبادل ليست مرنة نسبيا كما أنها مرتبطة أيضا بشروط التمويل.

فيما يخص الحد الأقصى لمعدل التخفيض فهو مرتبط بالعوامل التالية: من المفروض أن يؤدي انخفاض في سعر الصادرات إلى ارتفاع في حجم تدفقات السلع المصدرة. لكن هذا لا يعني أنه حتما سوف يعوض عن الخسارة في القيمة. حيث أنه إذا كان معدل التخفيض جد مرتفع فإن ارتفاعا كبيرا في الحجم يكون مستلزما من أجل تحقيق دخل من العملات الصعبة أكبر من المسجل قبل التخفيض و هذا لا يكون دائما محققا. إضافة إلى ذلك فإنه عادة ما يصادف البلد

المخفض عدم مرونة جهازه الإنتاجي و بالتالي فلا يمكن الرفع من الإنتاج و تلبية الطلب الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و ظهور المضاربة.

إن نسبة مرتفعة للتخفيض تسبب ظهور حالة المنافسة الخطيرة بالنسبة للبلدان الأجنبية الذين سوف يلجئون إلى اتخاذ احتياطاتهم المالية، السياسية و الاقتصادية كتخفيض عملتهم مثلا أو فرض حواجز جمركية. لذا فلا يجب أن تكون نسبة التخفيض كبيرة إلى درجة تدفع العملاء الأجانب إلى تقييد العلاقات الاقتصادية مع البلد المخفض.

المطلب الرابع : أهم الآثار المنتظرة من عملية التخفيض:

يهدف التخفيض إلى تسوية ميزان المدفوعات عن طريق تحسين الميزان التجاري و ذلك بالقضاء على العجز أو على الأقل تقليله. و للتخفيض آثار أخرى بالإضافة إلى الآثار الخارجية و المتمثلة في النتائج المسجلة على الصعيد الداخلي للبلد المخفض.

-1- الآثار الخارجية للتخفيض :

أ — الميزان التجاري و التخفيض :

الهدف من التخفيض في هذا المجال هو التقليل من عجز الميزان التجاري وذلك بزيادة الصادرات و تخفيض الواردات. حيث أنه من جهة هذه الأخيرة سوف يرتفع سعرها الداخلي بالعملة المحلية. الشيء الذي يحث المستهلك على تخفيض الطلب عليها و بالتالي تخفيض الكمية المستوردة و منه و تحت بعض الشروط سوف تنخفض القيمة الإجمالية للواردات بالنسبة للعملة المحلية.

فيما يخص الصادرات فإن سعرها بالنسبة للعملة المحلية سوف يرتفع بينما ينخفض عندما يكون مقاسا بالعملات الأجنبية. كرد فعل لهذا سوف ترتفع الصادرات بارتفاع الكميات المصدرة و ارتفاع عدد المتعاملين الأجانب و منه و تحت بعض الشروط ستزيد القيمة الإجمالية للعمات الصعبة.

بارتفاع القيمة الإجمالية للصادرات من جهة و انخفاض القيمة الإجمالية للواردات من جهة أخرى سوف ينقص عجز الميزان التجاري و يمكن أن ينعدم تماما و ذلك تحت شروط مارشال ليرنر (سوف نتطرق إليها في الفصل الثالث).

◀ ب — ميزان المدفوعات و التخفيض⁽¹⁾:

عندما يتوقع العملاء الاقتصاديون للبلد المخفض تخفيض العملة المحلية فسوف يسرعون في إخراج رؤوس أموالهم. كما أنه سوف يدفع المستوردون فواتيرهم حتى يتفادون الخسائر الناجمة عن الصرف ثم يقومون باستبدال أموالهم بالعملة الصعبة في سوق الصرف الآجلة و بالمثل سيسترجع المستثمرون الأجانب أموالهم إلى بلادهم و بالتالي يحدث هناك خروج رؤوس الأموال الشيء الذي يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات.

سوف يزيد العجز حدة لما يحاول المصدرون تأجيل الدفع و استرجاع أصولهم إلى بلدهم من أجل الاستفادة من الصرف في نفس الوقت سوف يؤجل المستثمرون وضع أموالهم في المشاريع الخاصة بالبلد المخفض. غير أنه بعد التخفيض و بعد استقرار العملة المحلية سوف ترجع الأمور إلى ما كانت عليه برجوع المستثمرين الأجانب و دخول رؤوس الأموال و بالتالي سوف يتحسن ميزان المدفوعات بعد تحسن الميزان التجاري.

-2- الآثار الداخلية للتخفيض :

تتمثل هذه الآثار بالنتائج الناجمة عن عملية التخفيض و التي تمس كل القطاعات الاقتصادية

نذكر منها:

◀ أ — النشاط الاقتصادي :

بارتفاع أسعار الواردات سوف يقوم العملاء الاقتصاديون بتخفيض الطلب على السلع

الأجنبية و ذلك حسب:

- مرونة أسعار الواردات.

¹ - Journal of Political Economy vol 94 N° 1 : 1986 « Recurrent devaluation and speculative attacks on the Mexican Peso » P 148 - 164

-مشترياهم من السلع المستوردة.

إذا بقيت الأسعار الداخلية خاصة أسعار السلع المنافسة أو الإحلالية للسلع المستوردة، ثابتة فسوف تكون قيمة الأسعار النسبية (أسعار السلع المستوردة بالنسبة لأسعار السلع المحلية المنافسة) في صالح السلع المحلية. بالتالي سيحول العملاء الاقتصاديون جزءا من طلبهم المخصص للسلع المستوردة قبل التخفيض نحو السلع المحلية.

سيشجع هذا التناسب في الطلب النشاطات الخاصة بهذه المنتجات أي بتعبير آخر سيرتفع الإنتاج.

فيما يخص النشاطات المتعلقة بالسلع المصدرة فإن عملية التخفيض سوف تشجعها بشرط أن تبقى أسعارها الداخلية ثابتة.

يجب الإشارة إلى أن حركة ارتفاع النشاط الاقتصادي ليست ممكنة إلا بتوفر عوامل الإنتاج أي في حالة عدم التشغيل الكامل حتى تبقى تكاليف الإنتاج ثابتة و هذا من الصعب تحقيقه.

◀ ب - توزيع الدخل :

يؤدي التخفيض من جهة إلى ارتفاع الدخل في القطاعات المصدرة و إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة. و من جهة أخرى فإن السلع المحلية المنتجة من طرف قطاعات تستعمل سلعا أولية و منتجات نصف مصنعة مستوردة سوف تعرف ارتفاعا على مستوى أسعارها الشيء الذي سوف يخفض من القدرة الشرائية للمستهلكين خاصة إذا كانوا ينتمون إلى فئة العمال أو مؤسسات القطاعات غير المصدرة.

◀ ج - إعادة توزيع الموارد :

بعد التخفيض سوف يكون هناك إعادة توزيع الموارد لصالح النشاطات المصدرة و بتدهور معدلات التبادل الخاصة بالصادرات ستزيد تنافسيتهم السعرية في السوق العالمية. الشيء الذي سيؤدي إلى إعادة توجيه الموارد المحلية لصالح المنتجات المصدرة.

المطلب الرابع: أهم شروط نجاح عملية التخفيض :

إن تنظيم الصرف عن طريق تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى التساؤل عن ما إذا كانت عملية التخفيض ناجحة دائما في موازنة ميزان المدفوعات , وهذا يوضح لنا وجود شروط معينة لنجاح عملية التخفيض ويجب أخذها بعين الاعتبار وهي تتمثل في :

— إستقرار الأسعار الداخلية للبلد المعني بعملية التخفيض .

— مرونة الأسعار المناسبة للاستيراد والتصدير .

— النتائج المناسبة المحصل عليها .

1— استقرار الأسعار الداخلية :

إن الغرض من التخفيض هو التنويع في الميزان التجاري عن طريق التقليل من قيمة الواردات وهذا بارتفاع أسعارها وزيادة في قيمة الصادرات جراء انخفاض أسعارها بالعملة الأجنبية , مما يؤدي إلى تشجيع الصادرات ويتوقف هذا بشكل كبير على طبيعة السلع المصدرة والمستوردة , لكن إذا كانت حركة أسعار الواردات والصادرات للدولة المخفضة لسعر عملتها لا تؤثر على الأسعار العالمية فيكف يكون التأثير على الأسعار الداخلية ؟

التأثير يكون بطريقة غير مباشرة بحيث أن الأسعار الداخلية تتأثر بعدة أسباب ومن أهمها :¹

— تحويل الطلب من المنتج المستورد إلى المنتج المحلي وبزيادة الطلب على المنتج المحلي حتما سوف ترتفع أسعاره .

— ارتفاع الطلب الداخلي يكون ناتج عن ارتفاع المداخيل الناجمة عن ارتفاع قيمة الصادرات . إن هذين العاملين يؤثران بصفة حقيقية ويؤديان حتما إلى ارتفاع الأسعار الداخلة , كما أن هناك عامل آخر يتمثل في المنتج الداخلي الذي يتطلب تصنيعه منتجات نصف مصنعة أو مواد أولية مستوردة , ف شراء هذه المواد بأسعار مرتفعة حتما يؤدي إلى ارتفاع سعر المنتج المحلي .

1- مروان عطوان : أسعار صرف العملات ، أزمت العملات في العلاقات النقدية الدولية دار الهدى للطباعة والنشر ، الجزائر 1998 ص 98-95 .

النتيجة التي نستخلصها هي انه إذا كان معدل ارتفاع الأسعار يقترب من معدل التخفيض أو يساويه فإن النتائج المتعلقة بالاستيراد والتصدير تكون جد محصورة، أما إذا كان معدل ارتفاع الأسعار يفوق معدل التخفيض فسنكون في اتجاه نتيجة عكسية فيما يخص ميزان المدفوعات أي أنه سوف يحدث ارتفاع في حجم الواردات وانخفاض في حجم الصادرات .

إن النظرية العامة المتعامل بها هي يجب أن يكون ارتفاع الأسعار الداخلية اقل أهمية من معادلة التخفيض حتى تحدث النتائج المرجوة بالنسبة للميزان التجاري .

2 — مرونة الأسعار الملائمة للصادرات والواردات :

تتوقف درجة نجاح عملية تخفيض العملة في التأثير إيجابيا على ميزان المدفوعات ومدى مرونة الصادرات والواردات، وإن أهمية انخفاض كمية الواردات وقيمتها الإجمالية من خلال ارتفاع أسعارها بالعملة المحلية، وأهمية ارتفاع كمية الصادرات وقيمتها الإجمالية بالتأثير على أسعارها بالعملة الأجنبية ترتبط بمدى أهمية درجة مرونة أسعارها .¹

المرونة هي التغير النسبي المتعلق بالمتغير التابع (الطلب على الواردات أو الصادرات) بالنسبة للتغير النسبي في المتغير المستقل (أسعار الصادرات والواردات).

ويعبر عن المرونة رياضيا بالعلاقة التالية:

$$E_x = (dx/x) / (dR/R)$$

$$E_m = (Dm/M) / (dR/R)$$

قيمة الصادرات بالعملة الوطنية. **X**:

قيمة الواردات بالعملة الوطنية. **M**:

معدل الصرف. **R**:

¹ - مروان عطوان، مرجع سابق ص 99.

مرونة الطلب على الصادرات أكبر من الواحد في هذه الحالة يكون انخفاض سعر السلع بنسبة س % يؤدي الى زيادة في الكمية المطلوبة من الصادرات بمقدار أكبر من س % الذي يؤدي إلى زيادة في العائد الإجمالي للصادرات $dX/X/dR/R > 1 = Ex$, أما في الحالة التي تكون فيها المرونة أقل من الواحد فإن انخفاض الأسعار بنسبة س % يؤدي الى زيادة الكمية المطلوبة من الصادرات أقل من س % يؤدي إلى هبوط حجم الواردات بأكبر من س %.

مرونة الطلب على الواردات أكبر من الصفر وأقل من الواحد يدل على أن انخفاض الأسعار المحلية بنسبة س % أدى إلى هبوط حجم الواردات أقل من س % , أما في حالة المرونة أكبر من الواحد فإن انخفاض الأسعار المحلية بنسبة س % يؤدي إلى هبوط حجم الواردات بأكبر من س %.

شرط مارشال ليرنر **Marshall ler ner**: إن هذه النظرية تقدم لنا شرط أساسي يسمى بالمرونة الخارجية ويتمثل في أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تحسن وضع ميزان المدفوعات إذا كان مجموع كل من مرونة الطلب على الصادرات والواردات أكبر من الواحد.¹

$Ex+Em > 1$: تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات .

$Ex+Em < 1$: تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تدهور وضع ميزان المدفوعات .

$Ex+Em = 1$: تخفيض قيمة العملة لن يكون له أثر مباشر على ميزان المدفوعات .

شرط مارشال ينص على انه كلما كبرت كل من مرونة الطلب على الصادرات والواردات كلما زاد التحسن في ميزان المدفوعات نتيجة تخفيض قيمة العملة .

من أجل تحقيق التوازن في الميزان التجاري يشترط مارشال عدة شروط :

1 — استقرار الأسعار الداخلية ويشترط هنا تحديد وتخصيص السوق بصنف ثالث

للمنتوج يتمثل في المنتوج الوطني غير التجاري , إضافة إلى المنتوج المستورد والمصدر .

¹ - فرانسيس جيرونيلايم ترجمة محمد عزيز ومحمود سعيد الفاخري - الاقتصاد الدولي - 1991 ص 176 - 185

2 — إذا حافظت أسعار المنتج المحلي علي استقرارها , يجب علي الدولة أن تتخذ سياسة نقدية وسياسة مالية عن طريق تحديد كمية النقود ومعدل تطورها والرفع من الضرائب بنسبة كافية لتقليص من النفقات وهذا لتقليص الطلب علي المنتج الوطني وبالتالي تكون مرونة الأسعار الملائمة ضرورية .

3 — تأثيرات الإيرادات الملائمة : (أسلوب الدخل — الاستيعاب)

إن أثر مرونة الأسعار يأخذ بعين الاعتبار الإيرادات والنفقات , لكي يكون التخفيض ذو اثر إيجابي , يجب أن يكون تحليل أثر الإيرادات مرتبط بأثر الأسعار , والمعادلة الأساسية التي تبين لنا مستوى الإيرادات لتوازن الاقتصاد الكلي هي :

$$Y=C+I+G+X-M$$

$$Y = \text{الدخل الوطني} .$$

$$X = \text{الصادرات} .$$

$$G = \text{النفقات العمومية} .$$

$$C = \text{الاستهلاك النهائي} .$$

$$I = \text{الاستثمار} .$$

$$M = \text{الواردات} .$$

إن $C - I - G$ تسمى النفقات الداخلية وتكتب : $A = C + I + G$

الفرق بين X و M هو الميزان التجاري ويكتب : $B = X - M$

$$Y = A + B$$
 وتصبح المعادلة

نريد القيام بدراسة وضعية الميزان التجاري : $B = Y - M$

$$dB = dY - dA$$

من المعادلة يمكن القول أن الميزان التجاري لايمكن تحسينه إلا إذا كان التغير في الدخل أكبر من

التغير في النفقات الداخلية حيث : $dB > 0$ أي $dY > dA$.

إذا كان العكس $dY < dA$ تكون حالة الميزان التجاري في تدهور وبالتالي تنعكس على علاقات التبادل, ويتحسن الميزان التجاري إذا كانت الزيادة في الدخل الوطني أكبر من الزيادة في النفقات الداخلية.

لمعرفة الكيفية التي تؤثر بها عملية تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري لابد من التحقق مما يلي :

1 — كيفية تأثير عملية تخفيض قيمة العملة على الدخل .

2 — كيف يؤثر التغير في مستوى الدخل إلى القدرة الاستيعابية (الاستهلاك, الاستثمار والإنفاق).

3 — كيف تؤثر عملية تخفيض العملة بطريقة مباشرة على القدرة الاستيعابية وعند أي مستوى من مستويات الدخل.

المبحث الثالث : الرقابة على الصرف

ينصرف اصطلاح الرقابة على الصرف كأحد الوسائل الفنية في الرقابة المباشرة على المدفوعات الدولية, إلى القواعد التي تصنعها السلطات العامة في الدولة لتنظيم عرض وطلب الصرف الأجنبي, وتختلف أشكال الرقابة على الصرف وهذا ماسنحاول ايضاحه أولاً من خلال تعريف سياسة الرقابة على الصرف ثم إظهار مختلف الأشكال التي تأخذها .

المطلب الأول : مفهوم الرقابة على الصرف

الرقابة على الصرف هي أداة لتنظيم الصرف من طرف الدولة وفيه تكون كل المشتريات والمبيعات من العملات الصعبة محتكرة من طرف البنك المركزي, وتهدف أساساً إلى السماح لبلد ما, يكون في فترة يصعب عليه تسديد إلتزاماته فيها بضبط سياسته الإقتصادية والتحكم فيها, كي لا تكون عرضة للاضطرابات أو الإختلالات الناتجة عن تدفقات غير مرغوب فيها, ونشير هنا إلى أن نظام الرقابة على الصرف يتضمن الرقابة على المبادلات لأن منح العملة الصعبة للمستوردين وجباية إيرادات الصادرات هي موضع الرقابة من طرف الدولة.¹

¹ - إبراهيم محمد الفار , مرجع سابق , ص 75 .

وفي نظام الرقابة علي الصرف تتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف إذ تسيطر علي موارد البلد من العملات الصعبة كما تتولي توزيع هذه الموارد وفقا لأولويات معينة تهدف السلطات النقدية إلي تخفيض الكميات المطلوبة من الصرف الأجنبي إلى الحد اللازم لتحقيق التكافؤ بينها وبين الكميات المعروضة عند سعر صرف معين تحدده .

إن الرقابة علي الصرف تعتبر السبيل الوحيد أمام السلطات النقدية للمحافظة علي ثبات سعر الصرف عند مستوى ملائم¹.

المطلب الثاني: أشكال الرقابة علي الصرف

تتخذ الرقابة علي الصرف بنوعيتها سواء الطلب علي النقد الأجنبي أو عرض النقد الأجنبي أشكالاً عدة , حيث يتم تركيز كل عمليات الصرف سواء كانت عمليات بيع عملات أجنبية أو شرائها بين يدي سلطة واحدة هي مجمع مركزي للعملات الأجنبية , يكون في العادة سلطة حكومية يطلق عليها إسم مراقبة النقد أو مراقبة الصرف , قد يشارك البنك المركزي في توجيه هذه المراقبة وإتمام عملياتها , فعمليات الصرف إذن تصبح إحتكاراً بين الدولة فلا يتعامل غيرها في الصرف , غير أنها قد تخول هذه السلطة للبنوك التجارية ويمكن التمييز بين الوسائل المباشرة للرقابة علي الصرف الأجنبي والوسائل غير المباشرة .

— الوسائل المباشرة :

تستخدم السلطات التي تمثل سلطة الرقابة علي الصرف الأجنبي في الدولة عدة وسائل مباشرة والتي تقيد كمية واستخدامات الصرف الأجنبي .

التدخل المباشر:²

يقصد بالتدخل المباشر قيام الحكومة بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي لتثبيت سعر الصرف عند مستوى أعلي أو أقل من سعر الصرف السائد في سوق الصرف الأجنبي .

¹ - شمعون شمعون , مرجع سابق , ص 144 .

² - مندور أحمد , مقدمة في الاقتصاد الدولي , الدار الجامعية , بيروت , 1990 , ص 142 .

ويتضمن التدخل في هذه الحالة القيام ببيع أو شراء العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية عند الأسعار المحددة, فعندما تحدد الدولة سعر أعلي لعملتها سيكون الطلب أقل من العرض, ولذلك يتدخل البنك المركزي لشراء العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية علي أساس سعر الصرف المحدد ومن ناحية أخرى سيقوم البنك المركزي ببيع العملة المحلية في حالة تحديد سعر أقل, حيث يكون الطلب أكبر من العرض عند هذا السعر وسيعتمد مدى نجاح عمليات تثبيت سعر الصرف علي الموارد التي تتاح للبنك سواء في شكل عملات أجنبية في حالة تثبيت السعر الأعلى أو العملات المحلية في حالة تثبيت السعر الأدنى, وقد يواجه البنك المركزي صعوبات للحصول على العملات الأجنبية, كما أن زيادة العرض من العملة المحلية يكون علي حساب الآثار التضخمية التي قد يواجهها الإقتصاد القومي, ولذلك فإن التدخل المباشر لا بد أن يكون مؤقت¹.

تقييد الصرف الأجنبي :

طبقا لهذه الوسيلة, يتم تجميع كل العملات الأجنبية المكتسبة في البنك المركزي للدولة والذي يقوم بدوره بتخصيصها طبقا لقواعد معينة تحددها الحكومة, ومن أهم الوسائل المتبعة لتقييد الصرف الأجنبي .

التخصيص طبقا للأولويات :

تعتبر هذه أبسط وسيلة, فظالما أن كميات الصرف الأجنبي التي تتاح لدي البنك المركزي تكون غالبا محدودة, فسوف يتم تخصيصها لتمويل الواردات الضرورية مثل الغذاء المواد الخام والسلع الرأسمالية والسلع الوسيطة, فضلا عن الوفاء بالمدفوعات الدولية الضرورية الأخرى, وتستخدم هذه الوسيلة على نطاق واسع في العديد من الدول النامية .

— أسعار الصرف المتعددة :

معظم الدول لها نوع ما من قيود الصرف أكثرها شيوعا هو أسعار الصرف المتعددة مع أسعار صرف مرتفعة على الواردات الكمالية وغير الضرورية, وأسعار صرف منخفضة على الواردات

¹ - قريصة صبحي تادرس, العقاد مدحت محمد, مرجع سابق, 356 .

الضرورية, سعر الصرف المرتفع على الكماليات وغير الضروريات يجعل هذه المنتجات الأجنبية أعلى بالنسبة للمشتريين المحليين ولا يشجع علي استيرادها ويسعى هذا النظام للرقابة علي الصرف, إلى تقليل الواردات وزيادة قيمة الصادرات بالعملات الأجنبية, وذلك بغرض تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.¹

الحسابات المحمّدة :

فالدولة قد تحظر الإحتفاظ بالذهب وتفرض تسليمه للسلطات المكلفة بالرقابة على الصرف, وهي تحظر إطلاقاً تصدير رأس المال إلى الخارج, وهكذا تفرق الرقابة على الصرف بين العمليات الجارية وحركات رأس المال, فتيسر الأولى وتمنع الثانية, وأهم من كل ذلك أن الدولة قد تلجأ إلى ما يعرف بنظام تجميد حسابات الأجانب فيها, وهذا التجميد معناه منع أصحاب الحسابات المحمّدة من استعمالها أو التصرف فيها, وقد قامت ألمانيا بتجميد حسابات الأجانب فيها, وفتحت لهم بمقدارها اعتمادات أي ودائع لدى بنك الرايخ الألماني, وكان ذلك تدبيراً منها هدفه أن تحمل الدول صاحبة الحسابات على أن تشتري من ألمانيا وعلى أن تصدر لها سلعة معينة وكان ذلك في 1931.²

— إتفاقيات المقاصة:

طبقاً لهذه الوسيلة, يتم الإتفاق بين دولتين على أن تفتح كل منهما حساباً للدولة الأخرى بعملتها المحلية بينكها المركزي, حيث يتم إجراء مقاصة بين كل المدفوعات عن الصادرات والواردات التي تتم بينهما, على أن يتم الإتفاق على أسعار صرف معينة بين عمليتي الدولتين لمدة معينة, وعلى أنه لا يزيد حد المديونية بينهما عن مستوى معين وإلا يتم تسوية الفائض أو العجز الذي يزيد عن هذا الحد على أساس استخدام الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل.

— إتفاقيات التجارة والدفع :

¹ - مندور أحمد, مرجع سابق, ص 143.
² - كامل بكري, مرجع سابق, ص 334.

تعتبر إتفاقيات الدفع صورة أخرى للإتفاقيات الثنائية ولكنها أكثر شمولاً حيث تشمل بالإضافة إلى المعاملات السلعية، معاملات إضافية مثل الخدمات، رسوم الشحن، خدمة الديون، خدمات السياحة، والمعاملات الأخرى التي تنعكس في ميزان المدفوعات، ويلاحظ عادة أن إتفاقيات الدفع تتم بغرض تسديد الدين في دولة معينة لدولة أخرى، ففي ظل هذا النظام يتفق علي نسبة معينة من مدفوعات الواردات بواسطة الدولة الدائنة توضع في حساب المقاصة الخاصة بها لتسديد الدين، ولا تفرض الدولة الدائنة أي قيود علي الواردات من الدولة المدينة، ولكن تستطيع الدولة المدينة أن تقيد من وارداتها من الدولة الدائنة حتى تكون في وضع يمكنها من تسديد ديونها من خلال زيادة الصادرات .

— الوسائل غير المباشرة :

يمكن التمييز بين عدة وسائل غير مباشرة للرقابة علي الصرف الأجنبي، أهمها :

القيود الكمية :

وهو من القيود الكمية المباشرة علي الواردات، ومصاحب لنظام الحصص وتراخيص الإستيراد، حيث تعد قوائم محددة يمنع إستيرادها نهائياً خلال فترة معينة، وتراجع من فترة لأخرى من خلال لجان متخصصة، مثل لجان ترشيد الإستيراد .

وأخيراً يختلف تطبيق القيود الكمية المباشرة بحسب الغرض من تطبيق تلك الأدوات الكمية المباشرة، فإذا كان الغرض حماية الصناعة الناشئة مثلاً فيحدد حجم الطلب المحلي علي السلع، ثم يحدد حجم العرض المحلي، وبالتالي يطبق النظام على الفرق بين الطلب المحلي والعرض المحلي، إما إذا كان الغرض من التطبيق معالجة العجز في ميزان المدفوعات، فيتم اختيار بعض السلع التي تكون كمالية أو شبه كمالية، ويطبق عليها نظام الأدوات الكمية المباشرة.¹

— إعانات التصدير والإغراق :

¹ - عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص 144.

تعتبر إعانات التصدير إحدى أدوات الرقابة علي الصرف, وهي تلك المساعدات والمنح المالية التي تقدم للصادرات بهدف تشجيعها وتمكينها من الوقوف أمام المنافسة في الأسواق العالمية .
أما سياسة الإغراق, فتتمثل في مجموعة من الإجراءات العامة والخاصة التي يتم بموجبها بيع السلعة في الخارج بأسعار أقل من الأسعار المحلية .
وعادة ماتنظر الدول الأجنبية بعدم الرضا عند لجوء إحدى الدول إلى منح الإعانات لصادراتها أو اتباع سياسة الإغراق, فتبادر من جانبها بفرض رسوم أو ضرائب تعويضية معادلة للإعانات ومعدل الإغراق .

— رفع أسعار الفائدة :

يمكن أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة, على سعر الصرف الأجنبي في دولة ما, عن طريق تأثيرها على تحركات رؤوس الأموال من وإلى الدولة, فعندما يزداد سعر الفائدة يزداد تدفق رؤوس الأموال من الخارج, كما يقال خروج رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج, ويترتب علي ذلك زيادة الطلب علي العملة الوطنية, وبالتالي زيادة قيمتها الخارجية, ومن ثم يصبح سعر الصرف الأجنبي في صالحها .

لكن تغيرات سعر الفائدة تؤثر عكسيا علي الاستثمار, فضلا عن إمكانية قيام الدول الأخرى برفع أسعار الفائدة, الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الآثار المنتظرة علي سعر الصرف الأجنبي .¹

المطلب الثالث: أهداف الرقابة علي الصرف

من التعريف الذي أوردها لسياسة الرقابة علي الصرف نشير إلى أن الهدف النهائي لسياسة الرقابة علي الصرف هو تعظيم العائد من التعامل مع باقي العالم, وتحقيق هدف التوازن الخارجي كأحد الأهداف الرئيسية للسياسات الإقتصادية, وكهدف من أهداف سياسة الرقابة علي الصرف المتبعة ضمن منظومة تحقيق الأهداف الإقتصادية الأخرى .

¹ - كامل بكري, مرجع سابق, ص 340 .

لقد حاولت دول العالم الثالث إتباع سياسة للرقابة علي الصرف تمكنها من تحقيق الأهداف التي تري السلطات النقدية أنها تسهل عملية الوصول إلى نتائج إيجابية في التنمية الإقتصادية , وأهداف نظام الرقابة تتمثل في النقاط التالية :

— تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات إذ أن مصادر واستخدامات الصرف الأجنبي تكون أساسا في ميزان المدفوعات , حيث تقوم الدولة بالحد من الواردات غير الضرورية وتشجيع الصادرات ذات الأهمية الكبرى.

— المحافظة علي القيمة الخارجية للعملة الوطنية كون أن التغير الذي يحدث فيها ينعكس علي حركة الصادرات والواردات وكذا رؤوس الأموال , ولذلك تقوم السلطات بوضع إجراءات تنظيمية وقانونية تخص بيع وشراء العملات الأجنبية .

— حماية الصناعات المحلية الفتية من المنافسة الخارجية وكذلك تشجيع إستيراد السلع الخارجية (السلع الوسيطة والإستهلاكية الأساسية) ومنع استيراد السلع الكمالية . كل هذا يندرج ضمن إطار واحد هو دعم خطط التنمية الإقتصادية للدولة .

— توفير العملات الأجنبية في السوق الوطني عن طريق توجيه رؤوس الأموال الأجنبية بواسطة الرقابة علي الإستثمارات ذات الأولوية وكذا الحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية إلي الخارج بواسطة إجراءات تنظيمية وقانونية تقييدية , كل هذا يساهم في تنمية الإحتياطي من العملات الأجنبية ويساعد في التخفيف من أعباء الديون الخارجية .

بالإضافة إلي ماسبق ذكره من أهداف الرقابة علي الصرف فإن الدول عادة مالا تعتمد علي سعر صرف واحد لتحقيق ذلك , بل إنما تأخذ بأسعار صرف متعددة تختلف حسب الغرض من الطلب علي الصرف الأجنبي , وهناك بعض الدول التي قامت بإنشاء صناديق موازنة أسعار الصرف , حيث تقوم السلطات النقدية بتجميع أرصدة نقدية تمكنها من التدخل في أسواق الصرف الأجنبي , وبالتالي المحافظة علي السعر الذي ترغب في أن يستقر عليه

وإجمالاً يمكن القول أن الرقابة تتمثل في شقين أساسيين¹:

— الرقابة علي موارد البلاد من الصرف الأجنبي .

— الرقابة علي توزيع هذه الموارد علي وجوه الإستعمال المختلفة .

المطلب الرابع: مبادئ وآثار الرقابة علي الصرف :

تتمثل الرقابة علي الصرف في محاولة الدولة تقييد مدفوعاتها للخارج ,ومن هذا فرضت الدولة رقابتها علي كل مايتعلق بالعملات الأجنبية وتعددت الإجراءات التي اتخذتها في هذا السبيل ,فالرقابة علي الصرف تتضمن عدة صور تتمثل في :

1— جعل كل عمليات الصرف سواء بيع أو شراء العملات الأجنبية بين يدي سلطة واحدة يطلق عليها اسم مراقبة النقد أو مراقبة الصرف ,ومنه فعمليات الصرف تصبح احتكاراً علي الدولة غير أنها تخو هذه السلطة للبنوك التجارية .

2— إلزام كل مصدر بأن يورد كل مايحصل عليه من عملات أجنبية إلى مجمع العملات الأجنبية وكذلك إلزام كل مستورد أن يشتري العملة التي يريدتها من المجمع نفسه ,ويتم البيع والشراء بسعر صرف تحدده الدولة ,كما بإمكان الدولة أن تضع رخص التصدير وفرض نظام رخص الاستيراد لضمان توزيع العملية فيما بين المستوردين .

3— تحريم التعامل في الصرف لبعض العمليات ,فتقوم بمنع تصدير رؤوس الأموال والتفرقة بين العمليات الجارية وحركات رأس المال ,فتيسر الأولي وتمنع الثانية . كما تلجأ الدولة أحياناً إلى ما يعرف بنظام تجميد حسابات الأجانب ,أي منعهم من استعمالها أو التصرف فيها ,وتفتح لهم مكافئاً حساباً بالعملة المحلية ,حتى تجبرهم على الشراء من هذه الدولة مقابل تصدير بعض السلع إليها².

بإمكان الرقابة علي الصرف أن تؤدي إلى انعكاسات على التجارة الخارجية مثلما يؤدي إليه النظم الحسائية الجمركية ,فهي تقلل الواردات ,وقد تزيد الصادرات ,إلا أن أهم نتيجة للرقابة علي

¹ - كامل بكري ,مرجع سابق ,ص 340 .

² - مجدي محمود شهاب - مرجع سابق ص 263 - 265.

الصرف تأثيرها علي الصرف نفسه , فيهي تحتفظ به في المستوي الذي تريده الدولة , أي أنه لا يتحدد في سوق الصرف , ومن هذا فإن الرقابة علي الصرف تؤدي إلي عزل العملة الوطنية عن الخارج , كما أنها تقيم حاجزا بين الأسعار العالمية وأسعارها الداخلية , حيث أنه بإمكان الدولة أن تقوم باختيار السياسات النقدية والاقتصادية وتطبيقها دون أن تخشى من آثارها الضارة علي ميزان المدفوعات .

أخيرا يمكن القول أنه يترتب علي قيام الدولة التي تفرض الرقابة علي الصرف إلى عزل الدولة عن الدول الأخرى عملة وصرفا , من خصائص هذه الرقابة :

— الالتزام ببيع أرصدة النقد الأجنبي .

— منع تصدير القيم المنقولة .

— منع استيراد العملة الوطنية .

— احتكار سوق المعادن الثمينة .

— تجميد الحقوق الأجنبية .

الأسواق السوداء للصراف

ظهور السوق السوداء هو إحدى نتائج نظام الرقابة علي الصرف ويشكل هذا السوق في حالة ما إذا لم يستطيع البنك المركزي تلبية طلبات كل المقيمين علي العملات الصعبة , فكلما كان عرض العملات الصعبة غير كاف كلما كانت سعة السوق السوداء أكثر . والفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي يزداد مما يجرى علي بيع العملات الصعبة في السوق الموازية .

إن سعر الصرف الموازي المرتفع كثيرا يمكن قبوله لسببين :

— التوسع في الإصدار النقدي الذي يؤدي إلى وجود مداخل إضافية .

— الندرة أو النقص في السلع والخدمات المستوردة في السوق المحلية .

الطلب علي العملات الصعبة في السوق السوداء :

بالإضافة إلى أنها مطلوبة لتمويل الواردات القانونية، وتمويل الاستثمارات (الديون الخارجية) وتسديد خدمة الدين، فإن العملات الصعبة مطلوبة لغايات أخرى لها طابع غير قانوني أما م نظام الرقابة علي الصرف.¹

أ — لتمويل الواردات غير القانونية :

إن عدم قدرة السوق الوطنية على إشباع كافة الحاجيات المحلية يؤدي إلى ظهور سوق أخرى، وهي السوق الموازية. فالأشخاص يحصلون على العملة الصعبة لشراء المنتجات المطلوبة وغير المتوفرة في الداخل من الخارج وإعادة بيع هذه المنتجات يسمح بتحقيق أرباح هامة تعادل الفرق بين السعر الرسمي والسعر الموازي .

ب — لتمويل المدفوعات غير المنظورة :

الطلب علي العملة الصعبة في السوق السوداء يمكن أن يكون لأجل تمويل السفر نحو الخارج، أو من أجل العلاج الطبي غير المتوفر داخل الوطن... إلخ.

توظيف رؤوس الأموال في الخارج :

توظيف رؤوس الأموال أو الأصول في الخارج هو نتيجة لسياسة نقدية لا تحرض الأشخاص على الادخار المحلي. فأسعار الفائدة المنخفضة تمثل نقطة سلبية. هذا الميول إلى تصدير رؤوس الأموال يمكن أن يكون أكبر في حالات اللامن وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.²

عرض العملات الصعبة في السوق السوداء :

عادة ما يكون عرض العملات الصعبة متأثراً عن عائدات التصدير أو الاقتراض. كما يمكن إيجاد منافذ أخرى للعرض .

أ — الصادرات المهربة :

إن مستوى الأسعار المنخفض مقارنة مع ما هو عليه في الدول المجاورة يؤدي إلي نمو التصدير غير القانوني (التهرب) للمنتجات المدعومة عبر الحدود .

¹ - كمال العقريب، مرجع سابق، ص 122.
² - كمال العقريب، مرجع سابق، ص 122.

ب — بيع العملات الصعبة من طرف المهاجرين, الدبلوماسيين والسياح :
الفرق المرتفع بين السعر الرسمي والسعر الموازي يجرى الأفراد الذين بحوزتهم عملات صعبة علي بيعها في السوق الموازية ففي 1978, ما يعادل 4,7 مليار دينار جزائري بالسعر الرسمي سبقت إلى السوق الموازية.¹

ج — الإفراط في الفوترة بالنسبة للواردات :

إن الإفراط في التصريح بالمبلغ الموجود علي فاتورة المستورد, يسمح لهذا الأخير باكتساب مبلغ من العملة الصعبة (الفرق بين المبلغ الحقيقي للواردات والمبلغ المرتفع المصرح به) وإعادة بيعه في السوق الموازية .

وقد يفقد الإفراط في التصريح بالمبلغ الواردات فائدته أو القصد الذي يبحث عنه المستورد في حالة ما إذا كانت الرسوم المطبقة علي الواردات جد مرتفعة بين السعر الرسمي والموازي للعملة الصعبة .

د — الخفض في مبلغ فاتورة التصدير المصرح به :

وهذا ما يسمح للمصدر بالحصول على مبلغ من العملات الصعبة بالسعر الرسمي, وإعادة بيعها في السوق السوداء للصرف . وقد يتفادى المصدر فعل ذلك إذا ما كانت الإعانات المالية للصادرات مرتفعة بما فيه الكفاية بشكل يسمح له بتعويض الربح المحقق بالعملة الصعبة عن عمليتي التدليس في مبلغ الفاتورة واللجوء إلى السوق السوداء .

النتائج المترتبة عن السوق السوداء:

إن نتائج السوق السوداء علي الإقتصاد تتوقف علي مدى ضخامتها فكلما كانت تحتل جزءا هام في الإقتصاد كلما كانت نتائجها محسوسة .

أ — التضخم :

¹ - كمال العقريب, مرجع سابق, ص 122 .

إن المداخيل الإضافية والعرض غير الكاف يؤدي إلى ظهور وزيادة التضخم والمنتجات المعروضة في السوق السوداء والتي تعتبر كمالية والتي حلت محل منتجات غذائية أساسية، هي الأخرى كلما كانت مرتفعة كلما زادت حدة التضخم لتشمل أو لتمس كافة المنتجات في السوق المحلية .

أثر السوق السوداء على الادخار المحلي :

تحويل رؤوس الأموال نحو الخارج وتجارة التهريب يؤديان إلى خفض مستوى الادخار المحلي، تلبية لحاجات السوق الخارجية وتسرب رؤوس الأموال يثقل الحاجة إلى السيولة الضرورية لتمويل النفقات. وهكذا تجد السلطات نفسها مرغمة على الاقتراض من الخارج أو زيادة الكتلة النقدية، وهذين الخيارين لا يمكن أن يمر دون إحداث مشاكل أخرى فالتوسع النقدي دون نمو في الإنتاج يزيد من حدة التضخم، والاستدانة يمكن أن تقود إلى نفس النتائج بالإضافة إلى أنها تزيد من التبعية نحو الخارج .

ج — الرشوة والفساد :

إن الصلاحية المقدمة للموظفين في تقديم أو منح رخص الاستيراد والعملات الصعبة قد تولد ظاهرة الرشوة. فالفرق المعتبر بين السعر الرسمي والموازي يدفعهم لتحقيق أرباح غير شرعية عن طريق السوق السوداء .

إجراءات مقاومة السوق السوداء:

أ — قابلية تحويل العملة :

لتفادي أثر السوق السوداء على الإقتصاد، فإنه من الأولى تحقيق الشروط التالية:¹

1 — على الدولة إشباع كل الحاجيات المحلية بالإنتاج المحلي أو الإستيراد .

2 — يجب على البلد أن يمتلك حجماً هاماً من الاحتياطات .

3 — ضمان قابلية تحويل العملة الوطنية، ويقصد بهذا حرية إبدال هذه العملة بغيرها من العملات بحرية وبدون حدود. وهنا يجب على البنك المركزي ضمان حركة عملته في سوق الصرف بكل

¹ - كمال العقريب، مرجع سابق، ص 129 .

حرية ويمكن أن تكون هذه القابلية شاملة عند تطبيق علي كافة الأعوان المقيمين كانوا أم لا وعند كل المعاملات (الجارية والمالية)، كما يمكن أن تكون جزئية — وهو حال البلدان النامية — إذ تطبق بالخصوص علي المعاملات الجارية. ولكن مع تحرير حركة رؤوس الأموال علي المستوى العالمي شجع ذلك بعض البلدان إلى إلغاء القيود الخاصة بالعملات المالية .

إن هذه الشروط الثلاثة، غالبا مالا تتحقق في الدول النامية فقابلية تحويل عملتها المدعومة بمستوى ضعيف من الاحتياطات وفي بعض الأحيان سلي، وعجز الجهاز الإنتاجي ساعدت في تقوية ميكانيزم السوق السوداء .

ب — التخفيض في قيمة العملة الوطنية :

سياسة التخفيض تعتبر أداة فعالة لإزاحة السوق السوداء عن دورها المتمثل في الإخلال بنظام الأسعار.¹

والفرق بين السعر الرسمي والسعر الموازي يميل إلى الانخفاض حسب مستوى التخفيض. ولكن في حالة البلدان النامية فإن ذلك لا يأتي دائما بنتائج حسنة، إذ أن هيكل الصادرات في هذه البلدان وعدم مرونة العرض وكذا مستوى الواردات الذي يصعب تقليصه، كل هذا يجعل من سياسة التخفيض أداة قليلة الفعالية .

¹ - كمال العقريب، مرجع سابق، ص 131 .

الفصل الرابع
الفصل الرابع

دور سعر صرف الأوقية في تعديل ميزان مدفوعات
دور سعر صرف الأوقية في تعديل ميزان مدفوعات

موريتانيا موريتانيا في الفترة (1996-2008)

المبحث الأول : الاقتصاد الموريتاني وأهم اختلالاته

تقع موريتانيا في أقصى الشمال الغربي للقارة الإفريقية على ساحل المحيط الأطلسي بطول 650 كلم، ويتميز الموقع الجغرافي لها بكثرة المواقع الصحراوية وقسوة المناخ، بالإضافة إلى اتساع المساحة (1030700 كلم) مقابل (2.724 مليون نسمة)¹ ينتشرون على مناطق متباعدة تفتقر إلى وسائل الاتصال المختلفة (الطرق المعبدة، السكك الحديدية، وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية... الخ).

كما لعب المستعمر الفرنسي دورا كبيرا في تخلف الاقتصاد الموريتاني، فبعد رحيله سنة 1960، ترك بنية تحتية هشّة ومحدودة، وكان قد تم تشييدها لتسهيل حركة أجهزة وهيئات المستعمر ونقل خامات الحديد، مثل بناء السكة الحديدية الوحيدة في البلاد التي تربط بين مدينة أزويرات في أقصى شمال البلاد حيث تكمن خامات الحديد ومدينة انواذيبو الشاطئية، حيث تم تشييد ميناء لتصدير هذه الخامات وقد ظلت جميع الأنشطة المرتبطة بإنشاء المؤسسات الحديثة مرتبطة بخدمة المستعمر مثل المدارس والمناطق الإدارية والتي ظل المواطن الموريتاني يعزف عنها حتى لفترة بعد رحيل المستعمر، وقد كان لهذه العوامل مجمعة الدور الحاسم في تحديد المعالم الرئيسية للاقتصاد الموريتاني وقد شهدت فترة ما بعد الاستقلال تنامي دور الدولة في إدارة دفعة الاقتصاد يحدوها الأمل في تحقيق التنمية المطلوبة حيث انطلقت من الصفر كما سبق وأن أوضحنا، إلا أن هذا الدور ما لبث أن تراجع وذلك تحت ضغط المؤسسات النقدية الدولية في السنوات الأخيرة من اجل فتح الباب واسعا أمام القطاع الخاص في إطار ما يعرف ببرنامج الإصلاح الاقتصادي.⁽¹⁾

المطلب الأول: الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في موريتانيا

لقد ظل الاقتصاد الموريتاني نموذجا واضحا للاقتصاد المتخلف الذي يعتمد على الرعي والزراعة التقليدية، وصيد الأسماك الذي كان أغلب إنتاجه يستهلك في عين المكان وجاء استغلال معادن

¹ - عيسى ولد أحمد محمود، السياسة النقدية الموريتانية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي (1985 - 1997)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 80.

¹ - عيسى ولد أحمد محمود، مرجع سابق ص 80.

الحديد والنحاس وتطور المصادر البحرية ليساهم في نشأة قطاع أكثر تطورا وتنظيما وتحكما في الإنتاج، دون أن يكون اعتماد التنمية على المصادر الزراعية التي تتحكم فيها ظروف المناخ الصعبة في أغلب الأوقات.

وستعرض هنا إلى أهم القطاعات التي يتكون منها الاقتصاد الموريتاني وهي :
القطاع الزراعي والرعوي، وقطاع الصيد البحري، والقطاع المنجمي.

❖ القطاع الزراعي والرعوي :

رغم ضعف إنتاجية هذا القطاع وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ظل غالبية المواطنين الموريتانيين يعتمدون عليه في حياتهم، وإن كانت موجة الجفاف التي ضربت البلاد في نهاية الستينات والسبعينات قد أعادت شكل التوزيع السكاني على القطاعات الاقتصادية، حيث بدأت أعداد من سكان الريف والبدو التزوح إلى المدن والعمل في قطاع الصناعة والمعادن والتجارة، وإلى الآن يعتبر قطاع تربية الماشية الأول بين القطاعات الاقتصادية من حيث حجم القوى العاملة، إذا أظهر تعداد للسكان في موريتانيا والذي أجري بعد موجة الجفاف سنة 1988 بأن (53.8 % من القوى العاملة في البلاد توجد في القطاع الريفي منها 77 % تعمل في تربية الحيوانات. وتفيد التقديرات الصادرة عن وزارة الزراعة والبيطرة أن الثروة الحيوانية الموريتانية تقدر، في سنة 2007، بحوالي 15 مليون رأس وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة % 4,2 مقارنة بالسنة الماضية وقد بلغت نسبة تزايد الضأن والماعز % 5 والأبقار % 1,7 والإبل % 0,7 وتتوزع الثروة على النحو التالي: جدول رقم 9: تطور مخزون الثروة الحيوانية سنة 2008 بآلاف الرؤوس

السنة	2006	2007	2008
أبقار	1 355	1 397	1 421
ضأن وماعز	15 798	18 007	18 907
إبل	1 342	1 370	1 380

— المصدر : وزارة التنمية الريفية الموريتانية .

— ولا تزال تربية الحيوانات تعتمد بشكل كامل على الأمطار والترحال ورائها أينما سقطت، ويأخذ على هذه الإحصائيات عدم الدقة، وذلك لصعوبة حصر أعداد الماشية ووعورة الوصول إلى مناطق تواجدها على لجان التعداد بالإضافة إلى قهر ملاكها من الإعلان عن عددها الحقيقي للحكومة خوفا من الضرائب وأما الغنم والماعز فقد استقرت أعدادها في السنتين المذكورتين إلى حوالي 8800 ألف رأس. وتحتل موريتانيا المرتبة الثالثة بين الأقطار العربية من حيث عدد المواشي. كما لوحظ أيضا أن القطاع الزراعي هو الآخر تأثر بالجفاف الذي أدى إلى تصحر 80 %¹ من الأراضي الزراعية التي كانت تصل إلى 15 مليون هكتار تقلصت حتى وصلت إلى 3 مليون فقط، ونتيجة لذلك وللهجرة المستمرة من البدو والأرياف إلى المدن بفعل الجفاف تراجعت نسبة القطاع الريفي عموما في الناتج المحلي الإجمالي 65 % في بداية الستينيات إلى 18.8 % فقط سنة 1973. مثلت الزراعة برسم عام 2008 ، ما يقارب 21 % من القطاع الأول وبلغت نسبة النمو 19 وبذلك سجلت نموا حقيقيا بنسبة 24,1 % وهو ما يعكس مردودية بعض المحاصيل. 2007 سجل إنتاج الحبوب - وعلى وجه العموم، وبعد هبوط بلغ 31 % في نهاية حملة 2006.²

— أما الإنتاج من القمح والذرة والشعير فقد بلغ 17 ألف طن مقابل 8,9 ألف طن عام 2007 نتيجة زيادة المساحات المزروعة بما يعادل 12 ألف هكتار. وفيما يتعلق بإنتاج الأرز غير المقشر، فقد بلغ عام 2008 حوالي 73,5 ألف طن أي بزيادة 48% مقارنة بإنتاج عام 2007 ونتج هذا التطور أساسا عن تحسن متوسط مردودية الهكتار. حيث انتقلت من 3,2 طن عام 2007 إلى 4,5 عام 2008. و تمارس في موريتانيا ثلاثة أنواع من الزراعة :³

أ- الزراعة المطرية :

¹ - عيسى ولد أحمد محمود، مرجع سابق، ص 82 .
² - البنك المركزي الموريتاني التقارير السنوية لميزان المدفوعات، 1996- 2008 .
³ - عيسى ولد أحمد محمود، مرجع سابق، ص 83 .

وتعتمد على الأمطار التي تغمر معظم المناطق الجنوبية التي تعتبر مناطق زراعية، كما تؤدي الأمطار أيضا إلى حدوث فيضان في نهر السنغال يسفر عن ري مساحات كبيرة، وفي بعض الأحيان تصل المساحات المغمورة بفيضانات النهر والسدود التي تقيمها الدولة على ما يتراوح ما بين 50 و70 ألف هكتار.

وقد كان هذا الصنف من الزراعة يقدم حوالي 60 % من إنتاج الحبوب في البلاد قبيل الجفاف، أما في الوقت الحاضر فإنه لا يمثل إلا حوالي 38 % من إجمالي إنتاج الحبوب.

ب- الزراعة المروية :

تقدر المساحات القابلة للري بمياه نهر السنغال بحوالي 150 ألف هكتار إقامة السدود التي تسمح باستغلال هذه المساحات على النهر في إطار المشاريع الكبرى لمنظمة استثمار نهر السنغال التي تضم بالإضافة إلى موريتانيا كلا من مالي والسنغال وقد تم إنجاز سدين في هذا الإطار هما : سدا إدياما وماننتالي، ولكن حتى بداية الثمانينات لم يتجاوز مجموع الأراضي المروية بفضل عمليات الاستصلاح أو الري 185 هكتار تقوم الشركة الوطنية للتنمية الريفية (SONADER) بإدارة ثلثها بوصفها المكلف الرئيسي بتطبيق سياسة الحكومة الزراعية. وتعتبر هذه المساحات المستصلحة ضئيلة جدا إذا ما قورنت بحجم المساحات القابلة للري بمياه النهر.

ج- الزراعة الموسمية : وينحصر معظمها في الواحات والوديان ذات المياه الجوفية القريبة من السطح حيث يتم رفع الماء بالوسائل التقليدية أو المضخات الحديثة في بعض المناطق ويزرع في هذه المساحات بشكل أساسي النخيل والخضروات.

وجدير بالملاحظة أن مساهمة القطاع الرعوي في الناتج المحلي الإجمالي وصلت في 1982 إلى 28.8 % وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية بعد قطاع المناجم أما عدد العمال الذين يشتغلون فيه فهو لا يزال حتى 1980 يوفر أكثر من 145 ألف فرصة عمل أي نسبة 35 % ويوفر قطاع الزراعة

هو الآخر أكثر من 135 ألف فرصة عمل ويحتل بذلك المرتبة الثالثة بعد القطاع الرعوي إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 3.9%.¹

❖ القطاع المنجمي :

يندرج تحت هذه القطاع خامات معدنية متعددة من أهمها :²

- الحديد : يقدر احتياطي موريتانيا من الحديد الخام بحوالي (2465 مليون طن) والذي يشكل نسبة (21.6%) من الاحتياطي العربي و(1.4%) من الاحتياطي العالمي وقد بدأ الاستغلال الفعلي لمناجم الحديد سنة 1963 بإنتاج وتصدير (1.3 مليون طن).

توجد معادن الحديد في شمال البلاد في منطقة (كدية الجل) ويوجد ما يقرب من 90 مليون طن في منطقة (تراديت) التي تمتاز بأن احتياطاتها تشمل على أجود أنواع الحديد، هذا بالإضافة إلى منطقتي (افديرك) و(ارويسات) ويبلغ الاحتياطي فيهما حوالي (162 مليون طن)، وقد قامت باستغلال هذه المعادن شركة حديد موريتانيا الأجنبية (MIFARMA) التي تملك فرنسا 55.8% من رأسمالها والباقي بين الشركات الإيطالية والبريطانية، أما موريتانية فلا تمتلك منها سوى 5% من رأسمالها، إلا أن قامت موريتانيا بتأميمها في 28 / 11 / 1974 وقد وصل إنتاج تلك الشركة بدء من إنشائها إلى تاريخ تأميمها حوالي 91 مليون طن من الحديد بمعدل سنوي متوسط 6.5 مليون طن وقد وصلت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى 28% و 80% من الصادرات وساهمت في امتصاص 15% من العمالة العاطلة⁽¹⁾، وفي 27 / 07 / 1972 أنشأت الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM) وتحوّلت سنة 1978 من شركة مملوكة للدولة إلى شركة ذات رأسمال مختلط بمساهمة من القطاع الخاص الموريتاني ودول عربية، إلا الحكومة

¹ - محمد الأمين ولد سيدنا، دور الجهاز المصرفي الموريتاني في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير مقدمة بمعهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، السنة الجامعية 1997-1998، ص 7.

² - عبد الرحمان حموري، دراسة سوق الجمهورية الإسلامية الموريتانية (سلسلة دراسات الأسواق)، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، عمان، 1986، ص 10.

(¹) محمد الأمين ولد سيدنا، مرجع سابق، ص 11.

الموريتانية ظلت تملك حوالي 70.89 % من رأسمالها، وتعتبر (سنيم SNIM) أول مؤسسة في البلاد من حيث الحجم ورأس المال والموارد وحجم العمالة، حيث تحتل المرتبة في توظيف العمال بعد الدولة.

وحسب آخر الإحصائيات بلغت قيمة خامات الحديد التي صدرتها شركة اسنيم 187,4 مليار أوقية عام¹ 2008 مقابل 149,8 مليار أوقية عام 2007 أي بزيادة 25 % بينما كان حجم صادرات الحديد 11 مليون طن مقابل 11,8 مليون طن في السنة السابقة. وبما أن الكميات المصدرة تراجعت ب

6,8% فإن الزيادة في عائدات التصدير نتجت عن ارتفاع سعر الحديد الذي بلغ 71,2 % دولارا للطن عام 2008 مقابل 47,3 دولارا/طن عام 2007 أي بزيادة 50,5 %

الشكل رقم 6 التوزيع الجغرافي لصادرات موريتانيا من الحديد سنة 2008



المصدر : البنك المركزي الموريتاني

ويتبين من التوزيع الجغرافي لصادرات الحديد أنها وجهت أساسا إلى أوروبا بنسبة 74 من الكميات المصدرة عام 2008. غير أن الصين أصبحت بحكم حصتها المتزايدة والبالغة 19% من مجموع صادرات 2008، هي الوجهة الثانية لصادرات شركة سنيم من الحديد بعد فرنسا.

¹ -Banque centrale de Mauritanie ,Direction des Etudes Economiques (Bulletins trimestriél ,Mars 1996 -2008

- النحاس : تم اكتشاف أول تكوينات النحاس في موريتانيا سنة 1931 في ولاية انشيري على بعد 250 كلم إلى الشمال انواكشوط في منطقة "أم اجرين" وقد أكدت الدراسات التي أجريت سنة 1952 وجود 9 ملايين طن من الأنواع ذات الجودة العالية من النحاس، حيث يحتوي كل طن من النحاس على 3 غ من الذهب وقد كانت أول خطوة لتعدين النحاس الموريتاني هي إنشاء شركة تعدين النحاس في موريتانية سنة 1953 لتدرس إمكانية تعدين النحاس برأس مال قدره 16 مليون دولار موزعة على النحو التالي⁽¹⁾:

- الحكومة الموريتانية 25 %
- شركة التعدين والمعادن الفرنسية 25 %
- بنك باريس والأراضي المنخفضة 10 %
- الخصوصيون الموريتانيون 15 %
- مكتب الأبحاث الجيولوجي المغربي 25 %

وقد اقتصر نشاط هذه الشركة على البحوث والمعامل إلى أن توقفت نتيجة لخلاف نشب بينها وبين الحكومة الموريتانية.

وقد بدأ إنتاج النحاس في عام 1971 وذلك في شكل أوكسيد النحاس، وتحتل موريتانيا الدرجة الرابعة من حيث حجم الاحتياطي العام من هذا المعدن في الوطن العربي بعد الأردن والمغرب والسعودية، إذ تتوفر على 8 % من الاحتياطي العربي من النحاس.

وقد تولت تصدير النحاس شركة النحاس الموريتاني (SOMIMA) التي تم تأسيسها سنة 1966 والتي تملك الحكومة الموريتانية 23 % من رأسمالها وتوقفت عن الإنتاج لخلاف بينها وبين الحكومة أيضا. وذلك سنة 1991 بعد تأسيس شركة جديدة يشرف عليها خبراء أستراليون لاستغلال معدن النحاس، ونتيجة لعدم استقرار من يتولى الإشراف على استخراج هذا المعدن ظل إنتاجه مضطربا ويتوقف في فترات كثيرة، وارتبط باستخراج النحاس في موريتانيا إنتاج بعض

¹ — الصوفي ولد الشيباني، سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا مع الإشارة إلى دور الموازنة العامة في تنفيذها، رسالة ماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993، ص. 13.

المواد المعدنية الأخرى مثل معدن الملح الذي يشكل نشاطا ثانويا لشركات النحاس في موريتانيا، وذلك لتجاوز مناطق استخراج كل منهما.⁽¹⁾

ولا يسعنا قبل أن ننهي الحديث عن الثروة المعدنية في موريتانيا إلا أن نشير إلى استخراج البترول، حيث أصبحت موريتانيا في 24 شباط/ فبراير 2006 دولة منتجة للنفط للمرة الأولى عندما بدأت في ضخ النفط الخام في حقل شنقيط البحري الذي تقوم بتشغيله شركة "وود سايد بتروليوم" الأسترالية. ومن المتوقع أن يضخ الحقل 75 ألف برميل يوميا، وقال وزير النفط أن الحكومة تتوقع أن تجني 200 مليون دولار سنويا من إنتاج حقل شنقيط، ويقدر مخزون الحقل بـ 120 مليون برميل من النفط الخام. ويأمل مسئولو شركة النفط الموريتانية في أن يصل إنتاج الإنتاج إلى 300 ألف برميل يوميا خلال 3 أو 4 سنوات عندما يبدأ تشغيل 3 حقول أخرى في الحوض نفسه الذي يقع فيه حقل شنقيط.

وتأمل موريتانيا أن تنتشل الإيرادات النفطية سكانها البالغ عددهم 3 ملايين نسمة من الفقر حيث يعيش ثلثي السكان على أقل من دولارين في اليوم.⁽²⁾

❖ قطاع الثروة السمكية :

تعتبر الشواطئ الموريتانية على المحيط الأطلسي المنطقة الأكثر ثراء بالسمك ضمن شواطئ إفريقيا الشمالية الغربية وإحدى المناطق الأكثر ثراء بهذه الكائنات في العالم، حيث يمكن استخراج كمية تقدر بنحو 700 إلى 800 ألف طن من الأسماك سنويا في الشواطئ الموريتانية دون أن يؤثر ذلك على نمو المخزون الاحتياطي، إلا أن الإنتاج ظل ضئيلا حيث لم يتجاوز أكثر من 300 ألف طن. وقد وجهت الحكومة الموريتانية منذ الاستقلال اهتمامها لهذا القطاع، ذلك بتطوير الميناء السمكي في انواذيبو ليكون مهيبا لاستقبال سفن الصيد الصناعية. ولهذا الغرض حصلت على قروض البنك الدولي ومن حكومة الكويت ومن وكالة التنمية الدولية ومن صندوق التعاون

¹ — عيسى ولد أحمد محمود، مرجع سابق ص. 83.

² موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "www,undp-pogar,org"، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، النشرة الإخبارية الفصلية، العدد الخامس (يناير - مارس، 2006).

الفرنسي، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد أحدثت وزارة خاصة للإشراف على القطاع والاهتمام بتنميته ذلك في عام 1970، كما قامت الدولة بإنشاء شركة موريتانية خاصة مهمتها تعاطي الصيد بالطرق الصناعية الحديثة، كما أحدثت منشآت صناعية في انواذيبو لمعالجة الأسماك.⁽¹⁾

وقد مر استغلال هذه الثروة بمراحل اتسمت بالفوضوية والاستنزاف في البداية وقد كانت الخطوة الأولى نحو استغلال الثروة السمكية الموريتانية هي إنشاء شركة التجهيزات والصناعة السمكية في بداية الستينات، من أجل إنتاج السمك وتصنيعه وتصديره إلى الخارج، وقد منحت لها الدولة قروضا باهظة ولكنها أفلست نتيجة لسوء التسيير حيث كان يتولى إدارتها خبير أجنبي نتيجة لنقص الخبرة الفنية المحلية آنذاك.

وبعد ذلك لجأت الحكومة الموريتانية إلى إبرام اتفاقيات مع بعض الدول وأساطيل الصيد الأجنبية، وذلك في إطار محاولتها عقلنة تسيير هذا القطاع إلا أن هذه المحاولات أخفقت هي الأخرى، لتلجأ الحكومة إلى إتباع سياسة رخص الصيد، التي يتلخص جوهرها في منح رخص للسفن الأجنبية التي ترغب في الاصطياد في المياه الإقليمية الموريتانية مقابل دفع إتاوات سنوية تتراوح ما بين 200 إلى 300 ألف دولار أمريكي عن كل سفينة، ولقد نجحت هذه السياسة نوعا ما ووصل عدد السفن إلى 600 سفينة، إلا أنه نتيجة لضعف الرقابة على هذا القطاع جعلت السفن لا تهتم بنصوص الاتفاقيات ولم تحترمها، مما اضطر الحكومة الموريتانية إلى التخلي عن هذه المصلحة الوطنية وهذه السياسة تهدف إلى :¹

- سياسة الإفراغ الإجباري: حيث كانت السفن الأجنبية تقوم بتفريغ حمولتها في موانئ جزر الكناري التابعة لإسبانيا، وبذلك لا تخضع هذه السفن رأي تفتيش ولا رقابة لمعرفة مدى التزامها

¹ - عبد الفتاح العموص، دراسة قطرية حول الجمهورية الإسلامية الموريتانية، جامعة الدول العربية مركز تونس يوليو 1995، ص 15.

¹ - محمد عبد الله ولد صيوط، أثر استقلالية البنك المركزي الموريتاني على فعالية السياسة النقدية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007،

بنصوص الاتفاقيات، ولذلك جاءت السياسة الجديدة لتحتم التفريغ في ميناء انواذيبو الموريتاني الواقع على المحيط الأطلسي.

- إنشاء الشركة الموريتانية لتسويق المنتجات السمكية والتي منحت احتكار تسويق هذه المنتجات، وأصبحت الأسماك تصدر باسم موريتانيا لأول مرة مما سمح بالتحكم في الكمية المسموح بإنتاجها لمختلف الأنواع المسموح باصطيادها طبقا للنظم المعمول بها.

وقد نجم عن هذه السياسة زيادة حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية بسبب ما انطوت عليه من قوانين لتشجيع الاستثمار وتوفير الامتيازات للمستثمرين وتم إنشاء وحدات لتجميد وتخزين الأسماك.

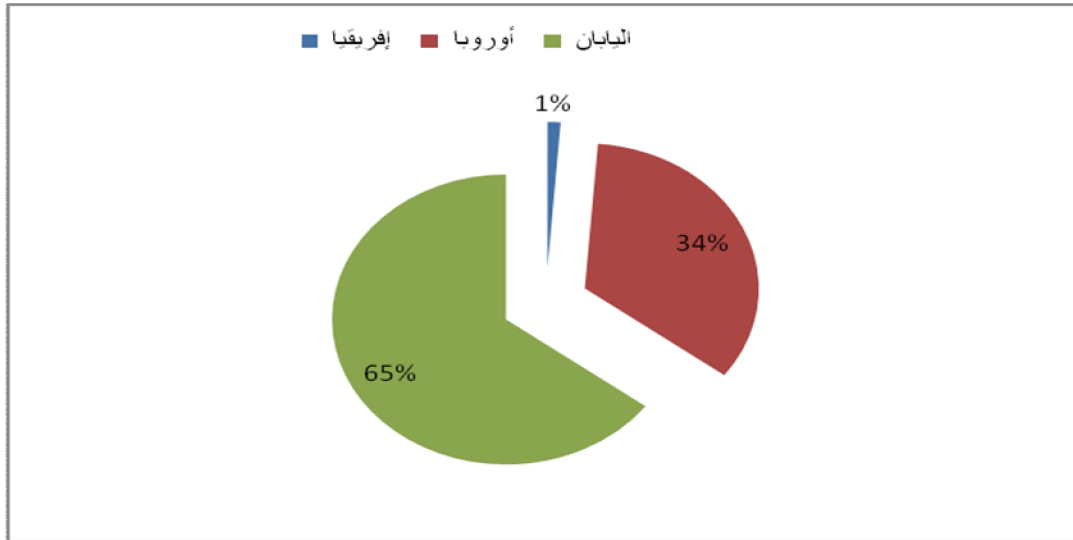
وقد أدت هذه السياسة الجديدة إلى رفع قيمة الصادرات إلى 20 مليار أوقية سنة 1986 بدلا من مليار واحد سنة 1978. بل وأصبحت الصادرات السمكية تمثل أكثر من 50 % من مجموع الصادرات وهنا لابد من الإشارة إلى وجود نوعين من الصيد في موريتانيا وهما الصيد التقليدي الذي يمارس سكان القرى المحاذية للمحيط والنهر، والصيد الحديث

والذي يضم صيد الأسماك العمق وكذلك صيد أسماك السطح بوسائل متقدمة.⁽¹⁾

رسم بياني رقم 7 : التوزيع الجغرافي لصادرات الشركة الموريتانية لتسويق السمك بالقيمة

2008

¹ - الصوفي ولد الشيباني، مرجع سابق، ص 17.



المصدر : الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك .

ولا يزال التوزيع الجغرافي لصادرات شركة تسويق الأسماك، التي تمثل أكثر من ثلاثة أرباع صادرات القطاع، يبرز المكانة المرموقة التي تحتلها كل من اليابان وأوروبا حيث بلغت حصة كل منهما على التوالي % 64,8 و % 34 أما نصيب القارة الإفريقية فلا يزال محدودا حيث لم يتجاوز % 1,2 من الصادرات لعام 2008.

ورغم الزيادة من حيث الكمية (% 25,9) والقيمة (% 22,6) لصادرات أنواع السطح، فإن قيمتها لا تزال ضعيفة إذ تمثل % 13 فقط من قيمة صادرات القطاع. وهكذا فإن قيمتها تغيرت من 8,2 مليار أوقية عام 2007 إلى 9,6 مليار عام 2008 وفيما يتعلق بالصيد التقليدي، ازدادت الصادرات من حيث القيمة ب % 25 إذ بلغت 7,4 مليار أوقية نتيجة ارتفاع الكميات المصدرة بما يقارب % 128 رغم انخفاض بلغ % 14 في متوسط السعر لدى التصدير.

المطلب الثاني : أهم اختلالات الاقتصاد الموريتاني

تميزت فترة الستينات وبداية السبعينات بسيطرة الدولة على دواليب الاقتصاد سيطرة كاملة وغياب وتهميش مساهمة القطاع الخاص المحلي وقد اتسم الاقتصاد المحلي الوطني خلال هذه الفترة بالازدواجية القطاعات، حيث يتواجد قطاع تقليدي (الزراعة وتربية الماشية) يعتمد عليه أكثر من 80% من السكان كمصدر للعيش إلى جانب قطاع حديث يعتمد على استخراج المعادن وتصديرها إلى الخارج والذي لم يكن مرتبطا بالاقتصاد الوطني.

وقد شهدت بداية الستينات وبالتحديد من 1960 إلى 1964 تسجيل معدلات نمو عالية نسبيا للنتاج المحلي الإجمالي وصلت إلى 11% في المتوسط سنويا، وكان ذلك راجع أساسا إلى أن الدولة منطلقة من الصفر، بالإضافة إلى استقطاب قطاع المناجم لرؤوس الأموال الأجنبية وبداية تصديرها خامات الحديد والتحسين الملحوظ في أوضاع الزراعة آنذاك.

وقد بدأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في التراجع بسبب العوامل المناخية السيئة وظاهرة الجفاف، وقد وصل متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 1964 إلى 1975 حوالي 5.66% سنويا.¹

وابتداء من سنة 1975 واجه الاقتصاد الموريتاني أزمات حادة حيث أدى الجفاف على تدهور الإنتاج الزراعي فانخفض من 120 ألف طن في الستينات إلى 20 ألف طن في الثمانينات، وهلك الكثير من الثروة الحيوانية وتصحرت مساحات شاسعة من البلاد. وقد نجم عن هذا الوضع انخفاض مساهمة القطاع الريفي في الناتج المحلي الإجمالي من 40% في أواسط الستينات إلى أقل من 20% في بداية الثمانينات.

كما شهدت الفترة 1975 إلى 1984 تراجع في أسعار الحديد الموريتاني في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى نشوب حرب الصحراء الغربية، التي شاركت فيها موريتانيا، ولقد أثرت العمليات القتالية على الحدود الشمالية للدولة، - حيث توجد مناجم الحديد وخط السكة الحديدية - على إنتاج البلاد من خامات الحديد في فترة الحرب أي من 1976 إلى 1978.

وبالإضافة إلى العوامل الخارجية الأنفة الذكر، كانت هناك عوامل داخلية عملت على ازدياد الوضع سوءا من أهمها نقص الكفاءات المحلية، والاختبار السيئ لمشاريع برامج الاستثمارات العمومية، فلقد شهدت الفترة من 1976 إلى 1985 تطبيق مخططين طموحين اشتملا على مشاريع استثمار عملاقة في مجال البنى التحتية: الصناعية والزراعية، ونتيجة لضخامة هذه المشاريع

¹ - عبد الرحمان حموري، مرجع سابق، ص 14 .

وعدم انسجامها مع إمكانيات الاقتصاد الوطني فقد اعتمد في تمويلها أساسا على الموارد الأجنبية وكانت نسبة تنفيذ معظمها متواضعة.

ونجم عن العوامل السابقة بشقيها الخارجي والداخلي اضطراب معدل النمو وسلبياها في بعض الأحيان، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (- 5.9 %) كمتوسط للفترة من 1976 إلى 1985 وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.2 % سنويا للفترة من 1982 إلى 1984 وهبط الإنتاج الزراعي بنسبة 67 % خلال الفترة نفسها، وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي بنحو 0.6 % سنويا بالقيم الحقيقية بين سنتي 1980 و1984.¹

وبلغ عجز الميزانية العامة للدولة سنة 1984 نحو 3.6 مليار أوقية أي ما يعادل نسبة 8 % من الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغ عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات 12 مليار أوقية، أي ما يعادل نسبة 26 % من الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة، أما بالنسبة للمديونية الخارجية فقد ارتفع حجم الدين العام الخارجي من 619 مليون دولار سنة 1979 إلى 1400 مليون دولار سنة 1984 أي أنه ارتفع بنسبة تزيد عن 100 % خلال السنتين المذكورتين، وبلغت خدمة الدين في سنة 1984 نسبة 36 % من حصيللة الصادرات مما أدى إلى تراكم 100 مليون دولار من متأخرات مستحقات الديون الخارجية. ولم تكن وضعية المؤسسات العمومية أحسن حالا حيث كان معظمها متوقف عن دفع المستحقات الجبائية بالإضافة إلى عجزها عن تسديد ديونها الخارجية، وقد وصل العجز الكلي لأهم سبع مؤسسات عمومية في البلاد سنة 1981 إلى 400 مليون أوقية أو نحو 7 مليون دولار أمريكي، ومن تلك المؤسسات : ميناء انواكشوط وشركة البناء المملوكة للدولة، وشركة المياه والكهرباء، ومصفاة البترول، وشركة الخطوط الجوية الموريتانية، هذا بالإضافة إلى شركة الصناعة والمناجم (SNIM)، والتي تعتبر أهم شركة في البلاد، عانت مشاكل مالية جعلتها تتخلف عن دفع المبالغ الجبائية المستحقة عليها، ففي سنة 1983 كانت إتاوات القطاع المعدني لا تمول غلا بنسبة 5 % فقط من إجمالي إيرادات الخزينة

¹ - عبد الفتاح العموص، مرجع سابق، ص 15

العامّة للدولة وذلك منذ سنة 1979 بعد أن كانت من أهم مصادر تمويل إيرادات الخزينة قبل ذلك.

أما بالنسبة للجهاز المصرفي والمالي :¹ فقد واجه أزمة سيولة حادة ففي سنة 1985 وصل المبلغ الإجمالي للديون المشكوك فيها لأكثر من ستة وحدات مصرفية في البلاد إلى حوالي 130 مليون دولار أي أكثر من نصف إجمالي قروض الاقتصاد.

وقد نتج عن كون سعر صرف العملة المحلية مقوما بقيمة أكبر من قيمته الحقيقية، الضغط على الصادرات الوطنية وانتشار التعامل في السوق الموازية للنقد الأجنبي فقد كان سعر الصرف يحدد تحكيما كما كانت المعاملات الجارية عموما تخضع لرقابة شديدة من الدولة بل إن معظمها كان يتم عن طريق الدولة أو مؤسساتها العامة.

وعلى الرغم من أن الاقتصاد الموريتاني قد تعرض لعديد المشاكل والاختلالات إلا أنه ما فتئ يسجل نتائج جد إيجابية خصوصا في الفترات التي تتوقف فيها الاضطرابات السياسية والتي توصف بفترات الاستقرار السياسي.

حيث قالت اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة المختصة بإفريقيا إن موريتانيا تمكنت من تحقيق أداء اقتصادي جيد خلال العام الماضي.

وأشار بيان صادر عن هذه اللجنة إلى أن موريتانيا جاءت في مقدمة عشر دول إفريقية حققت أفضل نتائج اقتصادية خلال سنة 2006. حيث أوضحت هذه اللجنة مايلي:²

— انه تأكد من خلال متابعتها لتطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بإفريقيا أن موريتانيا احتلت المرتبة الأولى بهذا التطور خلال العام المنصرم.

وعزت ذلك على جملة أسباب اعتبرت أن الاستقرار الاقتصادي يأتي في مقدمتها. كما أكدت أن من ضمن أسباب هذا التطور ارتفاع قيمة العملة المحلية (الأوقية) إضافة إلى تقدم الاستثمارات بمجالات عدة من بينها المحروقات والمناجم والسياحة فضلا عن قطاع الصيد.

¹ — عيسى ولد أحمد محمود، مرجع سابق ص 97.

² — موريتانيا تسجل أعلى النتائج الاقتصادية بإفريقيا عام 2006، موضوع منشور على الموقع، «www.greetings.irna.com».

وبحسب اللجنة فإن الدول الإفريقية العشرة التي حققت أفضل النتائج الاقتصادية خلال عام 2006 هي موريتانيا وأنغولا وموزمبيق والسودان وإثيوبيا وليبيا وليبيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو برازافيل وملاوي.

المبحث الثاني : تطور آليات تحديد سعر صرف العملة الموريتانية

لقد نص القانون الصادر بتاريخ 20 مايو 1973 رقم 73/ 136 — المتضمن لإنشاء البنك المركزي الموريتاني — علي إصدار عملة وطنية, يستهدف منها تحقيق السيادة الوطنية والإستقلال في المجال المالي والنقدي بعد ما يزيد علي 13 سنة من الإستقلال السياسي والتبعية في هذا المجال (النقدي والمالي) كما يراد أيضا من ورائها حماية وتكوين رأس المال والوطني, وتدعي هذه العملة بالأوقية الموريتانية وقد بدأت في التداول في يوليو من نفس العام, وبدأت عملية السحب التدريجي للعملات التي كانت متداولة آنذاك في السوق الوطنية كالفرنك الفرنسي والفرنك الغرب الإفريقي. ولقد مر تحديد قيمة العملة الوطنية الناشئة بمحطات إبتداء من 1973 وحتى يومنا هذا. ويمكن تلخيص هذه المحطات في مرحلتين أساسيتين¹:

المطلب الأول : المرحلة الأولى : نظام الرقابة الصارمة علي الصرف (1973-1985)

لقد عمد البنك المركزي منذ إنشائه إلي تطبيق نظام رقابة صرف صارمة علي كل العمليات مع العالم الخارجي, سواء منها التي تتعلق بالصفقات التجارية, أو التدفقات الرأسمالية حيث أن كل العمليات علي السلع والخدمات تفرض حيازة بطاقة الإستيراد والتصدير (تصدرها وزارة التجارة حسب بعض الشروط من بينها الإنتظام إزاء مصلحة الضرائب والنظام المصرفي, والدفع يكون عن طريق مصرف محلي). فعمليات التصدير تخضع لترخيص من البنك المركزي, ويجب إعادة العائدات الكلية من العملات الصعبة بدون تأجيل, وفيما يخص الواردات فيجب أن تخضع لإجراءات معقدة وتستوجب ترخيصا خاصا, وفي حالة عدم حيازة بطاقة الإستيراد والتصدير وتأشيرات البنك المركزي, ووقت تحويل العملات الصعبة, لا بد من ملف يتضمن فعلا الفاتورة

¹ — محمد عبد الله ولد صيوط, مرجع سابق, ص 158.

النهائية، وتصفية الحساب الجمركي، ومقابلات الدفع بالأوقية، وفي هذه المرحلة يقوم البنك المركزي يوميا بتحديد شراء وبيع العملة الوطنية علي أساس سلة من العملات الرئيسية، تمثل عملات أهم البلدان التي تتعامل معها موريتانيا بشكل كبير، وتتمثل في الدولار الأمريكي، والجنيه الإسترليني، والين الياباني، الفرنك الفرنسي، الفرنك البلجيكي والبرتاس الإسباني، هذا بالإضافة إلي كل من المارك الألماني واليرة الإيطالية. ويتم تبعا لتوازنات تتم مراجعتها دوريا .

ورغم أن سعر الصرف الرسمي إستمر فترة طويلة حاليا من الطعن (السوق السوداء منعدمة)، إلا أن المحيط الإقتصادي والسياسي في تلك الفترة لم يكن في حالة إستعداد لرفع هذه القيود، فهشاشة هذه البيئة تتجسد في الواقع في الطابع غير الدائم للمصادرة الخارجية التي تغذي إحتياجات البلد من العملات الصعبة، وهي الدعامة الأساسية لتحرير نظام الصرف، فاستمرارية إستغلال مخزون الحديد الذي يمكن تصديره، يستوجب علي أحسن الأحوال تقليص عائداته من العملة الصعبة، وسياسة الصيد التي تعتبر المتنفس الحقيقي للقطاع الخارجي آنذاك مازالت في طور التكون، حتي لا نقول إنها منعدمة، وكانت المساعدات المقدمة من طرف البلدان الصديقة، ذات الفوائض الكبيرة في هذه الفترة تضيي طابعا استثنائيا يحول دون تدشين عملية تحرير مستديمة، ضف إلي أن ضيق القاعدة الإنتاجية وإنعدام المنتوجات الوطنية، ومستوي المديونية الخارجية، والتبعية الناجمة عنها، كلها عوامل تدعوا إلي الحذر إزاء الإفتتاح خاصة في مضمون إيديولوجي يتسم بثنائية العلاقات الدولية ويجعل من معاداة الليبرالية نهما سياسيا في الكثير من بلدان العالم آنذاك، وفي موريتانيا التي كانت عليها أن ترسم علاقاتها مع بقية العالم، حيث الإجماع شبه العام إلي أن الأمور تسير بخطي حثيثة لصالح الليبرالية، وبما أنها تعتبر إحدى الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي التي تنص المادة الثامنة من معاهدة إنشائه علي أنه يتفترض من كل دولة عضو أن تتخلي عن أي تحريف لنظام الصرف من شأنه أن يعيق سير التجارة الدولية. ولكن هناك إستثناءات لهذه الإجراءات تتمثل في إمكانية المحافظة علي القيود القائمة بتاريخ إنضمام الدولة إلي الصندوق. وقيام الدولة بتبني قيود شريطة حصولها علي موافقة بشكل إستثنائي ومؤقت من قبل صندوق النقد الدولي وعلي أن

يكون هدفها في الأجل القصير هو رفع كل القيود علي المعاملات الجارية مع العالم الخارجي , وأن تتمكن في نهاية المطاف من رفع كل القيود في هذا المجال , ونتيجة لهذا قامت السلطات الموريتانية بالتفكير في سبل كفيلة للتخفيف من حدة الضغوط الخارجية المتزايدة عليها .

المطلب الثاني : المرحلة الثانية : سعر صرف العملة الموريتانية من الرقابة غير المباشرة إلى

التعويم (1985-2008)

قامت الحكومة الموريتانية في منتصف الثمانينات بإنتهاج مسيرة تقويم إقتصادي , كان القطاع الخارجي يمثل فيه حجر الزاوية , مراعاة لتطور الضغوط الخارجية ونمو السوق الموازية المنبثقة عنها وتعدد أسعار الصرف , حيث اتسم السعر الصرف الرسمي للعملة الوطنية بإرتفاع مصنطع , فأدخلت تقويمات نقدية مدعومة تسيير مقيد للطلب الداخلي للتمهيد لتحرير تدريجي لنظام الصرف والمدفوعات الخارجية , وإعادة الإستقرار الإقتصادي وتحقيق القدرة التنافسية من أجل التخفيف من الضغوط الخارجية . وقد تأسس علي مستوي البنك المركزي سنة 1992 نظام معقلن يطمح إلي تخصيص أفضل الموارد المتاحة من العملات الأجنبية , كم يضمن هذا النظام المساواة في الحصول علي العملات الأجنبية , ويستبعد إمكانية تراكم المتأخرات الخارجية , ويسمح بالإقتراب من سعر الصرف التوازني .

وقد تم تدريجيا تحرير العمليات غير المنظورة وأوكلت إلى البنوك التجارية , وأدخلت تسهيلات علي إجراءات الإستيراد والتصدير (مع الإبقاء علي بطاقة الإستيراد والتصدير , وإجبارية إعادة إيرادات الصادرات من العملة الصعبة) وإستفاد المصدرون من مبلغ متزايد من إيراداتهم من العملة الأجنبية , لتغطية إحتياجات نشاطاتهم . وفي نهاية 1994 , وبإعتبار التجربة كانت ناجحة تم الترخيص لمكاتب الصرف , وهي مؤسسات مستقلة عن البنوك مهمتها التعامل بالعملات الأجنبية , وأنشئت لممارسة بيع وشراء هذه العملات لغرض الصفقات التجارية الجارية , بهدف توسيع السوق الحرة ومنافسة البنوك سعيا إلي مصلحة السوق والمستهلك , وتمتلك هذه المكاتب والبنوك حسابات لدى وكالاتها الخارجيين وتباشر من خلالها وبدون مراجعة البنك المركزي مختلف

العملات الجارية الخارجية على الأرصدة المحصلة بوسائلهم الخاصة أو بشراء المصدرين , مما يعني التصرف في تسيير الموجودات الخارجية .

وأعلنت السلطات الموريتانية في 31 ديسمبر 1995¹ رسميا توحيد سعر الصرف الذي كان في الواقع موحدًا منذ عدة شهور . وألغي نظام مناقصات ترخيصات الإستيراد , ورفعت حصة إيرادات الصادرات العائدة إلي المصدرين إلى (80%) مخصصة دائما لتغطية إحتياجاتهم وتمويل واردات السلع والخدمات عبر السوق الحرة ويحتفظ البنك المركزي بنسبة 20% المتبقية لدعم إحتياطاته وتأمين إحتياجات الدولة من العملة الصعبة , ولضمان التسديدات المتعلقة بالمديونية الخارجية العامة , وتنحصر تدخلات البنك المركزي مستقبلا فيما يخص المبادلات الخارجية في عمليات ظرفية لضبط السوق أو لدعم سعر صرف الأوقية الذي أصبح معوما , ولا زالت سوق الصرف الوطنية في بدايتها , حيث بدأت مزاوله عملها في يناير 1996 وهي سوق تجري فيها المعاملات فوريا , وتم تنظيمها في إطار إتفاقية محلية تم إبرامها بين البنك المركزي والمصارف ومكاتب الصرف , وتراقب من طرف لجنة السوق التي تضم ممثلين علي كل الأطراف (البنك المركزي والمصارف ومكاتب الصرف) , ويتم تحديد سعر صرف العملة الوطنية بمعايير السوق الحرة , أي إنطلاقا من تلاقي العروض والطلبات علي العملات الأجنبية , وقد تعهدت الحكومة الموريتانية بتحرير أكثر لهذه السوق , عن طريق زيادة عرض العملات الأجنبية المتاحة للمصارف التجارية وبأخذ خطوات لزيادة النشاط ما بين المصارف والإجراءات الهيكلية التي ستتخذ لإنجاز هذه الأهداف هي كالتالي² :

1 — إزاحة كل القيود المتبقية علي المبالغ والفترات الزمنية علي عائدات الصادرات غير المعدنية المحازة من طرف مصدرها .

2 — تكييف الحدود الإحترازية علي صافي وضعية سوق الصرف المفتوحة ما بين المصارف .

¹ - عبد الفتاح العموص ، مرجع سابق ، ص 19

² — IMF, Mauritania Enhanced Structural Adjustment Facility , medium –term economic and Financai policy framc work paper .1999–2002,p5

3 — مراجعة تنظيم السوق ما بين المصارف حسب توجيه لجنة المساعدة الفنية التي تم تشكيلها خصيصا لهذه السوق .

— وقد تعهد الحكومة بإزاحة كل القيود المتعارضة مع قبول الإلتزامات المشار إليها بمواصلتها لإستراتيجية تحرير نظام التجارة من خلال تبسيط وعصرنة هيكل التعريف في سنة 2000.

المطلب الثالث : تخفيض قيمة العملة الموريتانية .

يقصد بسياسة التخفيض , كما سبق وأن أوضحنا في الدراسة النظرية , تخفيض عدد وحدات النقد الأجنبي المعادلة لوحدة النقد الوطنية , أو زيادة عدد وحدات العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية , ويؤدي ذلك إلى إنخفاض القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية , الأمر الذي ينعكس علي تدني قيمتها مقابل العملات الأخرى .¹

أعلنت الدولة الموريتانية أول تخفيض لعملتها في أكتوبر 1992 بنسبة 28% , وكان ذلك سعيا منها إلى إجراءات تصحيحات بنيوية في الإقتصاد الوطني , كتخفيض العجز في المسجل في الميزان التجاري , الذي يعود إليه أساسا العجز الكلي في ميزان المدفوعات ثم تلا ذلك التخفيض تخفيضا آخر في يوليو 1998 حيث تم تخفيض قيمة العملة بنسبة 11% . وقد تسبب هذان التخفيضان في إرتفاع معدلات التضخم مما أدى إلى جو من عدم الإطمئنان في صفوف طبقة التجار بسبب تصاعد الضرائب من جهة , وإنخفاض قيمة العملة من جهة أخرى .

ومنذ بداية برامج التصحيح كانت هناك تخفيضات لقيمة العملة الموريتانية لكن لم يتم الإعلان عنها رسميا .

ولإظهار التغيرات التي حدثت في سعر صرف العملة الموريتانية مقابل الدولار الأمريكي من يوم صدورها سنة 1973 وحتى سنة 1988 وذلك بتقسيمه إلى جدولين تقسيما تفرضه مراحل تطور تحديد سعر صرف العملة الموريتانية حيث تمت المرحلة الأولى من 1973 وحتى 1984

¹- البنك المركزي الموريتاني , التقارير السنوية .

الفصل الرابع دور سعر صرف الأوقية في تعديل ميزان مدفوعات موريتانيا في الفترة (1996-2008)

وهي فترة الرقابة الصارمة علي الصرف في حيث تمتد فترة الجدول الثاني من سنة 1985 حتي سنة 1988 وهي فترة بداية التخلي عن الرقابة وصولا إلي التعويم .

الجدول : رقم (9) يوضح تطور سعر صرف العملة الموريتانية مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1973_ 1984)

الفترة	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84
وحدات مقابل 1 أمريكي	44.6	45.3	43.1	45	45.6	46.2	45.9	45.9	48.3	51.8	45.8	63.8

Source :Banque Centrale de Mauritanie ,Direction des Etudes Economiques (document)

يلاحظ من الجدول أعلاه أن سعر صرف العملة الوطنية في السنوات الأولى ظل يتذبذب في حدود ضيقة .حيث شهد نوعا من الإستقرار في الفترة 1973 _ 1980 ,مما يعني فعالية الرقابة التي كانت متبناة من قبل السلطات النقدية الموريتانية والتي كانت ترجو من ورائها لإبقاء سعر صرف الأوقية مستقرا .

ويمكن تفسير هذا الإرتفاع بالأوضاع الإقتصادية السيئة التي عاشتها البلاد في مطلع الثمانينات التي دفعت بها في الأخير إلى الشروع في الإصلاحات الإقتصادية .

ويمكن ,على العموم ,ملاحظة الإستقرار النسبي الذي طبع هذه الفترة إذا ما قارنا سعر صرف العملة في سنة 1973 مع سعرها في آخر سنة من الفترة المدروسة ,حيث لم يصل الفرق إلي 20 وحدة نقدية على إمتداد أكثر من عقد من الزمن ,وبالنظر أيضا إلى أن العملة الوطنية منح لها أصلا سعر صوري لا يعبر عن قيمتها الحقيقية .

أما المرحلة الثانية والتي تميزت بدخول موريتانيا في برامج التصحيح الهيكلي والتي أدت بالسلطات النقدية الموريتانية إلى الإعلان عن تخفيضات رسمية لقيمة عملتها الوطنية فقد إنخذ فيها سعر الصرف مسارا جديدا ,ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي : الجدول رقم (10) يوضح تطور سعر صرف العملة الموريتانية مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1985_ 2008)

Source :Banque Centrale de Mauritanie ,Direction des Etudes Economiques (document)

يتبين من الجدول أعلاه أنه يمكن التمييز بين فترتين تمتد الأولى من 85 إلى 90 وفيها شهد سعر صرف الأوقية نوعاً من الإستقرار, ويعود هذا في جزء منه إلى إستمرار إبقاء السلطات النقدية علي نوع من الرقابة علي الصرف في السنوات الأولى من تبنيها لبرامج الإصلاح الإقتصادي, بسبب تخوفها مما قد ينجز من عواقب وخيمة علي الحالة الإقتصادية في حالة تخليها نهائياً عن تحديد سعر

السنوات	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95
وحدات مقابل أمريكي	77.1	74.4	73.38	75.28	80.03	80.69	82.11	87.48	119.8	123.5	130.0
									5	9	5

الصرف, وترك العنان للعملة الوطنية لتحدد سعرها السوقي الذي يعبر عن قيمتها الحقيقية

السنوات	96	97	98	99	00	01	02	03	04	05	06	07	08
وحدات مقابل أمريكي	137.2	152.	18	20	239	255	271	263	265	265	268	260	241
	6	03	8.96	9.5	.4	.2	.5	.2	.4	.52	.60	.6	.3

أما الفترة الثانية فتمتد من 1991 إلى 2008 والتي تم الإعلان فيها عن التخفيضين الرسميين

للعلملة الوطنية, فقد كان سعر الصرف في تزايد مستمر حيث سجل إنزلاقات كبيرة في بعض السنوات, وإذا تتبعنا الزيادات التي حصلت في سنوات التخفيض الرسمي سنجد أنه في سنة 1992 لم يظهر فرق كبير بينها والسنة التي قبلها علي الرغم من أهمية نسبة التخفيض 28%, وقد يكون هذا راجعاً إلى أن التخفيض تم في نهاية السنة, حيث وقع عليه في شهر أكتوبر مما لم يترك المجال

مفتوحا أمام ظهور صداه . بل إن الأثر الذي يعبر عن ذلك سجل في السنة الموالية (1993) وعلي العكس من ذلك , فإن التخفيض الرسمي الثاني الذي تم سنة 1998 قد ترجم مباشرة في الإرتفاع الملحوظ الذي شهدته أسعار هذه السنة مقارنة بالسنة التي قبلها , ومن الطبيعي أن يظهر أثره في هذه السنة لأنه وقع في وقت يجعل من السهل ظهور نتائجه حيث تم في شهر يوليو من نفس العام .

ويمكن علي العموم القول بأن هذه المرحلة ككل قد شهد فيها سعر صرف العملة إنخفاضا لم يسبق له مثيل , حيث بدأ في السنة الأولى من هذه المرحلة بسعر مقبول إذا ما علمنا أنها بداية التخلي عن الرقابة الصارمة التي طبعت الفترة الأولى (1973-1984) لكنه سرعان ما سجل رقما قياسيا في السنة الأخيرة من هذه المرحلة . ويمكن تفسير هذا بالتخفيضات التي حدثت في هذه المرحلة , ثم أيضا أن هذه المرحلة تم فيها دخول موريتانيا في عصر الليبرالية التي كانت تروج لها بعض البلدان الغربية , وكذلك أيضا تعويم سعر صرف العملة الوطنية التي كانت برامج التصحيح الهيكلي تحمل في ثناياها شروطا تتضمن ذلك .

المطلب الرابع: العوامل الكامنة وراء تخفيض العملة الموريتانية

أدى الجفاف الذي اجتاح البلاد في نهاية الستينات وبداية السبعينات , وعم كافة التراب الوطني , إلى إهيار الإقتصاد الريفي الذي كان يعتمد بدرحة كبيرة علي الأمطار , وتسبب ذلك في نزوح سكان الريف إلى المدن , نظرا لتدهور الأوضاع التي عاشوها إثر قلة الكميات المطرية , حيث تقلصت الزراعة , ولم يبقى أساسا إلا مساحات قليلة ومعتمدة على الري بالوسائل التقليدية . وقد نتج عن هذه الأوضاع بعض الجوانب السلبية من أهمها :¹

- نقص الثروة الحيوانية حيث قضى الجفاف علي معظمها .
- تناقص الإنتاج الزراعي من 120 ألف طن في الستينات إلى 20 ألف طن في الثمانينات .
- الإقبال وبصفة مكثفة علي المدينة .

¹ — Banque centrale de Mauritanie , Direction des Etudes Economiques (document) .

— تفاقم مشكلة التصحر.

وقد أفضى هذا الوضع إلى إنخفاض مساهمة القطاع الريفي (الفلاحة, الحيوان) في الناتج المحلي الإجمالي .

ولم يكن القطاع الصناعي بمنأى عن هذه الأزمات التي أصابت القطاع الريفي حيث أنه تعرض للعديد من المشاكل من أهمها :

— تناقص الطلب العالمي علي خدمات على خدمات الحديد بسبب أزمة صناعات الحديد والصلب في بداية الثمانينات وتوقف شركة النحاس بسبب الخلاف الذي نشب بينها والحكومة الموريتانية سنة 1978

— الحرب مع الصحراء الغربية ,وماصاحب ذلك من أضرار تكبدها الشمال الموريتاني ,الذي يحتوي علي كل الثروة المعدنية .

وقد شهدت فترة الجفاف وبالتحديد في الفترة (76— 85)تطبيق البلاد لخطتين إقتصاديتين كانت أولاهما تمتد عبر السنوات (76 — 80)وقد إعتمدت هذه الخطة مفهوما شموليا حيث ركزت على التنمية من أجل رفاهية الفرد ,وعلي تحقيق الإستقلال الإقتصادي ,وقد بلغ مجمل الإستثمارات المستهدفة في نطاق هذه الخطة 4178,3 مليون أوقية .¹

أما الخطة الثانية التي نفذت خلال الفترة (81—85)والتي تنصب علي إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني وفقا لإستراتيجيته بعيدة المدى حيث دعت إلى تقويم الإختلالات المتمثلة في عدم التكيف الجزئي للإقتصاد وفشل السياسات الإقتصادية المتبعة في الماضي .وأشارت إلي أهمية إيجاد تصور لحركة تنمية طويلة المدى ,تمكن الدولة من المراقبة الفعلية لمواردها وبالشكل الأمثل وبذلك يمكن تحقيق الانتقال من الاقتصاد التبعي ,ومن أجل بلوغها أهدافها المنشودة قامت الحكومة الموريتانية بإتباع إجراءات أساسية ثلاثة :

— تحديد النفقات العمومية .

¹ -Banque centrale de Mauritanie ,Direction des Etudes Economiques (document) .

— وضع إستراتيجية جديدة للدولة فيما يخص المؤسسات العمومية وشبه العمومية .

— إعادة تنظيم الدين العام الخارجي .

وبصفة عامة فقد اشتملت هذه المرحلة على برامج إستثمارية طموحة في مجال الصناعة والزراعة مثل (مصفاة البترول في نواذيبو ,مصنع السكر وإستصلاح الواد الأخضر),وعلي الرغم من النتائج التي تحققت إلا أنها لم تؤت أكلها,الشيء الذي أدى إلى تفاقم أزمة المديونية وتزايد مشاكل الدولة,وبهذا يكون الإقتصاد الموريتاني في نهاية 1984 قد وصل إلى طريق مسدود,حيث سيطر عليه جهاز إنتاجي هش,ويخضع للظروف المناخية والأسواق العالمية.ويعاني من إختلالات ماكرو — إقتصادية .

أما المرحلة التي تنبت فيها الدولة الإصلاحات الإقتصادية التي يطالب بها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي,فقد وضعت الحكومة نصب أعينها تحقيق مجموعة من الأهداف تمثلت في:¹
— تحقيق معدل نمو سنوي موجب بحيث يفوق معدل النمو الديموغرافي للسكان الذي يبلغ 2,7% والحفاظ على هذا المعدل بكل الوسائل .

— تحسين إنتاجية الإستثمارات العمومية,وتقليص معدلها في حدود 20% من الناتج المحلي الإجمالي,وهو معدل يقل بكثير عن سابقه حيث كان يصل إلى 32% سنة 1984 .

— تحقيق توازن الميزانية العمومية إبتداء من سنة 1986,وتكوين إيداع متنامي في القطاع العام بصورة تدريجية,علي أن يصل على الأقل 15% من الإستثمارات العمومية لسنة 1988
— التخفيف من العجز المستمر في ميزان المدفوعات,بواسطة الرفع من الصادرات والحد من الواردات السلعية في قيمتها الحقيقية,بهدف تقليص العجز الجاري إلى 20% من الناتج الإجمالي سنة 1988 بعد أن كان 26% سنة 1984 .

ويرمي هذا الهدف الأخير أيضا إلى وضع حد للتناقص المذهل والخطير المسجل علي صعيد الإنتاج الداخلي الإجمالي من خلال العمل علي تنويع طاقات الإنتاج .

¹ - الصوفي ولد الشيباني,مرجع سابق,ص25 .

إعادة معدل التضخم إلى 5% سنة 1988 بعد أن كان 15 % سنة 1984 وبالرغم من هذه الخطة وبالرغم أيضا من كل الجهود الإصلاحية التي تبنتها الحكومة فإن كل المؤشرات تؤكد أن الوضع الإقتصادي في موريتانيا لا يزال يحتاج إلى مجهودات إضافية .
وقد وعت الحكومة الموريتانية ضرورة التركيز على الصناعة كسبيل للتنمية والإستقلال الإقتصادي وتتحلي هذه الأهمية من خلال المبالغ الضخمة التي خصصت للقطاع الصناعي من مجمل الإستثمارات .

المبحث الثالث : سعر صرف الأوقية الموريتانية وأثره علي ميزان مدفوعاتها في فترة

التعويم 1996 – 2008

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف علي وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 1996_2008 , من حيث إستقلاله أو عدمه , ثم نقوم بعد ذلك بمقارنة التغير الذي حصل في كل بند من سنة إلى أخرى بالتغير الذي طرأ علي سعر صرف الأوقية وهذا من خلال المطلبين التاليين :

المطلب الأول : وضعية ميزان المدفوعات الموريتاني خلال الفترة (1996 – 2008)

المطلب الثاني: دور سعر صرف العملة الموريتانية في تعديل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة

(1996_2008)

— وقبل ذلك لا يسعنا إلا أن نلقي الضوء علي برامج التصحيح الهيكلي في موريتانيا , وتعتبر هذه البرامج جوهر التدابير التي رأت الحكومة الموريتانية — بالتشاور مع المؤسسات التمويلية — أنها ستمكن من بلوغ الأهداف التي سطرت في هذه البرامج .

برامج الإصلاح الإقتصادي في موريتانيا (1985 – 2012)

وقد وجدت موريتانيا نفسها في منتصف الثمانينات أمام أزمة حادة تمثلت في تراجع أداء معظم المؤسسات الاقتصادية، ووجود إختلالات داخلية وخارجية، ونتيجة لذلك لجأت إلى طلب إعادة

جدولة ديونها الخارجية، فكان ذلك بداية لتبني الإصلاحات الاقتصادية التي انتشرت الدعوة إليها خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية للدول النامية سنة 1982.

وقد تبنت موريتانيا على غرار هذه الدول في منتصف الثمانينات سياسة الإصلاح الهيكلي وذلك بعد أن سادت خيبة أمل فيما يتعلق بنتائج الخطط التنموية التي طبقت طيلة الفترة السابقة، ومن أجل مواجهة هذا الوضع السيئ شرعت الحكومة في سياسة الإصلاح الهيكلي هادفة من وراء ذلك إلى إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية ورأت بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية أنه من أجل تحقيق هذه الأهداف يجب أن تتم الأمور التالية:¹

- 1- حرية الأسعار.
 - 2- عقلنة الإنفاق.
 - 3- إعادة معايرة النقود.
 - 4- إعادة هيكلة المؤسسات العامة.
 - 5- تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية.
- وقد جاءت هذه البرامج على مراحل، حيث تم تبني برنامج اقتصادي واجتماعي للتقويم وهو ما عرف ببرنامج التقويم الاقتصادي والمالي (85-88) (PREF) وتبعه برنامج ثاني هو برنامج الدعم والدفء (PCR) (89-91) وثالث سمي ببرنامج التصحيح الهيكلي (92-96) (PAS)، ثم مجموعة من البرامج السنوية التي تسمى بالوثائق الإطارية للسياسات الاقتصادية (PCPE) وهي وثائق تعد سنويا بالتعامل مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير. وهذه البرامج هي كالتالي :

1 – برنامج التقويم الاقتصادي والمالي (1985 – 1988) :

¹ Banque centrale de Mauritanie, direction de la balance de paiements, résumé synthèse de programme d'agissements structurels en Mauritanie, P7

من أهم أهدافه كما ذكرنا سالفًا :¹

— تخفيض العجز في الميزان الجاري من دون تحويلات , عن طريق تشجيع الصادرات والحد من الواردات بواسطة أسعار الصرف .

— الإبقاء علي معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في حدود 3,5 % خلال سنوات البرنامج .

— تخفيض معدل التضخم إلي 5% في آخر سنة من البرنامج بعد أن كان 15% سنة 1984.

— تخفيض العجز الجاري في ميزان المدفوعات من خلال التوجه نحو تحرير أكثر لأسعار الصرف والمعاملات الخارجية .

— تحقيق التوازن في الميزانية العامة بعد أن وصل العجز فيها سنة 1984 إلي 9,7% من الناتج المحلي الإجمالي .

— وضع سقف للإستثمار العام يبلغ 20% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان في المتوسط خلال الفترة (1980 — 1984) يصل إلي 30 %.

وأهم النتائج المحققة في ظل هذا البرنامج هي :

— بلغ معدل النمو المتوسط للناتج المحلي الإجمالي 3,6% خلال فترة البرنامج .

— الوصول إلي توازن الميزانية العامة إبتداء من سنة 1986 .

— إنخفاض معد التضخم إلي 6,5 % .

2 — برنامج الدعم والدفع (1989 — 1991)

يمثل هذا البرنامج إمتدادا للأهداف التي وضعت في البرنامج الأول ومن أهم هذه الأهداف :

— الإبقاء علي معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في حدود 3,5% خلال سنوات البرنامج .

¹ Banque centrale de Mauritanie, direction de la balance de paiements, résumé synthèse de programme 8d'agissements structurels en Mauritanie, P

- تخفيض العجز في الميزان التجاري من دون التحويلات .
- مع أن النتائج المحققة في ظل هذا التصحيح دون التوقعات , حيث لم يتجاوز معدل النمو في المتوسط 2% خلال البرنامج.

3 — برنامج التصحيح الهيكلي (1992 _ 1994)

جعلت موريتانيا تتوجه إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بغية الإتفاق حول برنامج ينقذ الإقتصاد بعد الإختيار , ويستهدف إصلاحات أكثر عمقا . وقد قبلت لها المؤسسات تنفيذ هذا البرنامج , الذي من أهم أهدافه ¹:

- تحقيق معدل نمو إقتصادي قدره 3,5% في المتوسط عند نهاية البرنامج .
- تخفيض معدل التضخم من 9% سنة 1991 إلى 3,5 % سنة 1994 .
- تخفيض العجز الجاري في ميزان المدفوعات بإستثناء التحويلات .

4 — برنامج التصحيح الهيكلي : (1995 _ 1997)

- ومن أهداف هذا البرنامج الوصول إلى معدل نمو إقتصادي 4,4% سنويا .
- خفض العجز الجاري في ميزان المدفوعات .
- زيادة الإحتياط من العملات الصعبة بطريقة تغطي الواردات .
- إعادة معدل التضخم إلى 3% .

5 — برنامج التصحيح الهيكلي : بدأ تنفيذه علي إمتداد الفترة ما بين (1999 _ 2002)

(يعتبر من آخر برامج الإصلاح الهيكلي وتأخر تنفيذه بسبب المفاوضات بين الحكومة الموريتانية ومؤسسات بریتون وودز.

¹ - ولد محمدو محمد آثار برامج التصحيح الهيكلي على ميزان المدفوعات , دراسة حالة موريتانيا , رسالة ماجستير , جامعة الجزائر , كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير , 1999 _ 2000 . ص 130 .

6 – برنامج تسهيل الإئتمان الممدد 2010 – Extended Credit 2012

Facility¹ وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 15 مارس 2010 علي عقد إتفاق بمبلغ 118,1 مليون دولار أمريكي لمدة ثلاث سنوات بموجب تسهيل الإئتمان الممدد لصالح موريتانيا, وحل تسهيل الإئتمان الممدد محل تسهيل النمو والحد من الفقر بإعتباره أداة الصندوق الأساسية لتوفير الدعم المالي متوسط الأجل للبلدان منخفضة الدخل عن طريق تحسين إمكانية الحصول علي التمويل, ويقترن حاليا التمويل بموجب تسهيل الإئتمان الممدد بسعر فائدة صفري, وبفترة السماح لمدة خمس سنوات ونصف, وأجل إستحقاق نهائي مدته 10 سنوات, ويهدف هذا البرنامج الذي أعدته الحكومة الموريتانية للفترة 2010 – 2012 إلى إستمرار النمو والحد من الفقر مع حماية الإستقرار الإقتصادي الكلي. ولتحقيق هذه الأهداف يركز البرنامج علي المجالات الرئيسية التالية :

- ضبط أوضاع المالية العامة لخفض مستوي الدين العام, مع إيجاد حيز مالي أكبر للإنفاق الإجتماعي والإنفاق علي البنية التحتية .
- تعزيز إطار السياسة النقدية للمحافظة علي معدل التضخم المنخفض وإعادة بناء الإحتياطيات لتصل إلي مايعادل ثلاثة شهور من الواردات تقريبا .
- تعميق الوساطة المالية وتحسين مناخ الأعمال دعما للنمو واسع النطاق بقيادة القطاع الخاص
- تقوية الحماية الإجتماعية وشبكات الأمان الإجتماعي .

المطلب الأول : وضعية ميزان المدفوعات الموريتاني خلال الفترة (1996 – 2008)

يهدف هذاالمطلب إلى التعرف على الملامح الرئيسية لميزان المدفوعات الموريتاني, تجسيدا لما سبق وشرناه من مبادئ نظرية, من ناحية, وللإحاطة بهيكل العلاقة التجارية والمالية الموريتانية مع العالم الخارجي من ناحية أخرى, وتتطلب عملية تحليل وضعية ميزان المدفوعات التعرف علي

¹ www.imf.org

الفصل الرابع دور سعر صرفه الأوقية في تعديل ميزان مدفوعات موريتانيا في الفترة (1996-2008)

وضعية كل بند من البنود المكونة قصد توضيح الأثر الإيجابي أو السلبي لكل منها علي الميزان ككل

1- الميزان التجاري : يعبر هذا الميزان عن الحصيلة من الصادرات الموريتانية والمدفوعات من الواردات الأجنبية ,فالنسبة للصادرات الموريتانية فهي تتضمن حصيلة كل من صادرات الحديد والأسماك والبتروول والنحاس والذهب .

أ - الصادرات السلعية : سنقوم ببيان تطور قيمة الصادرات السلعية خلال الفترة 1996_2008 بملايين الدولارات

جدول رقم 11 يوضح تطور قيمة الصادرات السلعية خلال الفترة (1996_2008) بملايين

الدولارات

السنة	96	97	98	99	00	01	02	03	04	05	06	07	08
قيمة الصادرات السلعية	48	42	35	33	34	35	328.	310.	439.	625.	1366.	145	1752
	0	3.60	8.60	3.06	9.73	4.94	05	83	60	10	60	4	

المصدر : البنك المركزي الموريتاني ,إدارة ميزان المدفوعات ,التقارير السنوي من 1996 إلى 2008

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة الصادرات السلعية ظلت تنذبذب بين الزيادة والنقصان حتي سنة 2005 حيث بدأت الزيادة مستمرة وحتى آخر سنة من الفترة المدروسة ,ويعود التذبذب الذي طبع بداية الفترة إلي عدم إستقرار كمية وأثمان السلع المصدرة ,والتي تتركز أساسا علي سلعتي الحديد والسمك ,حيث نجد أن صادرات السمك وصلت إلي 288,5 مليون دولار سنة 2008 بعد ماكانت لا تتجاوز 172,6 مليون دولار في سنة 2004 ,ونفس الأمر بالنسبة لي صادرات الحديد حيث وصلت في عام 2008 إلي 778,1 مليون دولار بعدما كانت لا تتجاوز 230,2 مليون دولار في عام 2004 ,وترجع هذه الوضعية في جزء منها إلي الإنفتاح الدولي علي موريتانيا بعد الإنقلاب العسكري سنة 2005 وبداية مرحلة المسلسل الديمقراطي الذي إنتهي

الفصل الرابع دور سعر صرفه الأوقية في تعديل ميزان مدفوعات موريتانيا في الفترة (1996-2008)

بانتخاب رئيس مدني, ويمكن تفسير زيادة قيمة الصادرات في نهاية الفترة بسياسة الدولة — وخاصة في ما يتعلق بسعر الصرف — التي إتبعتها من أجل تشجيع الصادرات. وإلى المساهمة الجديدة لمشاريع زيادة حجم صادرات الحديد .

ب — الواردات السلعية: وتتضمن المدفوعات عن السلع المستوردة مثل : المنتجات البترولية وواردات الصناعات الاستخراجية, وسنبين من خلال الجدول التالي تطور قيمة الواردات السلعية الموريتانية خلال الفترة 2006_2008

جدول رقم 12: يوضح تطور قيمة الواردات السلعية خلال الفترة (1996 — 2008)

بملايين الدولارات

السنة	96	97	98	99	00	01	02	03	04	05	06	07	08
قيمة الواردات السلعية	346.10	316.50	318.70	304.68	463.79	470.69	432.77	544.89	923.40	1428.30	1167.00	1432	1731

المصدر : البنك المركزي الموريتاني, إدارة ميزان المدفوعات, التقارير السنوية من 1996 إلى 2008

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة الواردات سجلت تذبذبا مابين سنة 2000 و2008 ويعود هذا التذبذب أساسا إلى سياسة الدولة التي أرادت من خلالها الحد من الواردات تطبيقا لما جاء في برنامج التقويم الإقتصادي والمالي. ويلاحظ أيضا أن قيمة الواردات ظلت تتزايد علي مدار الفترة (2003 — 2005), ويمكن تفسير هذه الزيادات بأسباب عديدة :

— سياسة الصيد : التي تبنتها السلطات ومأدت إليه من زيادة واردات البواخر .
 — تناقص كميات الأمطار في هذه الفترة مما إستلزم تعويض المواد الغذائية التي كانت تنتج محليا . ويرجع الإنخفاض في قيمة الواردات (1997_1999_2002_2006)

الفصل الرابع دور سعر صرفه الأوقية في تعديل ميزان مدفوعات موريتانيا في الفترة (1996-2008)

رصيد الميزان التجاري: وهو الذي يمثل كما أشرنا سابقا الفرق بين الصادرات والواردات وستعرض إلي تطور رصيد الميزان التجاري من خلال الجدول التالي .

جدول رقم 13: يوضح تطور رصيد الميزان التجاري الموريتاني خلال الفترة 1996—

2008 بملايين الدولارات

السنة	96	97	98	99	00	01	02	03	04	05	06	07	08
الرصيد	13	107	4	2	-	-	-	-	-	-	199.6	22.9	19.
التجاري	3.90	.20	0.00	8.38	114.0	115.75	104.7	234.0	483.8	803.2			6
					6		2	6	0	0			

المصدر : محسوب من طرف الطالب اعتمادا علي المعطيات الواردة في الجدول رقم 12 والجدول رقم 13

يمكننا القول ,بالنظر إلي المعطيات أعلاه ,أن الميزان التجاري الموريتاني يشهد حالة من العجز إبتداء من سنة 2000 حتى سنة 2005 وهذه الحالة دائما يشوبها نوع من الارتفاع المزمع ,وذلك نتيجة للتفاوت الكبير بين حجم كل من الصادرات الموريتانية وواردها من الخارج ويمكن إرجاع هذا العجز إلي عدة أسباب من بينها :¹

— زيادة الواردات من المواد الغذائية ,والتي يصعب التقليل منها سواء كانت تتضمن سلعا ضرورية أو كمالية ,حيث أن نسبة معتبرة من الشعب الموريتاني تنفق جزءا كبيرا من دخلها على السلع الكمالية .

— إرتفاع أثمان الطاقة .

— الأضرار التي تعرض لها صناعة الحديد مما أدي إلي إنخفاض صادرات البلد من هذه المادة .

¹ - البنك المركزي ,التقارير السنوية, 1996- 2008

وبإعادة النظر ثانية إلى الجدول، نلاحظ أن عجز الميزان التجاري شكل حالة إستثنائية خلال الفترة 2005 إلى نهاية الفترة المدروسة .

الميزان الجاري

هذا وبعد أن تطرقنا للميزان التجاري، سوف نتطرق للميزان الجاري الذي يضم إضافة إلى الميزان التجاري كل من ميزان العمليات غير المنظورة وكذلك التحويلات بدون مقابل من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 14 يبين تطور قيمة الرصيد الجاري خلال الفترة (2006_2008)

السنة	96	97	98	99	00	01	02	03	04	05	06	07	08
الرصيد الجاري	91. 28	47. 83	77. 25	29. 77	- 117.11	- 130.46	52. 11	- 156.09	- 517.10	- 876.80	- 35.60	- 323.6	- .6455

Bnque centrale de Mauritanie .Direction des Paiements .Rapport
Annuel 2008 ,Page 36

يتضح من خلال الجدول السابق، أن الميزان الجاري ظل يسجل أرصدة سالبة على طوال الفترة (2000_2008) مع التفاوت، من حيث الحدة، من سنة إلى أخرى، وترجع هذه الأرصدة السلبية أساسا إلى ضخامة العجز في ميزان العمليات غير المنظورة، وعدم قدرة رصيد التحويلات بدون مقابل والأرصدة التجارية المتواضعة على تغطيته، بل إن هذه الأخيرة ساهمت أحيانا في حدته كما حدث في سنتي 2005 و2006.

بالنسبة لبداية الفترة المدروسة قد إتسم الميزان الجاري بأرصدة موجبة، وهذا ماكانت تطمح إليه كل برامج التصحيح التي طبقت خلال التسعينات ولي الذكر فإن هناك خمسة إجراءات، تعتبر جوهر التدابير التي رأت الحكومة بالتشاور مع المؤسسات التمويلية — أنها ستمكن من بلوغ الأهداف التي سطرت في هذه البرامج .

ثانيا : ميزان العمليات الرأسمالية :

الفصل الرابع دور سعر صرفه الأوقية في تعديل ميزان مدفوعات موريتانيا في الفترة (1996-2008)

يعتبر ميزان العمليات الرأسمالية جزء أساسي في ميزان المدفوعات الموريتاني. وقد لعب هذا البند دورا كبيرا في التخفيف من العجز الذي حصل في ميزان العمليات الجارية. ونظرا لضعف القطاع الخاص الموريتاني، وإقتصاره في الغالب على الأعمال التوزيعية، فإن رؤوس الأموال الواردة في كثير من الأحيان تظهر على شكل رؤوس أموال طويلة الأجل للدولة، أو للمؤسسات المختلطة.

والجدول التالي يوضح تطور رصيد العمليات الرأسمالية خلال الفترة (1996 — 2008) جدول رقم 15 يوضح تطور رصيد ميزان العمليات الرأسمالية خلال الفترة (1996 — 2008) بملايين الدولارات

السنة	96	97	98	99	00	01	02	03	04	05	06	07	08
رصيد ميزان العمليات الرأسمالية	-	17.30	25.92	48.67	58.48	163.11	169.43	242.10	427.10	763.50	257.80	32.5.3	336.6

المصدر: البنك المركزي الموريتاني، إدارة ميزان المدفوعات، تقارير سنوية، مرجع سابق.

يتبين من المعطيات الواردة في الجدول السابق، أن ميزان العمليات الرأسمالية إتسم بأرصدة سالبة حتى سنة 2000

لكن هذه الأرصدة الموجبة تتفاوت في الأهمية من سنة إلى أخرى، فقد إتصفت في بداية سنة 2000 بالأهمية ويعود ذلك إلى تأثير مراجعة الديون وإلى السحوبات على القروض. أما التباطؤ الذي أصاب الأرصدة في السنوات (2006 — 2007 — 2008) فيعود أساسا إلى إنخفاض السحوبات وإلى زيادة التسديدات. ويعود الإنتعاش في سنتي (2004 — 2005) أساسا إلى السحوبات الكبيرة التي تمت من طرف الدولة والشركة الوطنية للصناعة والمناجم لإنجاز مشروع (إمهودات) وأيضا إلى العودة إلى الإستثمار الأجنبي.

الفصل الرابع دور سعر صرفه الأوقية في تعديل ميزان مدفوعات موريتانيا في الفترة (1996-2008)

ويرجع التدهور الذي حصل في السنوات الأولى من الفترة المدروسة (1996 – 1997 – 1998 – 1999) إلى إنخفاض السحوبات من طرف الدولة والشركة الوطنية للصناعة والمناجم فيعود إلى وطأة العجز علي بند الإستثمارات والإقتراضات طويلة الأجل للشركات المختلطة ,بالإضافة إلى تقليص الرصيد الموجب في باب (قروض طويلة الأجل للدولة) ويمكن ,عموما ,القول أن رصيد العمليات الرأسمالية مرتبط إرتباطا وثيقا بحجم السحوبات والأقساط المسددة .

– رصيد ميزان المدفوعات

– بعد أن تناولنا تطور الرصيدين الجاري والرأسمالي , لم يبق لنا إلا التعرف علي وضعية ميزان المدفوعات ,وبيان أثر تطور كل من الرصيدين عليه ,عن طريق الجدول التالي :

جدول :رقم 16 يبين تطور رصيد ميزان المدفوعات الموريتاني خلال الفترة (1996 –

2008) بملايين الدولارات

السنة	96	97	98	99	00	01	02	03	04	05	06	07	08
رصيد	82	55	40	23	50	42	13	-	-	-	968.	1094.5	-
ميزان	.3	.9	.6	.3	.6	.0	6.0	141.0	71.0	132.0	0	2	6249 .67
المدفوعات													

Source :Banque Centrale de Mauritanie ,Direction de la Balance des paiements ,Rapports

.Annuels 1996 -2008

يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول السابق , أن ميزان المدفوعات الموريتاني ,ظهر في صورة فائض في أغلب السنوات المدروسة ,لكن هذا الفائض يتفاوت من سنة إلى أخرى .ويعود ذلك إلى تحسن الرصيد الجاري ,وقد تميز الميزان بأرصدة سلبية وحادة في وسط الفترة المدروسة ,وتفسر هذه الحالة بتراجع الرصيد الرأسمالي الموجب في بعض السنوات ونمو العجز الجاري أحيانا أخرى

الفصل الرابع دور سعر صرفه الأوقية في تعديل ميزان مدفوعات موريتانيا في الفترة (1996-2008)

وقد حقق الميزان فوائض مهمة وبالتحديد قبل نهاية الفترة (2006 – 2007) بفعل النتائج المتحققة على مستوى الرصيدين الجاري والرأسمالي اللذين إتصفا بالإيجاب معا .

أما بالنسبة لي آخر سنة من السنوات المدروسة عام 2008 ، جرت المبادلات التجارية مع الخارج في ظرف اقتصادي يطبعه ارتفاع حاد

في أسعار النفط والمواد الأساسية الأخرى خلال الأشهر الثمانية الأولى .وانقلب هذا الاتجاه في الأشهر الأربعة الأخيرة من العام بفعل تقلص الطلب العالمي وتأثير الأزمة المالية على الاقتصاد الحقيقي.

وفي مثل هذه الظروف، فإن العجز الذي يحصل عادة على مستوى الحساب الجاري في الميزان التجاري قد تعمق ب % 27 نتيجة تفاقم عجز ميزان الخدمات والعائدات، مما عوض إلى حد كبير تحسن الميزان التجاري وميزان التحويلات غير المعوضة.

جدول رقم 17 : تطور الرصيد الإجمالي بمليار أوقية من الفترة 2006 – 2008

08	07	06	أهم بنود ميزان المدفوعات
-106.1	-83.7	-9.57	رصيد المعاملات الجارية
81.2	84.8	69.24	صافي تدفق رأس المال والعمليات المالية
-1	3.1	16.16	عمليات التصحيح (تدفق صافي)
-25.9	4.2	75.8	رصيد إجمالي
		3	

المصدر :البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات

سجل الميزان العام فائضا قدره 4,1 مليار أوقية رغم أنه في انخفاض ملحوظ بالمقارنة مع

75,8 مليار المسجلة في . 2006 وجاء الارتفاع المذكور نتيجة لتحسن حساب رأس المال

والعمليات المالية خصوصا على إثر زيادة السحب على القروض متوسطة وطويلة الأجل بفعل ارتفاع الموارد المعبأة من أجل تمويل مشروع آفطوط الساحلي الهادف إلى تزويد مدينة نواكشوط

بالماء الصالح للشرب وبفضل تحسن تدفق الأموال على المدى القصير. أما المدفوعات الجارية فقد بينت عجزا ظل في ازدياد مقارنة بسنة 2006

ونظرا إلى الفائض الحاصل في حساب رأس المال والعمليات المالية، فإن الموازنة العامة لسنة 2008 شهدت عجزا قدره 25,9 مليار أوقية مقابل فائض بلغ 4,1 مليار أوقية عام 2007. أما احتياطي الصرف الرسمي فقد سجل انخفاضا طفيفا مع نهاية 2008 حيث بلغ 48,8 مليار أوقية مقابل 52,4 مليار في العام السابق. وإذا ما قيس ذلك بأشهر استيراد البضائع والخدمات، فإن مستوى احتياطي الصرف يمثل 1,5 شهرا مقابل 1,9 شهرا في العام السابق.

وبصفة عامة فقد أدى الهبوط الإقتصادي العالمي وتدني التمويل من المانحين في أعقاب الانقلاب العسكري في أغسطس 2008 إلى إضعاف الإقتصاد الموريتاني وتشير الإحصائيات إلى إنخفاض معدل النمو في سنة 2008 إلى 4,1% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي .

المطلب الثاني : دور سعر صرف العملة الموريتانية في تعديل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة (1996 – 2008)

لقد تعرضنا في المطلب الأول إلى وضعية ميزان المدفوعات الموريتاني خلال هذه الفترة ,وسنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على أثر التغير في سعر صرف العملة الموريتانية على ميزان مدفوعاتها ,إنطلاقا من معرفة أثره على البنود المكونة له ,وستتوصل إلى ذلك من خلال التقسيم التالي :

1 : الميزان الجاري :

الفصل الرابع دور سعر صرف الأوقية في تعديل ميزان مدفوعات موريتانيا في الفترة (1996-2008)

سنيين داخل هذا الحساب بيان أثر سعر صرف العملة الموريتانية علي كل من الميزان التجاري والعمليات غير المنظورة بالإضافة إلي التحويلات دون مقابل .

1-1 _ الميزان التجاري :

سنتعرض فيه إلي معدلات نمو كل من الصادرات والواردات السلعية ومقارنتها بالتغير في سعر صرف الأوقية .

1-1-1 _ الصادرات : سنوضح من خلال الجدول التالي تطور معدلات تغير الصادرات

السلعية

جدول رقم 18 : يوضح معدل تغير الصادرات السلعية مقارنة بالتغير في سعر صرف الأوقية خلال الفترة (1996 _ 2008) ب %

08	07	06	05	04	03	02	01	00	99	98	97	96	الفترة
	20	6	11 9	42	41	-5	-8	1	5	-7	-	-	معدل التغير في الصادرات
	-7	-2	1	0	12	-	6	7	14	11	24	11	معدل التغير في سعر الصرف
						13							

المصدر : محسوب من طرف الطالب إنطلاقا من المعطيات الواردة في الجدولين ، الجدول رقم 10 والجدول

رقم 11 .

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة التغير في قيمة الصادرات لم تكن ترتبط ارتباطا وثيقا بنسبة التغير في قيمة العملة الوطنية ، أن هناك نوعان من تبعية الصادرات السلعية للتغير في سعر صرف العملة الوطنية ، وإن كانت التبعية تختلف من سنة إلي أخرى ، من حيث الإنسجام ما بين معدل التغير في قيمة الصادرات ومعدل التغير في سعر صرف الأوقية . حيث نجد أن قيمة الصادرات

زادت في سبع مراحل في بعض هذه المراحل كان سعر صرف العملة الوطنية يشهد إرتفاعا (تدهور قيمة العملة الوطنية)، ونلاحظ أن تخفيض العملة كان فعالا في زيادة قيمة الصادرات ، ويمكن أن نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الصادرات تناقصت في مراحل كانت فيها قيمة العملة تشهد إنخفاضا (إرتفاع في سعر صرف العملة الوطنية). وقد تعود هذه الوضعية إلى عدم مرونة عرض الصادرات الوطنية في بعض الأحيان نتيجة لظروف داخلية ، كتوقف بعض المؤسسات المسؤولة عن إنتاج بعض السلع المخصصة للتصدير... الخ.

وإذا حاولنا أن نجري مقارنة بين ما حدث لقيمة الصادرات وما يحدث لسعر الصرف سنجد إستجابة الصادرات في بعض الأحيان كما حدث ما بين (99 - 00)، (02 - 03)، (04 - 05)

(06 - 07)، وقد ظهرت هذه الإستجابة كبيرة في بعض السنوات ، وتعزي عدم الإستجابة في بعض السنوات إلى مايلي :¹

— عدم مرونة الطلب العالمي على الصادرات الوطنية وربما لكونها متشكلة كلها من المواد الأولية غير النادرة على المستوى العالمي .

— عدم مرونة العرض الوطني لبعض هذه الموارد .

وعموما يمكن القول بأن الصادرات السلعية تتمتع بقسط من المرونة إتجاه التغير في سعر صرف العملة الوطنية ، لأننا نجد سبع حالات إستجابة من أصل 12 حالة ، بمعنى أن زيادة سعر صرف الأوقية في هذه الحالات — يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات والعكس يؤدي إلى العكس . أما الحالات الأربع المتبقية فهي حالات معاكسة .

¹ - البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات

1 — 2 — الواردات :

جدول رقم 18 يوضح : معدل التغير في الواردات ومقارنته بمعدل التغير في سعر صرف الأوقية

خلال الفترة (1996_2008) ب %

الفترة	96	97	98	99	00	01	02	03	04	05	0	07	08
معدل التغير في الواردات	-9	1	-4	52	1	-8	26	69	55	-18	23	21	
معدل التغير في سعر الصرف	11	24	11	14	7	6	-13	12	0	1	-2	-7	

محسوب من طرف الطالب : إنطلاقا من المعطيات الواردة في الجدولين ,الجدول رقم 10

,والجدول رقم 12.

يتضح من الجدول أعلاه ,أن الزيادة المستمرة التي طبعت سعر صرف العملة الموريتانية من سنة إلى أخرى في أغلب مراحل الفترة المدروسة . لم تؤت أكلها من حيث التأثير سلبا علي قيمة الواردات, حيث أنه في بعض المراحل التي إزداد فيها سعر صرف العملة الموريتانية ,تناقصت فيها قيمة الواردات ,أما المراحل الأخرى فزيادة في سعر صرف العملة الوطنية تقابلها زيادة في قيمة الواردات وخاصة في مراحل التخفيض .

وقد تعود عدم تبعية الواردات السلعية للتغير في سعر صرف العملة الوطنية إلى أن الواردات الموريتانية — كما بينا — أن الواردات تشكل إحدى الأدوات الهامة للتنمية لكونها وسيلة الإقتصاد الوطني للحصول علي مختلف السلع الإنتاجية وغير متوفرة محليا ,وبالتالي فهي المصدر الوحيد للحصول علي أغلب المواد الغذائية المستهلكة محليا والإنتاجية .

الجدول رقم 19 يوضح : معدل التغير في الرصيد التجاري ومقارنته بمعدل التغير في سعر صرف الأوقية خلال الفترة (1996-2008) ب %

الفترة	96	97	98	99	00	01	02	03	04	05	06	07	08
معدل التغير في الرصيد التجاري	-20	-63	-29	-502	110	-10	124	107	66	-125	-89	-14	
معدل التغير في سعر الصرف	11	24	11	14	7	6	-13	12	0	1	-2	-7	

محسوب من طرف الطالب: إنطلاقاً من المطيات الواردة في الجدولين, الجدول رقم 10 والجدول

رقم 13 .

يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول السابق أن هناك مراحل عبر فيها معدل تغير الرصيد التجاري عن الارتباط بمعدل التغير في سعر صرف العملة الوطنية, حيث نلاحظ في بعضها تحسن للرصيد مقابل إرتفاع سعر صرف العملة الوطنية (تدهور قيمة الأوقية) أما المرحلة الثانية فهي تدهور في قيمة الرصيد التجاري مقابل إنخفاض سعر صرف العملة الوطنية (إرتفاع قيمة الأوقية).

ويمكن القول أن الرصيد التجاري تحسن في مراحل لم تستجيب فيها الصادرات, لكن إستجابة الواردات المعتبرة عوضت عدم الإستجابة المسجلة علي مستوى الصادرات . وفي الأخير يبقى مصير الميزان التجاري مرتبطاً بأهمية معدل إستجابة كل من الصادرات والواردات للتغير في سعر صرف العملة الوطنية .

جدول رقم 20 يوضح تطور معدل تغير الرصيد الجاري مقارنة بمعدل التغير في سعر صرف

الأوقية خلال الفترة (1996_1998) ب %

08	0	0	0	0	0	0	0	00	99	98	97	9	الفترة
	7	6	5	4	3	2	1					6	
	4	8	-	7	2	-	-	11	-493	-61	62	-	معدل التغير في الرصيد الجاري
	1	09	96	0	31	400	140					47	
	-	-	1	0	1	-	6	7	14	11	24	1	معدل التغير في سعر الصرف
	7	2			2	13						1	

محسوب من طرف الطالب : إنطلاقا من المعطيات الواردة في الجدولين ,الجدول رقم 10

والجدول رقم 14.

يتضح من معطيات الجدول السابق أن الرصيد الجاري قد سجل تحسنا في ست مراحل من أصل إثني عشر مرحلة , في بعض هذه المراحل الستة يشهد فيها سعر صرف العملة الوطنية إرتفاعا (تدهور قيمة العملة الوطنية) وبالنسبة لكل المراحل المتبقية فكان معدل التغير في الرصيد يظهر سالبا .

ويبقى أثر تغير سعر صرف العملة الوطنية علي الميزان الجاري مرتبطا بأثره علي كافة البنود المكونة له , والتي سبق أن بينا تأثير كل منها بالتغير في سعر صرف العملة الوطنية . جدول رقم 21

يبين معدل التغير في حساب رأس المال مقارنة بمعدل التغير في سعر الصرف

08	0	0	0	0	0	0	0	00	99	98	97	9	الفترة
	7	6	5	4	3	2	1					6	
	6		-		7				-220	88	50	-	معدل التغير
		23	66	79	6	43	4	179				80	حساب رأس المال

الفصل الرابع دور سعر صرف الأوقية في تعديل ميزان مدفوعات موريتانيا في الفترة (1996-2008)

	-	-	1	0	1	-	6	7	14	11	24	1	معدل التغير في
	7	2			2	13						1	سعر الصرف

محسوب من طرف الطالب : إنطلاقا من المعطيات الواردة في الجدولين ,الجدول رقم 10

والجدول رقم 15 .

يتبين من معطيات الجدول أعلاه , أن رصيد العمليات الرأسمالية قد تدهور في بعض مراحل الفترة المدروسة , ذلك ما يظهر من خلال معدلات التغير السالبة حيث وصل عددها إلى 3 حالات من أصل 12 .

وبالنسبة للمراحل المتبقية فقد كانت معدلات التغير في الرصيد توجي بتحسنة , وكانت بعض هذه المراحل يرتفع فيها سعر صرف العملة الوطنية , والأخرى كان فيها سعر الصرف يشهد إرتفاعا . مما يعني أن الرصيد لم ينحو مسارا واحدا بالنظر إلى تغير سعر صرف العملة الوطنية .
 وجدير بالذكر أن رصيد العمليات الرأسمالية يبقى غير ذي إرتباط متين بالتغير في سعر صرف العملة الوطنية , حيث يتأني أساسا من بندين هما: الإستثمار المباشر والأخر الإقتراضات التي تحصل عليها الدولة

الفصل الرابع دور سعر صرف الأوقية في تعديل ميزان مدفوعات موريتانيا في الفترة (1996-2008)

جدول رقم 22: يوضح تطور معدل التغير في رصيد ميزان المدفوعات الموريتاني مقارنة بالتغير

في سعر صرف الأوقية خلال الفترة (1996_2008) ب %

08	0	0	0	0	0	02	0	00	99	98	97	9	الفترة
	7	6	5	4	3		1					6	
	-	1	-	8	-	-	2	-17	117	-43	-27	-	معدل التغير في رصيد المدفوعات
	671	3	833	6	50	204	24					32	ميزان
	-	-	1	0	1	-	6	7	14	11	24	1	معدل التغير في سعر الصرف
	7	2			2	13						1	

محسوب من طرف الطالب : إنطلاقا من المعطيات الواردة في الجدولين ,الجدول رقم 10 والجدول رقم 16 .

يتضح من خلال معطيات الجدول أعلاه , أن معدل التغير في رصيد ميزان المدفوعات قد ظهر بمعدلات إيجابية في 4 مراحل من مراحل الفترة المدروسة , كان فيها معدل التغير في سعر صرف العملة الوطنية يعبر عن إنخفاض قيمتها .

أما المراحل المتبقية كلها , فقد كان فيها معدل تغير الرصيد سالبا . وكان بعضها يشهد إرتفاع قيمة الأوقية , وماتبقي يتصف بتدهور قيمة العملة الوطنية .

وبالنظر إلى معدلات التغير في البنود التي تأتي منها الرصيد الإجمالي , نلاحظ أن للميزان الجاري دورا كبيرا في ظهور معدلات التغير الموجبة في الرصيد الإجمالي . وهذه حالة تفتقدها مرحلة الرقابة الصارمة (1973 _ 1985) , حيث كانت العمليات الرأسمالية وحدها المسؤولة عن كل مظاهر من أرصدة إيجابية علي مستوي ميزان المدفوعات إبتداء من سنة 1975 .

وحتى آخر سنة من تلك الفترة , ويعتبر تزايد دور الرصيد الجاري في تكوين الأرصدة الإيجابية علي مستوي الميزان الكلي , وتناقص دور رصيد العمليات الرأسمالية في ذلك ظاهرة صحية . خاصة إذا ما علمنا أن للميزان التجاري ضلعا كبيرا في توليد ذلك الرصيد الإيجابي . وأن الرصيد الرأسمالي

— كما وسبق أن بينا متولد أساسا من إقتراضات البلد التي لا مجال سيحل وقت سدادها .بالإضافة إلى عدم التأكد من إستمرارية حصول الدولة علي مثل هذه الإقتراضات . وفي الأخير يمكننا أن نقول أن تخلي السلطات النقدية عن الرقابة علي الصرف تعتبر أمرا حتمية أملتته وضعية ميزان المدفوعات الوطني , والحالة الإقتصادية للبلد ,بالإضافة إلى أن برامج التصحيح كانت تحمل مايفرض ذلك حيث يلاحظ أن من بين كل الأهداف الواردة في كل منها هدف يسعى إلى تخفيف العجز في العمليات الجارية ومن أجل ذلك لابد من تحرير أكثر المعاملات الخارجية ولأسعار الصرف .

البناتقمة

الخاتمة

كان هدفنا في هذا البحث هو محاولة الإجابة علي سؤال جوهري يتمثل في مدى تأثير تغير سعر الصرف علي ميزان المدفوعات سواء كان هذا التغير مقصودا أي عن طريق سياسات تقوم بها السلطات النقدية تهدف إلي تسوية العجز في ميزان المدفوعات وذلك من خلال تخفيض العملة الوطنية من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات , وتستخدم سياسة التخفيض علي نطاق واسع لتشجيع الصادرات , وتتضمنها في العادة برامج التصحيح المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي واستخدمت في موريتانيا خلال فترة تطبيق الإصلاحات المدعومة من طرف هيئة بريتون وودز خلال فترة التسعينات أو من خلال سياسة الرقابة علي الصرف التي بمقتضاها تقوم السلطات النقدية بالتأثير في القوي التي علي أساسها يتحدد سعر الصرف , أي ظروف الطلب والعرض , لكن نشير أن معظم الدول بدأت تتخلي عن مراقبة الصرف بعد إنتشار ظاهرة التعويم من بين هذه الدول موريتانيا , وهذا ماجعلنا نركز علي دراسة فترة تعويم العملة الموريتانية التي بدأت من سنة 1985 كأساس لبحثنا .

ومن جهة أخرى التغيرات الناجمة عن تغير أسعار الصرف بصورة تلقائية نتيجة لظروف أسواق الصرف والتي تمتد أثارها إلي ميزان المدفوعات وهو مانلاحظه من خلال التقلبات العالمية في أسعار الصرف , وتحاول الدول المحافظة علي توازن ميزان مدفوعاتها , لأن إحتلاله خاصة حالة العجز فيه تعني أن المنتحصلات من العالم الخارجي أقل من المدفوعات فهي تستورد سلعا وخدمات أكبر مما

تسمح به قدراتها, وتزداد بذلك مديونيتها إتجاه العالم الخارجي بكل ماتحمله من أثار سلبية ومخاطر , كما أن وجود عجز يعني أن السياسات الإقتصادية المطبقة لم تنجح في تحقيق أهدافها .

وفي الأخير يمكننا أن نقول أن تخلي السلطات النقدية عن الرقابة علي الصرف تعتبر أمرا حتمية أملته وضعية ميزان المدفوعات الوطني , والحالة الإقتصادية للبلد , بالإضافة إلي أن برامج التصحيح كانت تحمل مايفرض ذلك حيث يلاحظ أن من بين كل الأهداف الواردة في كل منها هدف يسعى إلي تخفيف العجز في العمليات الجارية ومن أجل ذلك لابد من تحرير أكثر المعاملات الخارجية ولأسعار الصرف .

— لم يتبع ميزان المدفوعات في أغلب الحالات — علي طول المرحلة — التغير في سعر صرف الأوقية سأنه في ذلك سأن البنود المكونة له , وخاصة المعاملات الجارية , التي كانت كل التغيرات تستهدف التأثير علي حالتها . وتعزي هذه الحالة إلي الأمور التالية :

— إن البنية الإقتصادية لإقتصاد موريتانيا تجعل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال تخفيض العملة الوطنية أمرا غير ممكن أو نسبي في أحسن الأحوال , ذلك بسبب ضعف مرونة جهازها الإنتاجي الذي لا يسمح بالإستجابة لفائض الطلب الناتج عن خفض العملة الوطنية .

— عدم قابلية الواردات الموريتانية بشقيها المنظور وغير المنظور لأن تستجيب للتغير في سعر صرف الأوقية ذلك انما غالبا تتصف بالضرورة ولا يمكن الإستغناء عنها مهما إرتفعت أسعارها لأن أغلبيتها سلع غذائية أو سلع وسيطية يتم إستخدامها في عملية الإنتاج .

— عدم مرونة الطلب العالمي أحيانا علي السلع المحلية المنظورة .

نتائج الدراسة :

- إن أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها من خلال دراستنا لهذا الموضوع تتمثل فيما يلي :
- تظهر أهمية سعر الصرف في كونه أداة لربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الإقتصاديات .
 - يعبر الإختلال في ميزان المدفوعات عن وجود خلل في الإقتصاد وبالتالي وجوب إتخاذ إجراءات أو سياسات لتسوية هذا الخلل .
 - يمكن أن يكون سعر الصرف وسيلة لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات من خلال سياسة تخفيض العملة الوطنية التي تؤدي إلى رفع حجم الصادرات والحد من الواردات . أو سياسة الرقابة علي الصرف .
 - سعر الصرف عامل ضروري لتعديل ميزان المدفوعات لكن غير كافي .
 - ونلاحظ أن تخفيض العملة كان فعالا في زيادة قيمة الصادرات ,
 - أن زيادة سعر صرف الأوقية يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات والعكس يؤدي إلى العكس
 - عدم مرونة الطلب العالمي علي الصادرات الوطنية وربما لكونها متشكلة كلها من المواد الأولية غير النادرة علي المستوي العالمي .
 - عدم مرونة العرض الوطني لبعض هذه الموارد .
 - لم تحقق موريتانيا الأهداف المرجوة من تخفيض العملة الوطنية الأوقية خاصة في مايتعلق بالتوازن الخارجي خلال فترة الإصلاحات .
 - أنه في بعض المراحل التي إزداد فيها سعر صرف العملة الموريتانية ,تناقصت فيها قيمة الواردات , أما المراحل الأخرى فزيادة في سعر صرف العملة الوطنية تقابلها زيادة في قيمة الواردات وخاصة في مراحل التخفيض .

عدم تبعية الواردات السلعية للتغير في سعر صرف العملة الوطنية إلى أن الواردات الموريتانية — كما بينا — أن الواردات تشكل إحدى الأدوات الهامة للتنمية لكونها وسيلة الإقتصاد الوطني للحصول علي مختلف السلع الإنتاجية وغير متوفرة محليا , وبالتالي فهي المصدر الوحيد للحصول علي أغلب المواد الغذائية المستهلكة محليا والإنتاجية .

نلاحظ أن الأوقية الموريتانية كانت مقيما بأعلي من قيمتها الحقيقية بسبب الرقابة المفروضة عليها خلال الفترة (1973 – 1985)

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية أولا :

- زينب حسين عوض الله, العلاقات الاقتصادية الدولية, دار الجامعة الجديدة, 2008,
مدحت صادق , النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي, دار غريب للطباعة والنشر , الطبعة
الأولى, مصر 1997
- خالد الراوي وآخرون, "نظرية التمويل الدولي", دار المناهج, الأردن, 2000,
بسام الحجار, نظام النقد العالمي وأسعار الصرف , دار المنهج اللبناني, الطبعة الأولى, 2009,
عبد المجدي قدي , المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر
2003,
موسي سعيد مطر, شقيري نوري موسي, ياسر المومني, التمويل الدولي, دار صفاء للنشر والتوزيع
عمان, الطبعة الأولى, 2008,
محمود حميدات, مدخل للتحليل النقدي, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1996,
عرفات تقي الحسيني , التمويل الدولي, دار مجدلاوي للنشر, عمان, الأردن, 2002,
أمين رشيد كنونة, الاقتصاد الدولي, مطبعة الجامعة ببغداد, الطبعة الأولى, العراق, 1980,
كامل بكري, الاقتصاد الدولي, الدار الجامعية, الإسكندرية, مصر, 2003,
صبحي تادريس قريصة "النقود والبنوك", دار النهضة العربية للطباعة والنشر, بيروت 1989
أحمد الجامع, العلاقات الاقتصادية الدولية, درا النهضة العربية, القاهرة, الجزء الأول, الطبعة الثانية
1980,
قادري عبد العزيز, "صندوق الدولي (الآليات والسياسات)", دار هومة, طبعة أولى , الجزائر
2003
كامل بكري, "الاقتصاد الدولي", الدار الجامعية, بيروت 1988
طالب محمد عوض , التجارة الدولية نظريات و سياسات معهد الدراسات المصرفية , الأردن
1995 ,
سامي عفيفي حاتم, التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم, الكتاب الثاني , الدار المصرية اللبنانية
1994

- إسماعيل إبراهيم الطرد ، إدرء العملات الأجنبية ، مطبعة الروزنا ، الطبعة الأولى 2001 ، أريد ، الأردن ،
- محمد عبد العزيز العجمية، مدحت محمد العقاد "النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية" دار النهضة العربية، بيروت، 1979
- صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد "النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية" دار النهضة العربية، بيروت، 1983،
- جمال الدين لعويسات ،العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر ،2003،
- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي ، نظرة عامة على بعض القضايا ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 1998 ،
- عادل أحمد حشيش ،مجدي محمود شهاب ،العلاقات الاقتصادية الدولية ،درا الجامعة الجديدة ،الاسكندرية ،2005 ، .
- شمعون شمعون ،البورصة (بورصة الجزائر) ،دار هومة للطبع والنشر والتوزيع ،الجزائر ، 1999
- نعمة الله نجيب إبراهيم ،أسس علم الاقتصاد ،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،2000 ، .
- عبد المطلب عبد الحميد ،السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ،مجموعة النيل العربية للنشر ،الطبعة الأولى ،القاهرة 2003 .
- محمود يونس ،اقتصاديات دولية ،الدار الجامعية ،الاسكندرية 2007 ،
- مجدي محمود شهاب ،الإقتصاد الدولي ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية 1996
- عرفان تقي الحسيني ،التمويل الدولي (عمان : دار المجدلاوي للنشر،1999)،
- رانيا محمود عبد العزيز عمارة ،تحرير التجارة الدولية وفقا لإتفاقية الحات في مجال الخدمات ،دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية ،2008 ،
- بسام الحجازي ،العلاقات الاقتصادية الدولية ،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ،2003،
- بكري كامل ، مبادئ الاقتصاد ،الدار الجامعة ، بيروت ، 1986 ،
- ساخي خليل ،الاقتصاد الدولي ،دار النهضة العربية ،القاهرة سنة 2001

- صفوت عبد السلام عوض الله ,سعرالصرف وأثره علي علاج اختلال ميزان المدفوعات (التجربة المصرية في سعرالصرف الجنيه المصري)
القاهرة :دار النهضة العربية للنشر ,2000
- خليج حسن خلف ,التمويل الدولي ,الأردن ,الوراق للنشر,2004 ,
محمود يونس ,نظرية التجارة الدولية ,الدار الجامعية ,الإسكندرية ,1986
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية, "اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية"، القاهرة2002/2003،
- محمود عبد السميع علي، "التنمية الاقتصادية وبعض القضايا المعاصرة في مصر"، الطبعة الثانية ،
جامعة الزقازيق، كلية التجارة، القاهرة، 2001
- علي لطفي، التنمية الاقتصادية، جامعة عين الشمس، مكتبة عين الشمس، القاهرة ، 94/93،
محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، "التنمية الاقتصادية ، مفهوما، نظرياتها، سياساتها"،
الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003،
- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت
،1997
- إبراهيم مشورب، " قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث"، دار المنهل اللبناني، بيروت، 1997،
مروان عطون : أسعار صرف العملات ، أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية دار الهدى
للطباعة والنشر ، الجزائر 1998
- إبراهيم محمد الفار , سعر الصرف بين النظرية والتطبيق ,دار النهضة العربية ,القاهرة ,1992
مندور أحمد ,مقدمة في الاقتصاد الدولي ,الدار الجامعية, بيروت ,1990
بكري كمال ، التنمية الاقتصادية، بيروت، دار النهضة العربية، 1986
- عبد الفتاح العموص، دراسة قطرية حول الجمهورية الإسلامية الموريتانية، جامعة الدول العربية
مركز تونس يوليو 1995.

ثانيا : الكتب باللغة الفرنسية والانكليزية

- Maih Bahoya II junior,(Taux de change et performance des économies de la zone France),Diplôme d'étude approfondie (DEA)en science économique ,université de Yaounde II,1998
- Bernard Guillochon .Annie Kaweeeki(Economie international)4ème édition,Dunod,paris ,2003
- Bernard Guillochon ,économie internationale,editon dunod,Paris,1998,P182
- Yves simon .marcher des changes et getion du risque de change , edition dalloz , paris 1995 ,
- Bret Bernard , Le tiers monde, croissance, développement, inégalité, Paris, Collection Histege , 2002 .
- Bénichi Régis, Nouschi Marc, La croissance aux XIXème et XXème siècles, 2ème édition,Paris, édition Marketing,1999. ,
- Journal of Political Economy vol 94 N° 1 : 1986 « Recurent devaluation and speculative attaks on the Mexican Peso
- IMF,Mauritania Enhanced Stuctural Adjustment Facility ,medium –term economic and Financai policy framc work paper .1999-2002,
- Banque centrale de Mauritanie ,Direction des Etudes Economiques (document) .
- Banque centrale de Mauritanie ,Direction des Etudes Economiques (Bulletins trimestriél ,Mars 1996 -2008
- Banque centrale de Mauritanie ,Direction de la balance des paiements .Resimé synthèse des programms d'ajustement structurels en Mauritanie .
- ¹Banque centrale de Mauritanie, direction de la balance de payements, résumé synthèse de programme d'agissements structurels en Mauritanie,

ثالثا : قائمة الرسائل

- جديدن لحسن، "تسيير خطر سعر الصرف، حالة الجزائر" (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2004، ص10).
- قدار نعيمة " نمذجة قياسية لسلوك سعر الصرف في الجزائر منهج شعاع الانحدار الذاتي"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، سنة 1997 -
- سعيدي نعمان ، سياسة الصرف في اطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، سنة 1998

- كمال العقريب , أثر تغير سعر الصرف علي ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر , رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية , جامعة سعد دحلب, البليدة , 2006
- زيرار يوسف عبد القادر سمية , أثر تغير سعر الصرف علي ميزان المدفوعات في الجزائر , رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية , الجامعة الأردنية , 2007
- عيسى ولد أحمد محمود, السياسة النقدية الموريتانية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي (1985-1997), رسالة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, 2001
- محمد الأمين ولد سيدنا, دور الجهاز المصرفي الموريتاني في التنمية الاقتصادية, رسالة ماجستير مقدمة بمعهد البحوث والدراسات العربية, القاهرة, السنة الجامعية 1997-1998,
- عبد الفتاح العموص, دراسة قطرية حول الجمهورية الإسلامية الموريتانية, جامعة الدول العربية مركز تونس يوليو 1995,
- محمد عبد الله ولد صيبوط , أثر استقلالية البنك المركزي الموريتاني على فعالية السياسة النقدية , رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر , 2007 .
- عبد الرحمان حموري, دراسة سوق الجمهورية الإسلامية الموريتانية (سلسلة دراسات الأسواق, مجلس الوحدة الاقتصادية العربية, عمان, 1986,
- ولد محمدمو محمد آثار برامج التصحيح الهيكلي على ميزان المدفوعات , دراسة حالة موريتانيا , رسالة ماجستير , جامعة الجزائر , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , 1999-2000 .
- الصوفي ولد الشيباني , سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا مع الإشارة إلى دور الموازنة العامة في تنفيذها , رسالة ماجستير في الاقتصاد , معهد البحوث والدراسات العربية , القاهرة 1993,

رابعاً : قائمة المجلات والدوريات والملتقيات

لعباس بلقاسم , (سياسات أسعار الصرف)، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية
المعهد العربي للتخطيط , الكويت , العدد 23 نوفمبر 2003
على توفيق صادق و آخرون ، السياسات النقدية في الدول العربية ، معهد السياسات الاقتصادية ،
صندوق النقد العربي سلسلة بحوث و مناقشات حلقات العمل ، أبو ظبي ، العدد 02 ،
1996

علي توفيق الصادق، "التوجهات الإنمائية في مطلع الألفية الثالثة"، سلسلة بحوث ومناقشات تحت
عنوان دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي، تحرير علي توفيق صادق، وليد عدنان
الكردي، دمشق، سوريا، 2-5 ماي 2000،

طارق يوسف، دور العمالة المهاجرة في التكامل الاقتصادي العربي، بحث مقدم ضمن ندوة
تحت عنوان التكامل الاقتصادي العربي، التحديات والآفاق، تحرير سعود البريكان، علي
البلبل، إبراهيم الكراسية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات، الإمارات، الإدارات الاقتصادية
24/23 أبريل 2005

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004 البنك المركزي الموريتاني , النظام الأساسي للبنك سنة
1973 .

البنك المركزي الموريتاني التقارير السنوية لميزان المدفوعات , 1996— 2008 .
تقرير لمحافظة البنك المركزي الموريتاني 2008 .

وزارة التنمية الريفية الموريتانية .

خامساً : مواقع انترنت

<http://www.worldbank.org>
www.undp-pogar.org
www.greetings.irna.com
[www .imf.or](http://www.imf.or)